ردمد: ٤٥٨٦-٢٥٢١

الخزانة

مجلة علمية نصف سنوية تعنى بالتراث المخطوط والوثائق

تصدر عن مركز إحياء التراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

العدد الثاني، السنة الأولى، ربيع الأول ١٤٣٩هـ / كانون الأول ٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة الفكر
alfeker.net

الخزانة

مجلة علمية نصف سنوية تعنى بالتراث المخطوط والوثائق

تصدر عن

مركز إحياء التراث التابع
لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

العدد الثاني، السنة الأولى
ربيع الأول ١٤٣٩هـ / كانون الأول ٢٠١٧م

مركز إحياء التراث
التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

مكتبة ودار المخطوطات العتبة العباسية المقدّسة. مركز إحياء التراث.
الخِزانة : مجلة علمية نصف سنوية تُعنى بالتراث المخطوط والوثائق / تصدر عن مركز إحياء التراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدّسة.– كربلاء، العراق: مكتبة ودار المخطوطات العتبة العباسية المقدّسة، مركز إحياء التراث، 1439 هـ. = 2017-
مجلد : إيضاحيات ؛ 24 سم
نصف سنوية.-السنة الأولى ، العدد الثاني (كانون الأول 2017)-
ردمد : 2521-4586
يتضمن إرجاعات ببليوجرافية.
النص باللغات العربية ومستخلصات باللغة الإنجليزية.
1. المخطوطات العربية--دوريات. 2. العلماء المسلمون (شيعة)--المؤلفات--دوريات. ألف. العنوان.

Z115.1 .A8364 2017 NO. 2
مركز الفهرسة ونظم المعلومات

الترقيم الدولي
ردمد: ٤٥٨٦-٢٥٢١

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية ٢٢٤٥ لسنة ٢٠١٧م
كربلاء المقدّسة – جمهورية العراق

يمكن الاتصال أو التواصل مع المجلة من خلال:

٠٠٩٦٤ ٧٦٠٢٢٠٧٠١٣ / ٠٠٩٦٤ ٧٨١٣٠٠٤٣٦٣

الموقع الإلكتروني: Kh.hrc.iq

الإميل: Kh@hrc.iq

صندوق بريد: كربلاء المقدّسة (٢٣٣)

الباب الأول
دراسات تراثية

أهمية مراجعة مصادر المخطوط عند تحقيقه

The Importance of Reviewing the Sources of the Manuscript when it is Investigated

الأستاذ الدكتور صالح مهدي عباس الخضيري

مركز إحياء التراث العلمي العربي/ جامعة بغداد

العراق

Prof. Saleh Mahdi Abbas Al-Khudairy

Center for the Revival of Arab Scientific Heritage

University of Baghdad

Iraq

الملخّص

تُعدّ المخطوطاتُ العربية أقدم تراثٍ أنسانيّ مدوّن ما يزال محفوظاً حتى اليوم، وقد فاقت المخطوطات أيّ تراثٍ إنسانيّ عالميّ، بكثرة عددها وتنوّعها وتعدّد موضوعاتها. وعلى الرغم من ضياع الكثير من هذه المخطوطات بسبب الحروب والكوارث واعتداءات الدول الأجنبية على حرمات هذه الأمة، وسرقة الكثير منها، ونقلها إلى مكتبات العالم. فقد قُدّر عدد مخطوطاتنا بثلاثة ملايين، وقيل: بلغت خمسة ملايين مخطوطة. وما تزال هذه المخطوطات حبيسة مكتبات العالم، وخزائنِ المخطوطات العامة والخاصة تنتظر مَنْ ينفض عنها غبار السنين المتطاولة دراسةً وتحقيقاً؛ لتكون دليل صدقٍ وشاهدَ حقٍّ على حضارةٍ إسلاميّة تليدة، شعّت أنوارُها على أرجاء العالم، وانتفعت منها الشعوب والأمم في مسيرتها العلمية.

تقتضي طبيعة البحث أن يكون في ثلاثة محاور، تسبقها مقدّمة، وتعقبها خاتمة، وهي على هذا النحو:-

المحور الأول:- كيفية التعامل مع المصادر

المحور الثاني:- موقف المؤلّفين من المصادر

المحور الثالث:- عناية المحقّقين بالمصادر

ثم قائمة المصادر والمراجع التي استُعملت في هذا البحث.

Abstract

The Arabic manuscripts are the oldest recorded of human heritage that has been preserved to this day. The manuscripts have surpassed any international human heritage, with their number, diversity and multiple themes.

Despite of the loss of many of these manuscripts due to wars, disasters and attacks on the sanctity of this nation by many countries, the stealing of many of them and their impart to the libraries of the world, yet the number of our manuscripts was estimated at three million, and it was said fifty million manuscripts.

These manuscripts are still locked in the world libraries , and in the public and private cabinet waiting for those who are willing to revive them by studying and investigating in order to be a truthful proof of Islamic civilization that has glowed all over the world.

The nature of my humble research requires that it is divided into three axes, preceded by an introduction and followed by a conclusion.

The first axis: How to deal with sources

The second axis: The position of authors from sources

Axis III: Care of investigators in the sources

Then the list of sources and references used in this research.

المقدمة

عُرف التراث العلميّ الإسلاميّ بغزارة النتاج الفكريّ، وتنوّع العلوم والمعارف وكثرة الموضوعات التي طرقها المسلمون وأجادوا فيها تصنيفاً وتأليفاً، فما من علم من العلوم العربية الإسلامية إلّا وقد صنّف فيه العلماء كتباً متعددة، وأشبعوه بحثاً ودراسةً وشرحاً وتهذيباً واختصاراً على امتداد تاريخ الأمة الإسلامية في خمسة عشر قرناً، نال فيها هذا التراث الخالد مكان الصدارة والمنزلة السامية في الحضارة الإنسانية بما قدّم من أصالة وإبداع في العلوم والمعارف، وكان له الفضل الأكبر في ازدهار الحضارة والرقي العلميّ في أوربا التي اعتمدت على هذا التراث النفيس ونقلته إلى لغاتها المتعددة وفي مقدّمتها اللغة اللاتينية، وأصبح هذا التراث من المصادر الأساسية المنهجية التي تُدرّس في الجامعات الأوربية حتى منتصف القرن السابع عشر الميلادي، ولاسيّما كتب الطب، والفلك، والرياضيات، والهندسة، والفلسفة، والأدب، والتاريخ، والجغرافيا.

تُعدّ المخطوطات العربية أقدم تراث أنساني مدوّن ما يزال محفوظاً حتى اليوم، وقد فاقت المخطوطات أيّ تراث إنسانيّ عالميّ، بكثرة عددها وتنوّعها وتعدّد موضوعاتها. وعلى الرغم من ضياع الكثير من هذه المخطوطات بسبب الحروب والكوارث واعتداءات الدول الأجنبية على حرمات هذه الأمة، وسرقة الكثير منه، ونقله إلى مكتبات العالم. فقد قُدّر عدد مخطوطاتنا بثلاثة ملايين، وقيل: بلغ خمسة ملايين مخطوط. وما تزال هذه المخطوطات حبيسة مكتبات العالم، وخزائن المخطوطات العامة والخاصة، تنتظر مَن ينفض عنها غبار السنين المتطاولة دراسةً وتحقيقاً، لتكون دليل صدق وشاهد حقّ على حضارة إسلامية تليدة، شعّت أنوارها على أرجاء العالم، وانتفعت منها الشعوب والأمم في مسيرتها العلمية.

تقتضي طبيعة بحثي المتواضع المسمّى «أهمية مراجعة مصادر المخطوط عند تحقيقه» أن يكون في ثلاثة محاور، تسبقها مقدّمة، وتعقبها خاتمة، وهي على هذا النحو:

المحور الأول:- كيفية التعامل مع المصادر

المحور الثاني:- موقف المؤلّفين من المصادر

المحور الثالث:- عناية المحقّقين بالمصادر

ثم قائمة المصادر والمراجع التي استُعملت في هذا البحث.

وأرجو أن أكون قد وُفقت بعون الله تعالى لبيان أهمية مراجعة مصادر المخطوط، والإحاطة بها قدر المستطاع، والله الموفق لكلّ خير، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيّه محمّد الأمين وآله الطيبين الطاهرين.

المحور الأول: كيفية التعامل مع المصادر

ويشتمل على الفقرات الآتية:

١. الاعتماد على المؤلّفات السابقة.

٢. طبيعة نقل النصوص عن المصادر.

٣. أساليب النقل عن المصادر.

١. الاعتماد على المؤلّفات السابقة:

إعتاد المؤلّفون الإسلاميون الاعتماد على مصنّفات مَن سبقهم والنقل عنها، والإشارة إليها تصريحاً أو تلميحاً في مقدّمة كتبهم، أو في متون تلك الكتب عند عرض موضوعاتها التي يتناولونها، وتختلف هذه المصنّفات باختلاف موضوعاتها من: فقه، وتفسير، وحديث، وتاريخ، وتراجم، وأدب، وطب، وفلسفة.

وظاهرة الاستعانة بالمصادر المدوّنة سواء أكانت متقدّمة على عصرهم أم معاصرة لهم ظاهرة مشهورة في تراثنا الإسلاميّ، لا يخلو منها- في الغالب- كتاب في أيّ عصر من عصورنا العربية الإسلامية الزاهرة.

كانت الكتب المدوّنة في بداية ظهورها تعتمد على الرواية الشفاهية، وأخبار هذه الروايات وأحداثها تنسب إلى رواتها الناقلين لها بسند طويل، أو مباشرة، فيقولون: «أخبرنا فلان عن فلان.... عن ابن مسعود ﷺ» أو: «روى ابن مسعود» أو «قال ابن مسعود» وهكذا....

ولمّا نشطت حركة التأليف وكثُرت الكتب والمصنّفات والمجاميع الأدبية ودواوين الشعراء، وكتب التاريخ، والتراجم، والطبقات، بدأ الاعتماد على هذه الكتب وتسميتها وتسمية مؤلّفيها، والنقل عنها وعزو هذه النصوص المنقولة إلى مؤلّفي هذه الكتب في مثل قولهم: «قال الواقديّ في المغازي»، أو «قال اليعقوبيّ في تاريخه»، أو «ذكره المسعوديّ في مروج الذهب»، أو«نقله الخطيب البغداديّ في تاريخ بغداد» وهكذا...

ولهذا صار المؤلِّف يعتمد على عدد من المصادر عند تأليف كتابه، ولا سيمّا المصادر الأساسية التي تناولت موضوع كتابه، واشتملت على أبوابه وفصوله، فلا يحيد عنها، وينهج نهجها، ويسير على خطاها، ويستمد الكثير من معلوماتها التي يحتاج إليها، حتى أصبح التأثّر فيها واضحاً، والنقل عنها صريحاً، فكانت له كالمنار الذي يُهتدى بضوئه، والمثال الذي يُقتدى به.

٢. طبيعة نقل النصوص عن المصادر:

تختلف طبيعة نقل النصوص عن مصادرها الأصلية باختلاف أذواق المؤلّفين الناقلين وميولهم وتخصّصاتهم العلمية، ومنهجية كلّ واحد منهم، وغالباً ما تكون على ثلاثة أنواع، هي:

الأول-النقل الحرفي:- وهو أن يلتزم المؤلّف بنقل النصوص من مصادرها نقلاً حرفياً، بصورة صحيحة ودقة متناهية، كما جاءت بألفاظ مؤلّفيها من دون التدخل فيها.

وهذا يمثل المنهج العلمي، وصدق الأمانة التي يجب أن يتحلّى بها المؤلّف الناقل، وإن لم يتفق مع مؤلّف النصّ بآرائه وعقيدته، فالأمانة العلمية تفرض عليه نقل هذه النصوص كما وضعها مؤلّفها. وقد وجدت هذه الأمانة العلمية متوافرة في المصادر الآتية:

١. الوفيات، لتقي الدين محمّد بن رافع السلاميّ (ت ٧٧٤هـ)

٢. الذيل على طبقات الحنابلة، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغداديّ (ت ٧٩٥هـ)

٣. إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين علي بن يوسف القفطيّ (ت٦٤٦هـ)

٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطيّ (ت ٩١١هـ)

الثاني- الانتقاء من النصّ: إعتاد قسم من المؤلّفين التصرّف بالنصوص عند نقلها عن مصادرها اختصاراً وحذفاً، وهذا الانتقاء يؤدي إلى تشتّت النصّ الأصليّ وفقدان وحدة موضوعه، وضياع رأي مؤلّف النصّ.

وهنا يحاول المؤلّف الناقل الحفاظ على عبارات مؤلّف الأصل، بإضافة ما يراه ضرورياً من عبارات التوضيح، والجمع بين فقرات النصّ التي تباعدت بسبب هذا الانتقاء.

ومن أمثلة هذا الانتقاء ما قام به أبو محمّد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميريّ المعروف بابن هشام (ت٢١٨هـ) الذي هذّب السيرة النبوية التي ألّفها أبو عبد الله محمّد بن إسحاق بن يسار المدنيّ القرشيّ (ت ١٥٠هـ)، وقد غلب اسم ابن هشام على سيرة ابن إسحاق، فنُسبت إليه، وسُميت باسمه فقيل: سيرة ابن هشام.

ولنترك الكلام لابن هشام ليبيّن لنا الدافع إلى تهذيب سيرة ابن إسحاق والمنهج الذي سلكه في ذلك، فيقول: «وأنا إن شاء الله مبتدئ هذا الكتاب بذكر إسماعيل بن إبراهيم، ومن ولد رسول الله ﷺ من ولده، وأولادهم لأصلابهم، الأول فالأول، من إسماعيل إلى رسول الله ﷺ، وما يعرض من حديثهم، وتارك ذكر غيرهم من ولد إسماعيل على هذه الجهة للاختصار، إلى حديث سيرة رسول الله ﷺ، تارك بعض ما ذكره ابن إسحاق في هذا الكتاب مما ليس لرسول الله ﷺ فيه ذكر، ولانزل فيه من القرآن شيء وليس سبباً لشيء من هذا الكتاب، ولا تفسيراً له ولا شاهداً عليه، لما ذكرت من الاختصار، وأشعاراً ذكرها لم أرَ أحداً من أهل العلم بالشعر يعرفها، وأشياء بعضها يَشْنُع الحديث به، وبعض يسوء بعض الناس ذكره، وبعض لم يقرّ لنا البكائي براويته، ومستقص إن شاء الله تعالى ما سوى ذلك منه بمبلغ الرواية له، والعلم به»[(١)].

الثالث- النقل بالمعنى:- ويعني عدم الالتزام بحرفية النصّ والتدخل فيه بين تقديم وتأخير، وتغيير في الألفاظ ودلالتها، وحذف ما لم يتفق مع آراء المؤلّف الناقل، ممّا يخرج النصّ عن صورته التي وضعها مؤلّفه، بحيث يصبح النصّ غريباً عن مؤلّفه، ولا سيمّا في الأحداث التاريخية التي يكون فيها مؤلّف النصّ قريباً من الحدث أو مشاركاً فيه، فيستطرد في تفاصيله بعدد من الأوراق، فيختصرها المؤلّف الناقل في بضعة أسطر أو صفحة واحدة. ومن الأمثلة على ذلك:

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان

(١) السيرة النبوية: ابن هشام: ١/ ٤.

الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ)، فهو يختصر الأحداث التاريخية المطولة، ولا سيّما تلك الأحداث التي نقلها أبو المظفر يوسف بن قزاوغلي سبط ابن الجوزيّ (ت ٦٥٤هـ) في كتابه (مرآة الزمان)، وكان يشاهد عياناً تلك الأحداث، فإنّ المؤرّخ شمس الدين الذهبيّ يختصر الورقة الواحدة بأسطر قليلة، والأوراق العشر من (المرآة) بورقة واحدة في (تاريخ الإسلام) وهذا ما لمسته عند تحقيقي لكتاب(تاريخ الإسلام) من سنة (٦٠١هـ- ٦٥٠هـ)[1].

ولا شك أنّ الأمانة العلمية تتمثل بالنوع الأول من النقل، إذ تتوافر فيه شروط النقل الصحيحة من الترتيب والتنظيم، وعرض المعلومات، والمحافظة على أسلوب المؤلّف وآرائه.

٣. أساليب النقل عن المصادر:

لم يكن المؤلّفون على منهج واحد في بيان أساليب النقل من المصادر السابقة، وحرص المؤلّف على تدوين مصادره من عدمه نابع من رغبة المؤلّف نفسه في التصريح بمصادره، وقد نجد المؤلّف الواحد غير ملتزم بمنهج واضح وأسلوب معين في الكشف عن مصادره في جميع مؤلّفاته، إذ يختلف أسلوب النقل عنده من كتاب إلى آخر، وقد دأب قسم كبير من علمائنا المؤلّفين على إغفال مصادرهم، أو أشاروا إليها قليلاً، ونقلوا عنها كثيراً ولم يجدوا تحرّجاً في ذلك.

ويمكن إجمال أساليب النقل عند المؤلّفين في نوعين رئيسين، هما:

الأول- التصريح بالمصادر:

يذكر قسم من المؤلّفين مصادرهم في مقدّمة الكتاب أو المخطوط الذي يؤلّفه، ويشير إلى المصادر صراحة، فيسمّيها ويسمّي مؤلّفيها، نذكر منها:

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلانيّ (ت٨٥٢هـ)
- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، لتقي الدين الفاسيّ المكيّ (ت ٨٣٢هـ)

(١) الدكتور بشار عواد معروف والشيخ شعيب الارناؤوط والدكتور صالح مهدي عباس- الطبقات من ٦١- ٦٥.

- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفديّ (ت٧٦٤هـ)

ومن الأمثلة على تسمية المصادر ما ذكره ابن حجر العسقلانيّ في مقدمة كتابه (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة) فقال: «وقد استمددت في هذا الكتاب من: أعيان النصّر (العصر) لأبي الصفاء الصفديّ، و(مجاني العصر) لشيخ شيوخنا أبي حيان، و(ذهبية العصر) لشهاب الدين بن فضل الله، و(تاريخ مصر) لشيخ شيوخنا قطب الدين الحلبيّ، و(ذيل سير النبلاء) للحافظ شمس الدين الذهبيّ، و(ذيل ذيل المرآة) للحافظ علم الدين البرزاليّ، و(الوفيات) للعلّامة تقي الدين ابن رافع، و(الذيل عليه) للعلّامة شهاب الدين ابن حجي، وممّا جمعه صاحبنا تقي الدين المقريزيّ في (أخبار الدولة المصرية وخططها)، و(معاجم) كثيرة من شيوخنا، و(الوفيات) للحافظ شمس الدين أبي الحسين بن أيبك الدمياطيّ، و (الذيل عليه) لشيخنا الحافظ أبي الفضل بن الحسين العراقيّ، و (تاريخ غرناطة) للعلّامة لسان الدين ابن الخطيب، و (التاريخ) للقاضي ولي الدين ابن خلدون المالكيّ، وغير ذلك».[١]

ويختلف المؤلّفون أيضاً في ذكر مصادرهم، فمنهم مَن يذكرها كاملة في المقدمة كما ذكرنا، ومنهم مَن يقتصر على عدد معيّن منها في مقدّمة المخطوط، ويذكر بقية المصادر في متن المخطوط وموضوعاته التي رتبها المؤلّف، ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن حجر العسقلانيّ في مقدمة كتابه (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) الذي قصد به تحرير كتاب (المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم) لشمس الدين الذهبيّ فضبط الأسماء بالحروف، واستدرك ما فاته، واختصر ما أسهب فيه، فقال: «واعتمدت على نسخة المصنّف التي بخطّه [يعني شمس الدين الذهبيّ] وعلى الأصول التي نقل هو منها، وعلى غيرها ممّا غلب ظني أنه لم يراجعه حالة تصنيفه: كالأنساب للرشاطيّ، ولابن السمعانيّ، وكالذيل الذي ذيل به الحافظ منصور بن سُليم الاسكندرانيّ على ذيّل ابن نقطة، وكالذيل الذي ذيل به العلّامة علاء الدين مغلطاي أجزاء، وهو ذيل كبير لكنه كثير الأوهام والتنكرات والإعادة والإيراد لما لا تمس الحاجة إليه غالباً، فتحريت فيه الصواب...».[٢]

(١) الدرر الكامنة: ابن حجر العسقلانيّ: ١/ ٤- ٥.

(٢) تبصير المنتبه: ابن حجر العسقلاني: ٢/١ .

وعند مطالعة هذا الكتاب نجد أنّ ابن حجر قد اعتمد على مجموعة من الكتب التي تناولت موضوع المشتبه في الأسماء والأنساب، وكتب التراجم ومعاجم الشيوخ زادت كثيراً على ما اعتمد عليه شمس الدين الذهبيّ من أصول كتابه، وزادت أيضاً على ما ذكره ابن حجر في مقدّمة كتابه هذا (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) نذكر منها:

«الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، والأنساب للهمذانيّ، وتاريخ بخارى لغنجار، وتاريخ البخاري، وتاريخ بغداد للخطيب البغداديّ، وتاريخ جرجان لحمزة السهميّ، وتاريخ مصر لابن يونس، وتاريخ مصر لقطب الدين الحلبيّ، وتاريخ النساء لابن مندة، والتصحيف والتحريف للعسكريّ، والتكملة لابن عبد الملك، ومعجم الشعراء للمرزبانيّ، ومعجم المنذريّ، والمؤتلف والمختلف لابن الطحّان، واليتيمة للثعالبيّ»[1]

ترميز المصادر:

ومن نافلة القول الإشارة إلى أن بعض المؤلّفين يرمزون لمصادرهم بحروف دالّة على اسم المصدر أو اسم مؤلّفة؛ لكثرة دوران هذه المصادر في كتابه والنقل عنها، فليس به حاجة إلى تكرار أسماء تلك الكتب عدة مرات في كلّ صفحة، بل يكتفي بوضع الرمز الدالّ على ذلك الكتاب للسهولة، وللتقليل من حجم الكتاب، وهي طريقة معروفة عند علماء الحديث الشريف في وضع الرموز لكتب الحديث المعتمدة، وفي مقدمتها الكتب الستة، ومن الكتب التي رمز مؤلّفوها لمصادرهم واطّلعت عليها، هي:

١. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمحبّ الدين أبي السعادات المبارك بن محمّد ابن الأثير الجزريّ (ت٦٠٦هـ).
٢. رجال ابن داود، لتقي الدين الحسن بن علي بن داود الحليّ(ت ٧٠٩هـ) .
٣. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفديّ (ت ٧٦٤هـ).
٤. ذيل الكاشف في معرفة مَن له رواية في الكتب الستة، لولي الدين أحمد بن

(١) تبصير المنتبه: ابن حجر العسقلانيّ: ٤/ ١٧١٠- ١٧١٤ (فهارس الكتاب).

عبد الرحيم بن الحسين العراقيّ (ت ٨٢٦هـ).

٥. غاية النهاية في طبقات القرّاء، لشمس الدين محمّد بن محمّد الجزريّ الشافعيّ (ت ٨٣٣هـ)، الذي قال في مقدّمته: «ثم إني رمزت لما هو في الكتب المشهورة من كتب القراءات، فلما كان مذكوراً في كتابي النشر(ن)، ولما كان في كتاب التيسير (ت)، وكتاب جامع البيان للدانيّ (ج)، وكتاب الكامل للهذليّ(ك)، وكتاب المبهج (مب)، وكتاب المستنير (س)، وكتاب الكفاية الكبرى للقلانسيّ (ف) وكتاب الغاية لأبي العلاء (غا)، ولهؤلاء الجماعة(ع)، وعلى الله أتوكل وهو حسبي ونعم الوكيل».[1]

ومن المؤلّفين مَن يغفل عن ذكر المصادر في مقدمة المخطوط، ويتجاوزها بالانشغال عنها في الأسباب التي دفعته إلى تأليف المخطوط، والشروط التي اشترطها على نفسه في عرض مادة المخطوط، ومنهجية التأليف... ولكن عند قراءة المخطوط قراءة متأنية نجد في نصوصه إشارات صريحة إلى المصادر التي استمدّ المؤلّف منها مادته العلمية، فيذكرها بأسمائها، وربما بأسمائها وأسماء مؤلّفيها، منهم:

١. جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطيّ (ت٦٤٦هـ) في كتابه (إنباه الرواة على أنباه النحاة).

٢. تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي السُّبكيّ(ت ٧٧١هـ) في كتابه (طبقات الشافعية الكبرى).

٣. تقي الدين أبو المعالي محمّد بن رافع السلاميّ (ت ٧٧٤هـ) في كتابه (ذيل مشتبه النسبة للذهبيّ).

٤. زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغداديّ (ت٧٩٥هـ) في كتابه (الذيل على طبقات الحنابلة).

وقد قال ابن رجب البغداديّ في مقدّمة كتابه (الذيل على طبقات الحنابلة) ما نصّه: «هذا كتاب جمعته وجعلته ذيلاً على كتاب (طبقات فقهاء أصحاب الإمام

(١) غاية النهاية: ابن الجزري: ١/ ٣.

أحمد)، وابتدأت فيه بأصحاب القاضي أبي يعلى، وجعلت ترتيبه على الوفيات...»[١]

وعند مطالعة كتاب (الذيل على طبقات الحنابلة) وجدت ابن رجب ينقل كثيراً من الأخبار والنصوص والفضائل والكرامات من مصادر تاريخية مشهورة، فضلاً عن كتب الحديث المعتمدة ودواوين الشعراء ومعاجم الشيوخ وغيرها، وقد نقل عن عدد من المؤلّفين مرات متعددة وأشار إليهم صراحة، ولكنه اختصر أسماء مؤلّفاتهم، ونورد هنا عباراته في النقل عن تلك المصادر، فيقول:

وذكر ابن الجوزيّ في تاريخه: ج ١/ ١١، ١٠، ١٤، ١٦، ٢٢...

وقال ابن شافع في تاريخه: ج١/ ١١، ١٤، ١٥، ٢٣، ٣٣...

وقال أبو النصّر عبد الرحمن بن عبد الجبار الفاميّ في تاريخ هراة: ج١/ ٦٣

وذكر ابن نقطة: ج١/ ٣١، ٥٠، ج٢/ ٧٥، ٥١، ٤٠، ٨٠...

وقال أبو شامة في تاريخه: ج٤١/٢، ٦٤، ٦٧، ٨٠، ٨٣...

وذكر ابن السمعانيّ في تاريخه: ج١/ ٧، ١٠، ١٤، ٢٢، ٣٥

وذكره ابن البنّاء في تاريخه: ج١/ ٨، ٢٢، ٣٦، ٤١، ٤٨...

قال الدبيثيّ في تاريخه: ج٢/ ٤٩، ٨٠، ٨٣، ٨٤، ١١٠....

قال الساعيّ في تاريخه: ج٢/ ٧٠، ١١٢، ١٢٠، ١٣٢، ١٥٣...

قال أبو المظفر سبط ابن الجوزيّ: ج٢/ ٣٨، ٤٠، ٧٠، ٧٥، ٧٨...[٢]

الثاني- عدم التصريح بالمصدر:

يحاول بعض المؤلّفين إغفال المصادر التي اعتمد عليها في تأليف مخطوطه وعدم التصريح بها، وهو في صنيعه هذا يوهم القارئ بأنّ ما تضمنه هذا المخطوط من معلوماته الذاتية التي تفرّد بها، ولم يعتمد في تأليفه على مصادر المؤلّفين السابقين أو المعاصرين له، وقد يصدق هذا الأمر على بعض الموضوعات كالتاريخ

(١) الذيل على طبقات الحنابلة: ابن رجب البغداديّ: ٥/١.

(٢) على طبقات الحنابلة: أسماء الكتب مؤشرة في الصفحات التي وردت فيها.

وكتب التراجم والطبقات في الحقبة الزمنية التي عاشها هذا المؤلّف، وفي البلد الذي يؤرخ له ولأعلامه وأحداثه التاريخية التي شاهدها، ولكن لا يصدق على مؤلّف عاش في القرن الثامن الهجريّ، وهو يؤرخ لأعلام في القرنين السادس والسابع الهجريين ومن مختلف بلدان العالم الإسلامي ولا يذكر مصدراً لهذه التراجم!! وهذا ما وجدته عند الملك الأشرف إسماعيل بن العباس بن رسول الغسانيّ (٨٠٣هـ) مؤلّف كتاب (العسجد المسبوك والجوهر المحكوك في طبقات الخلفاء والملوك)، فهو يترجم لمجموعة من الأعلام من وفيات سنة (٥٧٥هـ) إلى وفيات الأعلام في سنة (٦١٥ هـ)، ففي هذه المدة التي دققتها -وقد زادت على أربعين سنة- وفيها أكثر من مئتي ترجمة لم أجده يذكر كتاباً أو يُسمّي مصدراً نقل عنه هذه المعلومات التي أودعها في (العسجد المسبوك) وهو يبعد زماناً ومكاناً عن هذه الحقبة التاريخية، وقد انتشر هؤلاء الأعلام في شتى بلدان العالم الإسلاميّ، وفي هذه التراجم معلومات نادرة ومفيدة لا يستطيع المؤلّف الإحاطة بها والاطّلاع عليها مالم يكن قد إعتمد على عدة مصادر معاصرة لأولئك الأعلام ومؤرِّخة لسيرتهم[1]. وسنذكر بعض الأمثلة على ذلك في محاور هذا البحث.

(١) العسجد المسبوك: الغساني: ١٧٣- ٣٦٥.

المحور الثاني: موقف المؤلّفين من المصادر

ويشتمل على الفقرات الآتية:

١. إخراج الكتاب بنسختين أو أكثر.
٢. الاعتماد على نسخة من المصادر غير كاملة.
٣. الوهم في نسبة المصادر إلى أصحابها.

١. إخراج الكتاب بنسختين أو اكثر:

أشارت كتب التراث العربيّ الإسلاميّ، وكتب التراجم والسير والطبقات، وفهارس المخطوطات إلى أنّ بعض المؤلّفين ألّف كتابه مرتين أو ثلاث مرات، أي أنّه أخرجه بنسختين أو ثلاث نسخ! وهذا يدلّ على أنّ المؤلّف يضيف معلومات جديدة إلى أصل كتابه ويحذف منه، ويعدّل فيه، فلمّا كثرت هذه المعلومات وضاقت بها حواشي المخطوط، أو الجذاذات التي جمعها، أخرج نسخة ثانية جديدة اشتملت على الإخراجة الأولى (النشرة الأولى) مع الإضافات العلمية المستجدة، فأصبح المعوّل على النسخة الثانية المزيدة من دون الأولى التي استبعدها المؤلّف.

ومن الأمثلة على ذلك:

١. ما ذكره أبو الحسن علي بن الحسين المسعوديّ (ت ٣٤٦هـ) في نهاية كتابه (التنبيه والإشراف) قائلاً: «وقد كان سلف لنا قبل تقرير هذه النسخة نسخة على الشطر منها، وذلك في سنة أربع وأربعين وثلثمائة، ثم زدنا ما رأينا زياداته، وكمال الفائدة به، فالمعوّل من هذا الكتاب على هذه النسخة دون المتقدّمة».[1]
٢. كتاب (الجمهرة في اللغة)، لأبي بكر محمّد بن الحَسَن بن دريد الأزديّ اللغويّ (ت ٣٢١هـ)، قال النديم: «وكتاب الجمهرة في علم اللغة، مختلف النسخ، كثير الزيادة والنقصان؛ لأنّه أملّه بفارس، وأملّه ببغداد من حفظه،

(١) التنبيه والأشراف: المسعوديّ: ٣٤٧.

فلمّا اختلف الإملاء زاد ونقص، ولمّا أملّه بفارس على علامة تُعلَم من أول الكتاب، والتامة التي عليها المعوّل هي النسخة الأخيرة. وآخر ما صحّ من النسخة نسخة أبي الفتح عبيد الله بن أحمد النحويّ؛ لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه».[١]

٣. كتاب (البيان والتبيين) لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، قال ياقوت: «وكتاب البيان والتبيين: نسختان أولى وثانية، والثانية أصحّ وأجود».[٢]

٤. كتاب(تاريخ مدينة دمشق)، لابن عساكر أبي القاسم علي بن الحسين بن هبة الله الدمشقيّ (ت ٥٧١هـ). لكتاب (تاريخ مدينة دمشق) نسختان: الأولى في سبع وخمسين مجلدة. والجديدة في ثمانين مجلدة. قال ابن خلِّكان: «صنّف التاريخ لمدينة دمشق في ثمانين مجلدة... وهذا الذي ظهر هو الذي اختاره..، وما صحّ له هذا إلّا بعد مسوّدات ما يكاد ينضبط حصرها».[٣]

قال الذهبيّ: «قال ابنه القاسم، وصنّف وجمع فأحسن، قال: فمن ذلك (تاريخه) في ثمان مئة جزء، قلت (والقول للذهبيّ): الجزء عشرون ورقة، فيكون ستة عشر ألف ورقة».[٤]

٥. (معجم شيوخ الذهبيّ)، لشمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ) لقد أخرج المؤرِّخ الذهبيّ معجم شيوخه مرتين: الأولى سنة (٧٢٧هـ)، وهي نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا، ويقرب عدد تراجمها من (١٣٠٠) ترجمة لشيوخ الذهبيّ من الرجال والنساء، وقد قمت بتحقيق هذه النسخة.

والثانية: نسخة دار الكتب المصرية، ويبلغ عدد تراجمها (١٠٤٤) ترجمة، ويصل تسلسل التراجم في نهاية الجزء الثاني إلى (١٠٤٢) ترجمة، وقد حقّق الدكتور محمّد الحبيب الهيلة (معجم شيوخ الذهبيّ) على هذه النسخة فقط، وهي

(١) الفهرست: ابن النديم: ١٨٠.

(٢) معجم الأدباء: ياقوت الحموي: ١٦/ ١٠٦.

(٣) وفيات الأعيان: ابن خلكان: ٣/ ٣١٠.

(٤) سير أعلام النبلاء: الذهبيّ: ٢٠/ ٥٨٨- ٥٩٩.

في رأيه «تعتبر أهم وأعلى قيمة... فهي إذن آخر نشرة للمعجم من المؤلّف»[١]

وعند مراجعة مصادر القرن الثامن الهجري الذي عاش فيه شمس الدين الذهبيّ (ت٧٤٨هـ) نجد مجموعة من مؤرِّخي هذا العصر استندوا إلى هذه النسخة التركية من (معجم شيوخ الذهبيّ) ونقلوا عنها كثيراً، وفي هذا المنقول ما هو موجود في نسخة دار الكتب المصرية التي طُبع المعجم عليها، وفيه ما لم يوجد في هذه النسخة، بل هو في نسخة مكتبة أحمد الثالث التركية التي حقّقتها، وإليك أسماء هذه الكتب:

١. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السُّبكيّ (ت٧٧١هـ) نقل عنه ترجمتين: الأولى لعلاء الدين علي بن إسماعيل القونويّ، لا توجد في نسخة دار الكتب المصرية، والثانية مذكورة فيه.[٢]

٢. الوفيات، لتقي الدين محمَد بن رافع السلاميّ (ت ٧٧٤هـ) نقل عنه عشر مرات، ترجمتين من نسخة دار الكتب المصرية، وثماني تراجم من نسخة مكتبة أحمد الثالث التي بتحقيقنا.[٣]

٣. الذيل على العبر في خبر من عبر، لولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقيّ (ت ٨٢٦هـ) نقل عنه ست مرّات، أربع تراجم من نسخة مكتبة أحمد الثالث التركية، وترجمتين من نسخة دار الكتب المصرية.[٤]

٤. تاريخ ابن قاضي شهبة، لتقي الدين أبي بكر بن محمّد بن أحمد بن قاضي شبهة الأسديّ (ت ٨٥١هـ)، نقل في المجلد الثاني اثنتين وأربعين ترجمة، منها اثنتان وعشرون ترجمة لا وجود لها في نسخة دار الكتب المصرية.[٥]

ونقل في المجلد الثالث تسع تراجم، سبعاً منها من نسخة مكتبة أحمد الثالث

---

(١) نشرته مكتبة الصديق، الطائف، ١٩٨٨م في مجلدين.

(٢) ١٠/ ٥٤٨ .

(٣) تحقيق صالح مهدي عباس، ٢/ ٦٠٤(فهارس الكتب).

(٤) ٣/ ٨٠ (فهارس الكتب).

(٥) ٢/ ٨٨٧ (فهارس الكتب).

التركيـة، وترجمتيـن من نسـخة دار الكتـب المصرية.[١]

فهـل يعقـل أنّ هـذه النسـخة أُلغيـت مـن معجم شـيوخ الذهبـيّ؟ وقد اعتمـد عليها مؤرِّخـو عصـر الذهبـيّ- وهـو القـرن الثامـن الهجـري- وأكثرهـم تلاميـذه، وهـم أعـرف بشـيوخ شـيخهم الذهبـيّ مـن غيرهم.!!

٢. الاعتماد على نسخة من المصدر غير كاملة:

ليسـت المصـادر علـى درجـة واحـدة مـن الإتقـان وكمـال المـادة العلميـة، وهـذا أمر معـروف فـي المخطوطـات العربيـة، ولكن قـد تختلف النسـخ الخطية للمخطـوط الواحد باختـلاف النسّـاخ فـي دقـة الضبط والأمانة فـي النقل. فإذا كانت نسـخة المصـدر كاملة لا نقـص فيهـا، كانت المعلومـات المنقولة عنها منتظمة ودقيقة وصحيحـة، والعكس صحيح.

وقـد تعرّضـتُ إلـى مثـل هـذه الحالـة عنـد تحقيقـي كتـاب (الوسـيلة إلـى كشـف العقيلـة) لعلـم الديـن علـي بـن محمّـد بـن عبـد الصمـد السـخاويّ (ت ٦٤٣هـ)، وكان السـخاويّ رحمه الله قـد اعتمـد علـى نسـخة ناقصـة مـن كتـاب (المقنـع فـي معرفة مرسـوم مصاحـف الأمصـار) لأبي عمرو عثمان بن سـعيد الدانيّ (ت ٤٤٤هـ)، وقد أسـقط الناسـخ منهـا -سـهواً أو عمـداً- بعض مفـردات أبواب الكتاب!! ولـم يفطن السـخاويّ لهذا النقص بمقابلـة نسـخته علـى نسـخة أخـرى مـن كتـاب (المقنـع)، ولـم يسـكت علـى مـا فاتـه مـن مفـردات كتـاب (المقنـع)، ولكنـه رحمه الله - علـى جلالة قـدره ومنزلتـه العلميـة- تعجّل الـرد علـى أبـي عمـرو الدانـيّ، واتّهمـه بنقصـان كتابـه (المقنـع) مـع العلـم بـأنّ كتـاب (الوسـيلة إلـى كشـف العقيلـة) مـا هـو إلّا شـرح لقصيـدة (عقيلـة أتـراب القصائـد فـي أسـنى المقاصـد) التـي نظـم فيهـا الإمـام القاسـم الشـاطبيّ (ت ٥٩٠هـ) كتـاب (المقنـع) لأبـي عمـرو الدانـيّ وتابعـه فـي كتابه هـذا، بعـد أن جمع المتشـابهات منه فـي مواضع معينـة، وأحـاط بـ(المقنـع) إحاطـة تامـة، ولم يخـل بحرف واحـد منه.

وصدّر السخاويّ رحمه الله ردّه على أبي عمرو الدانيّ رحمه الله بالأقوال الآتية:

- (لم يذكر أبو عمرو رحمه الله هذين الموضعين في (المقنع)).

(١) ٣/ ٨٢٤ (فهارس الكتب).

- (ولم يذكر هذين الحرفين في (المقنع)).
- (وليس في المقنع ذكر {تظاهرون]، ولكنه من زيادات هذه القصيدة).

فما كان منّي إلّا أن رجعتُ إلى ثلاث نسخ خطية من(المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار) لأبي عمرو الدانيّ، ونسختين مطبوعتين منه، فوجدتُ في هذه النسخ (الخطية والمطبوعة) جميع ما ذكره علم الدين السخاويّ، ولم يفقد منه حرف واحد!! وهذا الاتهام ناتج عن اعتماد علم الدين السخاويّ على تلك النسخة غير الكاملة من كتاب (المقنع).[١]

وأثبتُّ ذلك في هوامش صفحات (الوسيلة إلى كشف العقيلة)؛ ليطّلع عليها الدارس لهذا الكتاب الجليل.

٣. الوهم في نسبة المصادر إلى أصحابها:

في التراث العربي الإسلامي مجموعة من العلماء المشهورين، تتشابه أسماؤهم وتخصّصاتهم، ولا سيمّا إذا كانوا من عصر واحد، فكثر الخلط بينهم، ونُسبت أقوال بعضهم إلى بعض، ونلحظ من هذه الأسماء المتشابهة، الأمثلة الآتية:

١. الثعالبيّ/ أبو منصور عبد الملك بن محمّد (ت ٤٢٩هـ)، والثعلبي/ أبو إسحاق أحمد بن محمّد (ت ٤٢٧هـ).
٢. ابن حبيب البغداديّ/ أبو جعفر محمّد بن حبيب بن أمية (ت ٢٤٥هـ)، وابن حبيب الحلبيّ/ أبو محمّد الحسن بن عمر الحلبيّ (ت ٧٧٩هـ).
٣. ابن حجر العسقلانيّ/ شهاب الدين أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ)، وابن حجر الهيتميّ/ شهاب الدين أحمد بن محمّد (ت ٩٧٤هـ).
٤. الزجّاج/ أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ النحويّ (ت ٣١١هـ)، والزجاجيّ/ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٤٠هـ).
٥. أبو عبيد القاسم بن سلّام الهرويّ (ت ٢٢٤هـ)، وأبو عبيد أحمد بن محمّد

(١) تنظر الصفحات: ١١٤، ١٢٦، ١٣٥، ١٥١، ١٦٣، ١٧١، ١٧٥...

الهـرويّ(ت ٤٠١هـ).

وعنـد تحقيقـي كتـاب (عمدة الحفّاظ في تفسـير أشـرف الألفـاظ) لشـهاب الدين أحمد ابـن يوسـف الحلبـيّ المعـروف بالسـمين (ت ٧٥٦هـ) وجـدت كثيـراً مـن الخلط بين أسـماء المؤلّفيـن، وهـذا يـؤدي أيضـاً إلـى الخلـط فـي أسـماء مؤلّفاتهـم التـي هـي فـي موضـوع واحـد، وهـو (غريـب الحديث الشـريف)، وعند مقابلـة النصوص المنقولة عنهـم ومعارضتها بأصولهـم وجـدت الخلـط العجيـب فـي نسـبة أقوالهـم وكتبهـم بعضهم إلـى بعض.

وقـد اعتمـد السـمين الحلبيّ في تأليـف كتابه (عمدة الحفّاظ) علـى كتاب (الغريبين غريبـي القـرآن والحديـث) لأبي عبيد أحمد بـن محمّد بن عبد الرحمـن الهرويّ (٤٠١هـ) اعتمـاداً كليـاً، وأشـار إليـه صراحـة فـي مقدّمـة (عمـدة الحفّاظ)، واسـتوفى نقـل معظم مـا فـي هـذا الكتـاب مـن الأحاديـث المرويـة عـن الرسـول الكريـم ﷺ وآثـار الصحابـة والتابعيـن بمـا يتطابـق مع ألفاظ القـرآن الكريم، فضلاً عـن الكثير من النصـوص اللّغوية والنحويـة والقـراءات القرآنية وأقوال المفسّـرين وغيرهم.

فلا تكاد تخلو مادة من مواد (عمدة الحفّاظ) من الإشارة إليه والنقل عنه.

ولكثـرة هـذه النصـوص المنقولـة عـن هـذا الكتـاب (كتـاب الغريبيـن) لأبـي عبيـد الهـرويّ التبـس الأمـر علـى السـمين الحلبـيّ، فنسـب عـدداً مـن النصـوص إلـى علمـاء مشـهورين، ولـم تكـن موجـودة فـي مؤلّفاتهـم، وهـو يصـدّر هـذه النصـوص بقولـه:

١. قـال الأزهـريّ (أبـو منصـور محمّـد بن أحمـد الهـرويّ (ت ٣٧٠هـ)) مؤلّـف كتاب (تهذيـب اللغة).[1]

(١) ينظـر: عمـدة الحفّـاظ: السـمين الحلبـيّ:٣٢٥/١ ولم أجده فـي تهذيب اللغـة: ١٢٢/١٥، وهو في كتاب الغريبيـن: الهرويّ: ١٥/١.
عمدة الحفّاظ: ٣٣٦/١، لم أجده في تهذيب اللغة: ٢٣٢/١٢، وهو في كتاب الغريبين: ٥٣/١.
عمـدة الحفّـاظ: ٤٤١/١، ولـم أجـده في تهذيـب اللغـة: ٣٧٨/١٥- ٣٨١، وهو في كتـاب الغريبين: ٦٧/١-٦٨.
عمدة الحفّاظ: ٥٣١/١، ولم أجده في تهذيب اللغة: ٤١٧/٦، وهو في كتاب الغريبين: ٥٠١/١.
عمدة الحفّاظ: ٤٣/٢، ولم أجده في تهذيب اللغة: ١٣٢/١٤، وهو في كتاب الغريبين: ١٤٣/١.
عمـدة الحفّـاظ: ١٥٧/٢، ولـم أجـده في تهذيـب اللغـة: ٢٠٩/٨-٢١٣، وهو في كتـاب الغريبين: ١٩١/١-١٩٢.

٢. وقال القتيبيّ (أبو محمّد عبد الله بن مسلم الدينوريّ (ت ٢٧٦هـ)) مؤلّف كتاب (غريب الحديث).[١]

٣. وقال أبو عبيد(القاسم بن سلام الهرويّ (ت ٢٢٤هـ)) مؤلّف كتاب (غريب الحديث).[٢]

٤. وقال أبو عبيدة (معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ)) مؤلّف كتاب (مجاز القرآن).[٣]

٥. وقال الفرّاء (أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)) مؤلّف كتاب (معاني القرآن).[٤]

٦. وقال الهرويّ (أبو عبيد أحمد بن محمّد بن عبد الرحمن (ت ٤٠١هـ)) مؤلّف كتاب (الغريبين).[٥]

٧. وقال الخليل (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت ١٧٤هـ)) مؤلّف (كتاب العين).[٦]

عمدة الحفّاظ: ١٨٩/٢، ولم أجده في تهذيب اللغة: ٤٤١/١٢-٤٤٢، وهو في كتاب الغريبين: ٢٠٥/١.

عمدة الحفّاظ: ٥٥٣/٢، ولم أجده في تهذيب اللغة: ١١٧/١١-١٢٣، وهو في كتاب الغريبين: ٤٠٦/١.

عمدة الحفّاظ: ٥٨٣/٢، ولم أجده في تهذيب اللغة: ٥٦/٦-٥٧، وهو في كتاب الغريبين: ٤٣/١.

(١) ينظر: عمدة الحفّاظ: ٤٥٦/١، ولم أجده في غريب الحديث ٧٢٨/٣، وهو في كتاب الغريبين: ٧٤/١.

عمدة الحفّاظ: ٤٧٦/٢، ولم أجده في غريب الحديث وهو في كتاب الغريبين: ٨٣/١.

عمدة الحفّاظ: ٤٠٦/٢، ولم أجده في غريب الحديث وهو في كتاب الغريبين: ٣١١/١.

عمدة الحفّاظ: ٤١٩/٢، ولم أجده في غريب الحديث ولا في غريب القرآن، ولم أجده في كتاب آخر .

(٢) ينظر: عمدة الحفّاظ ٤٥١/١، ولم أجده في غريب الحديث: ٢٦٩/٢، وهو في كتاب الغريبين: ٧١/١.

عمدة الحفّاظ:/٥٠٣، ولم أجده في غريب الحديث: ٤٧٧/٤، وهو في كتاب الغريبين: ٩٥/١.

(٣) ينظر عمدة الحفّاظ: ٤٥١/١، ولم أجده في مجاز القرآن، وهو في كتاب الغريبين: ٧٢/١.

(٤) ينظر: عمدة الحفّاظ: ٥٥٢/٢، ولم أجده في معاني القرآن للفراء: ٤٢١/٢، وهو في كتاب الغريبين: ٤٠٦/١.

(٥) ينظر: عمدة الحفّاظ: ٤٣٩/١، ولم أجده في كتاب الغريبين: ٦٦/١، وهو في كتاب غريب القرآن لابن قتيبة: ١٧٨/٢ .

(٦) ينظر: عمدة الحفّاظ:٣٢٠/١، ولم أجده في كتاب العين.

عمدة الحفّاظ: ١٤٧/٢، ولم أجده في كتاب العين.

المحور الثالث: عناية المحقّقين بالمصادر

ويشتمل على الفقرات الآتية:

١. جهود المحقّقين في الكشف عن مصادر المخطوط.
٢. مصادر طُبعت محقّقة وهي غير كاملة.
٣. مصادر طُبعت منسوبة إلى غير أصحابها.
٤. إهمال المحقّقين الرجوع إلى مصادر المخطوط.

١. جهود المحقّقين في الكشف عن مصادر المخطوط:

لمّا كانت طبيعة النقل وأساليبه متباينة لدى المؤلّفين الناقلين عن المصادر الأساسية، فيجب على المحقّق قبل البدء بتحقيق المخطوط أن يقرأ المخطوط قراءة جيدة، وأن يقف عند المصادر التي نقل عنها مؤلّف المخطوط، ويعاود قراءتها ثانيةً، ويتأكد من أسمائها وأسماء مؤلّفيها؛ ليسهل عليه الرجوع إليها، فإنّ بعض المؤلّفين يتعمّد إهمال مصدر أو أكثر ولا يصرّح بالنقل عنها، وقد اعتمد عليها ونقل أكثر مادة مخطوطه عنها!! وهو يحسب أن لا يستدل أحد على كشف عمله هذا!.

والمحقّق البارع هو الذي يستطيع إرجاع هذه النصوص إلى مصادرها بالمقابلة والمعارضة مع عدد من المصادر التي تناولت موضوع المخطوط، وربمّا كانت هذه المصادر من عصر مؤلِّف المخطوط، أو من مؤلّفات شيوخ شيوخه!.

إنّ كشف المحقّق عن مصادر المخطوط يساعده كثيراً في التوصل إلى النصّ الصحيح الذي وضعه مؤلَّفه؛ لأنّ هذه النصوص المنقولة تعدّ نسخة أخرى من ذلك المخطوط، تفيد المحقّق في المقابلة، وتصحيح الأخطاء، وما سقط من كلمات المخطوط، وما تحرّف من أسماء الأعلام وتصحّف، وتقوّم رسم الطامس من ألفاظ المخطوط التي لم يهتد المحقّق إلى قراءتها.

وعند تحقيقي كتاب (عمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ) لشهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبيّ (ت ٧٥٦هـ) وجدته ينقل عن مصادر متعددة،

ويشير إليها ويصرّح بأسماء مؤلّفيها، ولكنّه في كثير من الأحيان ينقل نصوصاً عن تلك المصادر ولا يصرّح بأسمائها، إمّا سهواً منه، وإمّا تعمّداً مع التدخل بالنصّ تقديماً وتأخيراً، أو باختلاف يسير في بعض عبارته، وسأذكر هنا بعض ما لم يصرّح به السمين الحلبيّ من نقول عن (كتاب الغريبين غريبي القرآن والحديث) لأبي عبيد أحمد بن محمّد الهرويّ (ت ٤٠١هـ)، وكتاب (المفردات في غريب القرآن) للراغب الأصبهانيّ الحسين بن محمّد (ت ٤٣٠هـ)، وعلى هذا النحو:

عمدة الحفّاظ: ١/ ٣٩٦ وانظر: كتاب الغريبين: ١/ ٣٤- ٣٦.

عمدة الحفّاظ: ١/ ٤٦٧ وانظر: كتاب الغريبين: ١/ ٧٩.

عمدة الحفّاظ: ١/ ٥١٣ وانظر كتاب الغريبين: ١/ ٦٩.

عمدة الحفّاظ: ١/ ٥٤٢ وانظر: كتاب الغريبين: ١/ ١١٠.

عمدة الحفّاظ: ١/ ٥٤٨ وانظر: كتاب الغريبين: ١/ ١٠٩.

عمدة الحفّاظ: ٢/ ٣٠ وانظر: كتاب الغريبين: ١/ ١٣٥.

عمدة الحفّاظ: ٢/ ٣٢ وانظر: كتاب الغريبين: ١/ ١٣٦.

عمدة الحفّاظ: ٢/ ٥٠ وانظر: كتاب الغريبين: ١/ ١٤٥.

عمدة الحفّاظ: ٢/ ٣٩٤ وانظر: كتاب الغريبين: ١/ ٣٠٦.

عمدة الحفّاظ: ٢/ ٤٢١ وانظر: كتاب الغريبين: ١/ ٣١٤- ٣١٥.

عمدة الحفّاظ: ١/ ٢٨٢ وانظر: المفردات: ٨.

عمدة الحفّاظ: ١/ ٤٨٥ وانظر: المفردات: ٢١.

عمدة الحفّاظ: ١/ ٤٧٠- ٤٧٣ وانظر: المفردات: ٢٤- ٢٥.

عمدة الحفّاظ: ١/ ٤٨١- ٤٨٢ وانظر: المفردات: ٣٢- ٣٣.

عمدة الحفّاظ: ٢/ ٣٤ وانظر: المفردات: ٣٨.

عمدة الحفّاظ: ٢/ ٥٨ وانظر: المفردات: ٤١.

عمدة الحفّاظ: ٢/ ٥٩ وانظر: المفردات: ٤١- ٤٢.

عمدة الحفّاظ: ٢/ ٩٣ وانظر: المفردات: ٤٦.

عمدة الحفّاظ: ٢/ ٢٦٩ وانظر المفردات: ٧٢

وعند تحقيقي كتاب (الوفيات) لتقي الدين محمّد بن رافع السلاميّ (ت ٧٧٤هـ)،

وهو في تراجم الأعلام الذين كانت وفياتهم بين سنتي (٧٣٧هـ- ٧٧٤هـ)، وجدتُ أنّ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقيّ (ت ٨٢٦هـ) وهو تلميذ تقي الدين ابن رافع ينقل عن كتابه (الوفيات) كثيراً من التراجم ويودعها كتابه (الذيل على العبر في خبر من غبر) الذي حقّقته، وقد يصرّح بالنقل تارة، ويهمل التصريح تارة أخرى، حتى تجمّعت لديّ مجموعة من التراجم زادت على سبعين ترجمة سأذكر قسماً منها، وهي كما يأتي:

الوفيات لابن رافع السلاميّ الترجمة (٧٧٧)، وانظر: الذيل على العبر: ١/ ص: ١١٩.

الوفيات الترجمة (٧٨٠)، وانظر: الذيل على العبر: ١/ ١٢٣.

الوفيات (٧٨٢)، وانظر: الذيل على العبر: ١/ ١٢٦.

الوفيات (٧٩٧)، وانظر: الذيل على العبر: ١/ ١٣٨.

الوفيات (٨٠٤)، وانظر: الذيل على العبر: ١/ ١٤٥.

الوفيات (٨٠٧)، وانظر: الذيل في العبر: ١/ ١٥٣.

الوفيات (٨٠٨)، وانظر: الذيل في العبر: ١٥٤/١.

الوفيات (٨١٤)، وانظر: الذيل على العبر: ١/ ١٦٢.

الوفيات (٨١٥)، وانظر: الذيل على العبر: ١/ ١٦٣.

الوفيات (٨١٦)، وانظر: الذيل على العبر:١/ ١٦٤.

وكذلك وجدتُ العلاّمة شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ (ت٨٥٢هـ) مؤلّف كتاب (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة) ينقل كثيراً من تراجم كتاب (الوفيات) لابن رافع، ولا يصرّح بالنقل عنه، حتى زادت على خمسين ومئة ترجمة سأذكر قسماً منها، وهي على هذا النحو:

الوفيات الترجمة (٢٧٤)، وانظر: الدرر الكامنة: ١/ ص١٤٣.

الوفيات الترجمة (٣١١)، وانظر: الدرر الكامنة: ٣/ ص٢٠٧.

الوفيات (٣١٩)، وانظر: الدرر الكامنة: ٥/ ٥٦.

الوفيات (٣٢٨)، وانظر: الدرر الكامنة: ٥/ ١٩١.

الوفيات (٣٣٠)، وانظر: الدرر الكامنة: ٣/ ٧٨.

الوفيات (٣٤٥) وانظر: الدرر الكامنة: ٤/ ١٦١.

الوفيات (٣٥٣)، وانظر: الدرر الكامنة: ١/ ٢٨٠.

الوفيات (٣٥٥)، وانظر: الدرر الكامنة: ٢/ ١٦٤.

الوفيات (٣٥٨)، وانظر: الدرر الكامنة: ١/ ٧١.

الوفيات (٣٦٠)، وانظر: الدرر الكامنة: ٣/ ٧٨.

٢. مصادر طُبعت محقّقة وهي غير كاملة:

طُبع عدد من المخطوطات طباعة أنيقة وبتحقيق جيد، إلّا أنّها لم تكن كاملة كما وضعها مؤلّفوها، ولم يوجد من نسخها في مكتبات العالم إلّا بمقدار ما طُبع منها، وهي تمثل مجلدة أو أقل من مجلدة، وربّما قطعة من أصل ثلاث مجلدات، أو أربع أو ست، وربّما عشر مجلدات. وعند فقدان المجلدة الأولى من هذه المخطوطات فقدنا كثيراً من المعلومات القيّمة التي أودعها المؤلّف في مقدمة المخطوط، وما أوضح فيه من تفصيل لموضوعاته وأبوابه وفصوله ومصادره وتراجم الأعلام... او ما دون في رحلته من عجائب وغرائب شاهدها بنفسه، ولم تُذكر في كتاب آخر، فضلاً عن المادة العلمية في المجلدات المفقودة.

في مثل هذه الحالة يصعب على المحقّق توثيق جميع النصوص بالاعتماد على هذه المخطوطات المطبوعة، وقد فقدت أكثر مجلداتها، وقصارى جهد المحقّق أن يوثّق النصوص التي جادت بها النسخة المطبوعة، ويهمل ما لم يذكر فيها من تلك الأجزاء المفقودة، ومن هذه الكتب:

١. تاريخ إربل المسمّى (نباهة البلد الخامل بمَن ورده من الأماثل): لشرف الدين المبارك بن أحمد اللخميّ الإربليّ المعروف بابن المستوفي (ت ٦٣٧هـ)[١]، وقد طُبع منه ما تبقّى من الجزء الثاني من الكتاب، وهو في (٢٣١) ورقة، وفيه (٣٣) ترجمة، ويوصف (تاريخ إربل) بأنّه في أربع مجلدات، أو خمس.

٢. التحبير في المعجم الكبير: لأبي سعد عبد الكريم بن محمّد السمعانيّ (ت ٥٦٢هـ).

وطُبعت نسخته الفريدة التي تحتفظ بها المكتبة الظاهرية بدمشق، تحت

(١) حقّقه السيّد سامي خماس الصقار، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، دار الرشيد- بغداد، ١٩٨٠م.

رقم (٥٢٩) حديث، وهي تتألف من (١٤٨) ورقة، تحتوي على (١١٩٣) ترجمة لشيوخ السمعانيّ من الرجال والنساء. وهذه النسخة الفريدة ناقصة من بدايتها ومن نهايتها وقد سقطت تراجم كثيرة لشيوخ السمعانيّ من الرجال والنساء، وتقدّر الأوراق المفقودة من هذه النسخة بنحو (٢٢) ورقة.(١)

٣. تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب: للمؤرِّخ كمال الدين عبد الرزاق بن أحمد الشيبانيّ ابن الفُوَطيّ (ت ٧٢٣هـ). أصل هذا الكتاب في خمسين مجلدة، ثم لخَّصه ابن الفُوَطيّ في عدة مجلدات، طُبعت المجلدة الرابعة منه في أربعة أقسام، وقطعة من المجلدة الخامسة.(٢)

٤. مِلء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة: للرحالة أبي عبد الله محمّد بن عمر بن رُشيد الفهريّ السبتيّ (ت ٧٢١هـ).

أصل هذه الرحلة في سبع مجلدات أو أجزاء، لم يُبقِ الدهر منها إلّا الجزء الثاني، وهو بعنوان- تونس عند الورود- ويحتوي على (١٦) ترجمة لأعلام تونس، اشتملت عل الصفحات (ص ٨٣- ٤٠٧) من الجزء الذي بلغت صفحاته (٥٦٥) صفحة.

والجزء الثالث الذي هو بعنوان- الإسكندرية عند الورود- يحتوي على (٣٣) ترجمة، عشر تراجم لأعلام الإسكندرية، وما تبقى لأعلام مصر، واشتملت التراجم جميعاً على الصفحات (ص٧-٤٦٠) من هذا الجزء الذي بلغت صفحاته (٦٢٢) صفحة.(٣)

٣. مصادر طُبعت منسوبة إلى غير أصحابها:

لا يعدّ رجوع المحقّق إلى مصادر المخطوط أمراً عسيراً، بل يصبح في غاية السهولة إذا نصّ المؤلّف على اسم المخطوط واسم مؤلّفه، ولكن الصعوبة تكمن في تغيير اسم المخطوط ونسبته إلى غير مؤلّفه الشرعيّ. وفي عالم المخطوطات

(١) صدر عن رئاسة ديوان الأوقاف- بغداد، ١٩٧٥م بتحقيق منيرة سالم ناجي.

(٢) حقّقه الدكتور مصطفى جواد رحمه الله، ونشرته وزارة الثقافة والإرشاد السورية سنة ١٩٦٢-١٩٦٧م، وطبع الجزء الخامس بتحقيق عبد القدوس بن عبد الرب الباكستانيّ، ونشرته دار الكتب التونسية، ١٩٨٢م.

(٣) حقّقه الدكتور محمّد الحبيب ابن الخوجة، ونشرته دار الكتب التونسية- ١٩٨٢م.

كثير من التصرّف المنافي للأخلاق والأمانة العملية الذي يعمد فيه صانعه إلى وضع اسم للمخطوط لا ينطبق على موضوعه، أو كتابة اسم مؤلّف لم يكن هذا المخطوط معروفاً في مؤلّفاته، ولا من اختصاصه.

لم يقف الأمر عند المخطوطات التي لم تر النور وهي على رفوف المكتبات، إنّما تعدّاه إلى المخطوطات المطبوعة التي نشرت وهي تحمل أسماء غير أسماء مؤلّفيها الحقيقيين، وقد حقّقها أساتذة أفاضل، وهم لا يرتابون في صحة هذه النسبة، ثقة منهم بعنوان المخطوط الذي دُوِّن على الورقة الأولى منه، ومن هذه المخطوطات:

١. الأضداد، نشره: هفنر ولويس شيخو، باسم أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعيّ(ت ٢١٦هـ)، والصحيح هو: لأبي يوسف يعقوب بن أسحاق ابن السكّيت (ت ٢٤٤هـ).[١]

٢. إعراب القرآن، حقّقه إبراهيم الأبياريّ، ونشره باسم أبي إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجّاج (ت ٣١١هـ) ولم يكن الكتاب من تأليفه، والصحيح أنّ كتاب الزجّاج هو: معاني القرآن وإعرابه، الذي حقّقه عبد الجليل عبده شلبي.[٢]

٣. تنبيه الملوك والمكايد، المنسوب إلى أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، ولم يكن من تأليفه!!.[٣]

٤. توجيه إعراب أبيات ملغَّزة الإعراب، لأبي الحسن علي بن عيسى الرمانيّ النحويّ (ت ٣٨٤هـ)، والصحيح هو: (الإفصاح في شرح الأبيات المشكلة الإعراب) لأبي نصر الحسن بن أحمد الفارقيّ (ت ٤٨٧هـ).[٤]

٥. الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، لكمال الدين عبد الرزاق بن أحمد البغداديّ ابن الفُوَطيّ (ت ٧٢٣هـ) تحقيق الدكتور مصطفى

(١) مناهج تحقيق التراث: رمضان عبد التواب: ٧٥- ٧٦.

(٢) ذخائر التراث العربي الإسلامي: عبد الجبار عبد الرحمن:١/ ٥٥٤.

(٣) مناهج تحقيق التراث: ٧٧.

(٤) ذخائر التراث العربي الإسلامي: ١/ ٥٤٠ و ٢/ ٧٤٠.

جواد رحمه الله، ثم تراجع الدكتور رحمه الله عن رأيه، فقال: (إنه ربّما كان من تأليف محب الدين أبي العباس أحمد بن يوسف بن أبي بكر العلويّ الكرجيّ ثم البغداديّ (ت٧٢١هـ)).[١]

٦. شرح ديوان المتنبي، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ البغداديّ الحنبليّ (ت ٦١٦هـ)، والصحيح هو: لعفيف الدين أبي الحسن علي بن عدلان ابن حماد بن علي الربعيّ الموصليّ النحويّ (ت ٦٦٦هـ)، ويعرف هذا الشرح بـ(التبيان في شرح الديوان).[٢]

٧. غاية الاختصار في أخبار البيوتات العلوية المحفوظة من الغبار، طُبع منسوباً إلى تاج الدين محمّد بن حمزة بن زهرة العلويّ الحسينيّ الحلبيّ (ت ٧٥٣هـ)، والصحيح هو: كتاب الأصيلي في الأنساب لصفي الدين محمّد بن علي ابن الطقطقي (ت ٧٠٩هـ)، وقد ألّفه إلى أصيل الدين الحسن بن نصير الدين محمّد بن محمّد الطوسيّ (ت بعد ٧٢٠هـ)، فسمّاه باسمه![٣]

وقد طُبعت كتب تحمل خطأً اسم الكتاب واسم المؤلّف، وهي في حقيقة الأمر جزء من كتاب كبير لمؤلّف آخر، وأحياناً تكون جزءاً من كتاب كبير جامع لكثير من العلوم للمؤلّف نفسه، مثل:

١. اختلاف الفقهاء، طُبع منسوباً إلى أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعرانيّ (ت ٩٧٣هـ)، والصحيح هو: لأبي الوفاء علي بن عقيل بن محمّد بن خليل البغداديّ الظفريّ الحنبليّ (ت ٥١٣هـ)، وهو جزء من كتابه الكبير(الفنون) الذي تزيد مجلداته على أربعمائة مجلد.[٤]

٢. نقد النثر، طبع منسوباً إلى أبي الفرج قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧هـ)، والصحيح هو: جزء من كتاب (البرهان في وجوه البيان) لابن وهب الكاتب إسحاق بن

(١) أمالي مصطفى جواد: مجلة المورد العراقية، المجلد السادس/ العدد الأول/ ١٩٧٧م/ ص١٢٢.

(٢) أمالي مصطفى جواد: ١٢٦- ١٢٨، وذخائر التراث: ٢/ ١٩٤- ١٩٥.

(٣) أمالي مصطفى جواد: ١٣٠- ١٣١.

(٤) أمالي مصطفى جواد: ١٢٨- ١٣٠.

إبراهيم بن سليمان (ت ٢٨٥هـ).[١]

٣. الإبدال والمعاقبة والنظائر، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجيّ (ت٣٤٠هـ)، والصحيح هو: فصل من كتاب كبير للزجاجيّ اسمه (الأمالي الكبرى).[٢]

٤. منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق، للشيخ الجليل علم الدين علي بن محمّد بن عبد الصمد السخاويّ (ت ٦٤٣هـ)، والصحيح هو جزء من كتابه الكبير (جمال القرّاء وكمال الإقراء) الذي يشتمل على عشرة كتب. وقد وجدت نسخاً خطية مفردة لكلّ كتاب من هذه الكتب العشرة تحتفظ بها مكتبات العالم وقد حقّقت هذا مفرداً عن الكتاب الكبير (جمال القراء).[٣]

ومن أجل أن يطمئن المحقّق إلى صحة عنوانات مثل هذه الكتب إذا ما وردت في المخطوط الذي يحقّقه، وجب عليه التحلّي بالصبر والاستمرار بالبحث والتدقيق في أمهات كتب الفهارس والبرامج والأثبات التي تناولت أسماء الكتب وأسماء مؤلّفيها، وهي كثيرة نذكر منها:

- الفهرست للنديم، محمّد بن أبي يعقوب إسحاق بن محمّد بن إسحاق الورّاق (ت ٣٨٥هـ).
- الفهرست للطوسيّ، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت٤٦٠هـ).
- فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنّفة في ضروب العلم وأنواع المعارف، لأبي بكر محمّد بن خير بن عمر المعروف بابن خير الأشبيليّ (ت٥٧٥هـ)
- برنامج التجيبيّ، للشيخ القاسم بن يوسف التجيبيّ السبتيّ (ت٧٣٠هـ).

(١) مناهج تحقيق التراث: ٧٦.

(٢) مناهج تحقيق التراث: ٧٦.

(٣) نشر بتحقيقي في مجلة المورد العراقية- المجلد السابع عشر/ العدد الرابع/ ١٩٨٨م.

- برنامج الوادي اشي، لشمس الدين أبي عبد الله محمّد بن جابر بن محمّد القيسيّ الوادي اشي (ت ٧٤٩هـ).
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون- لحاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله الشهير بكاتب جلبي (ت ١٠٦٧هـ).
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، للحافظ عبد الحي بن عبد الكبير الحسنيّ الإدريسيّ الكتانيّ (ت ١٣٤٧هـ).
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا بن محمّد أمين البغداديّ (ت ١٣٣٩هـ).
- هدية العارفين في أسماء المؤلّفين وأثار المصنّفين، لإسماعيل باشا البغداديّ.
- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان (ت ١٩٥٦م) .
- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، للعلّامة الجليل الشيخ محمّد محسن المعروف بـ(آقا بزرك الطهرانيّ (ت ١٣٨٩هـ)).
- ذخائر التراث العربي الإسلامي، للأستاذ عبد الجبار عبد الرحمن.
- معجم المؤلّفين، تراجم مصنّفي الكتب العربية، للسيّد عمر رضا كحالة.
- تاريخ التراث العربي، للأستاذ فؤاد سزكين.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف إليان سركيس.

وغيرها من الكتب المعنية بهذا الشأن، فضلاً عن كتب التراجم والطبقات والوفيات التي ترجمت لأعلام الأمة الإسلامية في عصورها الزاهرة.

٤. إهمال المحقّقين الرجوع إلى مصادر المخطوط:

يفرض منهج التحقيق العلمي على المحقّق الرجوع إلى المصادر التي نقل عنها صاحب المخطوط الذي يروم تحقيقه، لتوثيق صحة هذه النصوص، ولتصحيح ما ورد في المخطوط من خطأ أو تصحيف أو تحريف أو سقط من تلك النصوص المنقولة، والتعريف بهذه المصادر مطبوعة هي أم مخطوطة أم مفقودة، ومقدار ما انتفع منها بالمقابلة والمعارضة مع نصوص المخطوط الذي يحقّقه.

والمحقّقون يختلفون في هذا الأمر بحسب رغبتهم وعنايتهم وحرصهم على إخراج المخطوط محقّقاً تحقيقاً جيداً، إلّا أنّ قسماً منهم يهملون الرجوع إلى مصادر المخطوط، ولا يكترثون بذكرها ولا سيّما المطبوعة منها، وهي بين أيديهم وربّما رجع بعضهم قليلاً إلى هذه المصادر، وأهمل الرجوع إليها كثيراً، وهذا خلاف المنهج العلمي في تحقيق المخطوطات.

ومن أمثلة ذلك الكتب المحقّقة التي لم يُعنَ محقّقوها بالرجوع إلى مصادرها ومقابلة تلك النصوص ومعارضتها نصاً نصاً، أو رجعوا إلى بعضها وأهملوا الكثير منها، ومن هذه الكتب:

١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١هـ)، تحقيق الأستاذ محمّد أبو الفضل إبراهيم.
٢. تاريخ ابن قاضي شهبة، لتقي الدين أبي بكر محمّد بن أحمد الأسديّ (ت ٨٥١هـ)، تحقيق الأستاذ عدنان درويش.
٣. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق الأستاذ علي محمّد البجاوي.
٤. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين السيوطيّ، تحقيق الأستاذ محمّد أبو الفضل إبراهيم.
٥. خلق الإنسان، لأبي إسحاق الزجّاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائيّ.
٦. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلانيّ، تحقيق الشيخ محمّد سيّد جاد الحق.
٧. ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد، لتقي الدين محمّد بن أحمد الفاسيّ (ت ٨٣٢هـ)، تحقيق السيّد كمال يوسف الحوت.
٨. الذيل على رفع الإصر، لشمس الدين السخاويّ(ت ٩٠٢هـ)، تحقيق الدكتور جودة هلال، والأستاذ محمّد محمود صبح.
٩. طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطيّ، تحقيق السيّد علي محمّد عمر.

١٠.المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، لعلم الدين علي بن محمّد السخاويّ (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق الدكتور علي حسين البواب.

١١.منتخب المختار المذيل به على تاريخ ابن النجّار، لتقي الدين محمّد بن رافع السلاميّ (ت ٧٧٤هـ)، انتخاب تقي الدين الفاسيّ، تحقيق الدكتور محمّد حسين الزبيديّ.

الخاتمة

يتضح ممّا جاء في هذا البحث أنّ المسؤولية التي تقع على المحقّق كبيرة جداً وهو يحقّق مخطوطاً من المخطوطات العربية الإسلامية ولاسيمّا إذا علمنا أنّ هذه المخطوطات قد توزّعت في مكتبات العالم، وربّما توزّعت مجلدات أو أجزاء المخطوط الواحد على عدد من مكتبات العالم شرقاً وغرباً، ولا يمكن الحصول عليها بسهولة ويسر؛ ولكثرة الأسباب والمعوقات التي تحول دون الوصول إليها.

ولعل من جملة العقبات التي تعترض سبيل المحقّق في الحصول على مصادر المخطوط أن يكون لهذا المخطوط أكثر من نسخة أخرجها مؤلّفه، ولا شك أنّه ارتضى واحدة منها، هي الأفضل والأجود من بين إخراجات المخطوط، وقد لا تتوافر هذه الإخراجة (النشرة) للمحقّق، أو قد تتوافر ناقصة غير كاملة، لا تفي بالغرض المطلوب من متابعة مصادر المخطوط.

وقد يجد المحقّق سبيله إلى المصادر التي ذكرها المؤلّف وهي معلومة مشهورة، وعند الرجوع إليها ومعارضة النصوص ومقابلتها مع المخطوط الذي يحقّقه يكتشف أنّ المؤلّف قد وهم في صحة نسبة مصادره إلى أصحابها الحقيقين سهواً منه لتشابه موضوعات هذه الكتب، ممّا يزيد في متاعب المحقّق، وطول مدة البحث والتنقير عن صحة تلك المصادر وتوثيق نصوصها.

ويجب على المحقّق أن يواصل الجهد في الكشف عن مصادر المخطوط، وليس ذلك بالأمر الصعب، ويكون ذلك عن طريق قراءة المخطوط مرتين أو ثلاث، ومتابعة المصادر المصرّح بأسمائها في موضوع المخطوط الذي يحقّقه، ومعرفة فصولها ومصادرها، وبذلك يستشف المحقّق من تلك المصادر أسماء المصادر التي نقل عنها المؤلّف وأغفل التصريح بها.

وكثيراً ما يقف المحقّق عند عدد من المصادر التي نقل عنها مؤلّف المخطوط وسمّاها بأسمائها، وهي مطبوعة متداولة، فعند الرجوع إليها يجدها على غير ما

وصفت به، وهي شيء آخر غير الذي ذكر، فلما تفحّص الأمر وجد أنّ المطبوع منها يحمل هذا الاسم زوراً ولا يمتّ إليه بصلة، وهذه ظاهرة معروفة في تراثنا النفيس تنسب فيها الكتب إلى غير أصحابها، وبعد البحث والتدقيق يكتشف أمر تزويرها إمّا سهواً أو قصداً وربمّا رجع بعضهم قليلاً إلى هذه المصادر، وأهمل الرجوع إليها كثيراً وهذا خلاف المنهج العلمي في تحقيق المخطوطات.

وينبغي عليه أيضاً أن يكون حذراً في التعامل مع المخطوطات التي فقدت مجلدة أومجلدات منها وطُبعت غير كاملة من أجل انتفاع الدارسين بما تبقّى من معلوماتها في مجلداتها المطبوعة، وهذا النقصان أو الإخلال لا يبيح للمحقّق عدم الرجوع إليها، بحجة عدم تكاملها، فربما وجد المحقّق في المطبوع منها ما عجز عن وجوده في الكتب ذات المجلدات الكثيرة الكاملة، وانتفع به في تصحيح كلمات وأسماء لم يستطع تصحيحها من غيره، ولم يتمكن من قراءتها بنفسه.

ومن حرص المحقّق أن يتابع مصادر مخطوطه قلّت أو كثرت، ولا يستهين بها بدعوى أنّ ضبط النصّ هو الغاية من التحقيق، وأنّ الحصول على نسخة المؤلّف التي بخطّه، أو نسخة بخطّ أحد تلاميذه وقرئت عليه وذيلت بتوقيعه تغني عن الرجوع إلى المصادر التي ذكرها المؤلّف! وهذا محض افتراء! وقد أثبتت المخطوطات أنفسها بطلان هذه الدعوى؛ لأنّ قسماً من مخطوطاتنا وصلت إلينا بخطوط مؤلّفيها وقرئت عليهم وفيها أخطاء كثيرة تسرّبت إليها من عدم التثبّت في النقل عن تلك المصادر.

وفي الختام: ينبغي على المحقّق أن يتحلّى بالصبر الجميل والأمانة العلمية، وهما خصلتان شديدتان لا يقوى عليهما إلّا من أوتي الرغبة الصادقة والنية المخلصة، ووطّن نفسه على الجهد والمثابرة لخدمة تراث الأمة الإسلامية المجيدة.

جعلنا الله وإياكم من القائمين على نشر هذا التراث النفيس، والكشف عن عناصر الأصالة والإبداع لعلمائنا الأجلّاء في شتّى فنون العلم والمعرفة لمواصلة التقدم الحضاري بين الماضي والحاضر.

والحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على محمّد وآله الطيبين الطاهرين.

المصادر والمراجع

١. أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص: أعدها وعلق عليها: عبد الوهاب محمّد علي، مجلة المورد العراقية/ مج٦/ ع١/ ١٩٧٧م

٢. إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين علي بن يوسف القَفْطيّ (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، مصر،، ١٣٩٦هـ.

٣. تاريخ ابن قاضي شهبة: تقي الدين أبو بكر محمّد بن أحمد الأسديّ (ت ٨٥١هـ)، تحقيق: عدنان درويش، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٩٩٤م.

٤. تاريخ إربل، المسمّى، نباهة البلد الخامل بمن ورده من الأماثل: شرف الدين أبي البركات المبارك بن أحمد الإربليّ المعروف بابن المستوفي (ت ٦٧٣هـ)، تحقيق: سامي خماس الصقار، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.

٥. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدين أحمد بن محمّد بن عثمان الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.

٦. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمّد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٥م.

٧. التجبير في المعجم الكبير: أبو سعد عبد الكريم بن محمّد السمعانيّ (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق: منيرة سالم ناجي، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، ١٩٧٥م.

٨. التنبيه والإشراف: أبو الحسن علي بن الحسين المسعوديّ (ت ٣٤٦هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٦٨م.

٩. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: الشيخ محمّد سيّد جاد الحق، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٦م.

١٠. ذخائر التراث العربي الإسلامي: عبد الجبار عبد الرحمن، منشورات جامعة البصرة، ١٩٨١م.

١١. الذيل على طبقات الحنابلة: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغداديّ (ت ٧٩٥هـ)، إشراف: محمّد حامد الفقّي، مطبعة السنة المحمّدية، القاهرة ١٩٥٢م.

١٢. الذيل على العبر في خبر من عبر: ولي الدين احمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقيّ (ت ٨٢٦هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م.

١٣. السيرة النبوية: أبو محمّد عبد الملك بن هشام الحميريّ (ت ٢١٨هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٣٦م

١٤. طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن علي السُّبكيّ (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح

الحلو ومحمود الطناحيّ، مطبعة عيسى البابيّ، القاهرة، ١٩٧٦م

١٥. العسجد المسبوك والجوهر المحكوك في طبقات الخلفاء والملوك: الملك الأشرف إسماعيل بن العباس بن رسول الغسانيّ (ت ٨٠٣هـ)، تحقيق: شاكر محمود عبد المنعم، دار البيان، بغداد، ١٩٧٥م

١٦. عمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ: شهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبيّ (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، أطروحة دكتوراه، بغداد، ١٩٩٢م.

١٧. غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين محمّد بن محمّد ابن الجزريّ الدمشقيّ (ت ٨٣٣هـ)، نشره: ج. برجستر اسر، القاهرة، ١٩٣٢م.

١٨. الفهرست: أبو الفرج محمّد بن إسحاق بن محمّد الوراق النديم (ت ٣٨٥هـ)، قابله على أصوله وعلّق عليه وقدّم له: د. أيمن فؤاد السيّد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ١٤٣٠هـ\٢٠٠٩م.

١٩. معجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت بن عبد الله الحمويّ (ت ٦٢٦هـ)، نشره: د. أحمد فريد الرفاعي، دار المأمون، القاهرة، ١٩٣٨م.

٢٠. معجم شيوخ الذهبيّ: شمس الدين الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: الدكتور محمّد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ١٩٨٨م.

٢١. معجم شيوخ الذهبيّ: تحقيق: الدكتور صالح مهدي عباس على نسخة أحمد الثالث التركية.

٢٢. ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة: أبو عبد الله محمّد بن عمر بن رُشيد السبتيّ (ت ٧٢١هـ)، تحقيق: الدكتور محمّد الحبيب ابن الخواجة، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٢م.

٢٣. مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٧م.

٢٤. منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق: علم الدين علي بن محمّد السخاويّ (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، بغداد، مجلة المورد العراقية/ مج١٧/ ع٤/ ١٩٨٨م.

٢٥. الوسيلة إلى كشف العقيلة: علم الدين السخاويّ (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، رسالة ماجستير، بغداد، ١٩٨٧م.

٢٦. الوفيات: تقي الدين محمّد بن رافع السلاميّ (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م.

٢٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: شمس الدين أحمد بن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٢م.

التداخل في تحقيق النصّ بين الروايتين: المخطوطَة والمطبوعة

Interference in the realization of the text between the two versions: the manuscript and the Printed

عبد العزيز إبراهيم

باحث تراثي

العراق

Abdul Aziz Ibrahim

Historical Researcher

Iraq

الملخّص

لمَّا كان التحقيق هو التثبّت من صحّة عنوان الكتاب، واسم مؤلِّفه، ونسبته إليه، وضبط النصّ بقراءته قراءة سليمة خالية من التصحيف والتحريف وإضاءته بالهوامش والحواشي المؤصّلة للنقول التي فيه والآراء المنقولة عن الآخرين، ظهرت الحاجة إليه بعد تراكم المخطوطات منذ القرن الثاني الهجري حتّى عصرنا الحديث.

وعِبْرَ هذا التحقيق ظهرت روايتان للنصّ التراثي: الأولى؛ هي الأصل أو المخطوط. وأمّا الثانية؛ فهي النّصوص المجزّأة التي توزّعتها المصادر المختلفة من بعدُ مطبوعة أو مخطوطة، والتي تساعد المحقّق في عمله . ولكلّ من هاتين الروايتين مواصفات إيجابية وأُخرى سلبية.

وأمام الحاجة إلى الروايتين في تحقيق النّص لنا وقفتان:

الأُولى: تحقيق رواية المخطوطة على المطبوعة في خمسة مواضع هي: فقدان المخطوطة الأصلية أو تعذّر الوصول إليها، وكونها الوحيدة، أو ناقصة، وفيها زيادات على الأصل، ومتعدّدة الروايات بالتغيير أو التبديل بفعل المؤلِّف أو تلامذته أو الشّراح فضلاً عن الرواة .

الثانية: الرواية المصنوعة على المطبوعة، وفيها أعاد المحقّقون المعاصرون بناء الأصل لدواوين الشعراء أو نصوص القدماء جمعاً وتحقيقاً للمتن والإحالات والهوامش والفهارس . وكانت للمتن الذي اعتمد على الجمع والتخريج والشرح فضلاً عن التعليق والاستدراك واتخذ وسائلَ تضبطه بعيداً عن الخطأ أو الخلل في صحة النصّ، وإن اختلف المحقّقون في تسمية العنوان لهذا المجموع . وما أُنبّه عليه أنّ التداخل في تحقيق النصّ يظلُّ قائماً غير قابل للانفكاك لحاجة الروايتين المخطوطة والمطبوعة إليه في التحقيق.

Abstract

Since the investigation was to verify the authenticity of the title of the book, the name of its author, and attributed to him, the need arose after the accumulation of manuscripts from the second century to the Hijra until modern times.

By such investigation, two interpretations appear concerning the heritage text. The first concerns the original or the manuscript while the second concerns the fragmented texts which were given by various organizations whether in a printed form or in the form of manuscript. These fragmented texts arehelpful for the investigator. Both of these narratives have merits and demerits

The need for these two interpretations, we have two stands:

The first is to achieve the manuscript's version of the manuscript in five places: the loss of the original manuscript, the inability to reach it, its sole or incomplete existence, and increases in the original, and multiple versions of the change or change by the author or his students or commentators as well as narrators.

The second novel made on the print, in which the modern investigators reconstruct the origin of the titles of the poets or the texts of the ancients and the collection of the mines and references and margins and indexes.

The scholars who differed in the title of this text, and what I cautioned against, that the overlap in the realization of the text remains unbreakable to the need of the written and printed narratives in it. Investigation.

المقدمة

يـراد بالتحقيـق «بـذل عناية خاصـة بالمخطوطات حتـى يمكن التثبّت من اسـتيفائها لشـرائط معينـة، فالكتـاب المحقّـق هو الذي صحَّ عنوانه، واسـم مؤلّفه، ونسـبة الكتاب إليـه، وكان متنـه أقـرب مـا يكـون إلـى الصـورة التـي تركهـا مؤلّفـه»[١]. وهـو اصطـلاح معاصـر، أصلـه اللغـوي مـادة (حقـق) والمعنى الإثبـات. فيقـال: «أحققت الأمـر إحقاقاً، إذا أحكمتـه وصحّحتـه»[٢].

وقـد ظهـرت الحاجـة إليـه بعـد تراكـم مخطوطـات التـراث فـي عصرنـا الحديـث، وكان الفضـل فـي ذلـك الظهـور يعـود إلـى المستشـرقين الذين وجـدوا في تراث الشـرق كنـزاً مـن العلـوم والمعـارف انكـبّ عليهـا هـؤلاء في القـرن الثامن عشـر وما بعـده، كما يذهـب إلـى ذلـك ادوارد سـعيد فـي كتابـه (الاستشـراق)[٣] دون أن يغيـب عـن ذهننا أنّ الاستشـراق خـدم المصالـح الاسـتعمارية للغـرب فـي واحـد مـن أغراضـه، ولكنـه شـكّل نهجـاً علميـاً فـي تحقيـق النـصّ متنـاً ونسـبة إلى مؤلّفـه، ممّا سـاعد على خلـق جيل من المحقّقيـن العـرب الذيـن وجـدوا فـي نهـج المستشـرقين إضـاءة لإعـادة الأصل.

وإذا علمنـا أنّ تأخـر التدويـن في آداب اللغة العربية حتـى نهاية القرن الثاني الهجري قـد تـرك البـاب مفتوحـاً لهيمنة الأدب الشـفاهيّ ممّا سـاعد على خلخلة المنقـول التراثي وفـي الوقـت نفسـه فرضت حاجته علينـا أن نمحِّص هذا التراث المنقول دراسـةً وتحقيقاً.

ولمّـا كان التدويـن قـد حـوّل الرواية الشـفاهية إلـى روايـة تحريرية موثّقـة فقد برزت ظاهرتـان فـي هـذا العصـر (عصـر التدويـن) **الأولـى:** اتسـاع آفـاق المعرفـة عنـد العلماء، فـكان المشـتغل باللغـة والنحو عالماً بالحديث ووجـوه التأويل، والمتحـدِّث عارفاً بالتأريخ وصنـوف الفـرق والمذاهـب ومراتـب الرجـال، والشـاعر يأخـذ بنصيب مـن اللغـة و النحو

(١) تحقيق النصوص ونشرها: عبد السلام محمّد هارون: ٤٢.

(٢) لسان العرب: ابن منظور: مادة(حقق): ٧٩٨/٥، وينظر: العين: الفراهيدي: مادة(حقّ): ٦/٣.

(٣) الاستشراق: ادورد سعيد: ٣٨-٣٩.

والتصريف، والفقيه يحفظ الشعر والمثل ويروي الحديث والخبر ويشارك في صنوف الأدب[١]. وقد انعكست هذه الظاهرة على المؤلّفات، فخرجت علينا كتب اللغة والتفسير والتأريخ والسِّير وهي مملوءة بهذه المعارف، فكانت بدايات الرواية المُدوَّنة، وهي في الوقت نفسه بدايات الرواية الثانية للنصّ بحكم الشواهد الشعرية أو النثرية.

والثانية: لم ينسَ هؤلاء اختصاصهم الذي هدفوا إليه في مؤلّفاتهم، فالنحويّ ليس له هَمّ إلّا الإعراب وتكثير الأوجه المحتملة فيه، و الأخباريّ ليس له شغل إلّا القصص واستيفاءها والأخبار عَمّن سلف سواء أكانت صحيحة أم باطلة، والفقيه يكاد يسرد فيها الفقه جميعاً، وربّما استطرد إلى إقامة الفروع الفقهية التي لا تعلّق لها بالآية أصلاً، والمفسّر «قد ملأ تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة» [٢]. وفي هذا التدوين ظهر نوعان من المؤلّفات: الأول: ما نصّ على المادة نفسها كديوان شعر شاعر، أو نصّ لحديث نبويّ أو تفسير لآي القرآن، وهذا النوع باعتبار تخصّصه الأصلي، وهو ما نسمّيه بالرواية الأولى للنصّ. والثاني: ما عرض مادة الأصل كشاهد على صحتها، ومثاله المجموعات الشعرية المختارة أو الأدبيّة أو اللغويّة، فضلاً عن كتب التفسير وغيرها، وذلك أن تذكر شعراً لشاعر أو مجموعة من شعراء فيها، أو تعرض لمسألة لغوية أو إعراب جملة أو تفسير آية مدلّلاً على ما تذهب إليه، وهذا النوع ما نسميه الرواية الثانية للنصّ. وفي هذا يرى المستشرق الألماني (برجستراسر) أنّ: «الكثير من الأبيات أو القطع المتفرقة مروية في كتب الأدب والمعاجم يؤدي إلى مسألة الرواية الثانوية، وذلك أنّ نسخة الكتاب نسمّيها رواية أولية، وما هو بمنزلة النسخة نسمّيه رواية ثانوية»[٣].

فالرواية الأولى إذن هي الأصل الذي كُتب كمخطوط، أو ما نسمّيها المصدر الأولي للنصّ. أمّا الرواية الثانية فهي النصوص المجزّأة التي توزعتها المصادر المعاصرة لها أو التي أخذت عنها، وهي على رأي المكتبيين- نسبة إلى علم إدارة المكتبات وتصنيفها وفهرستها- المعلومات التي يقدّمها شخص لم يشهد الحادثة أو الموضوع بطريق

(١) تاريخ الرسل والملوك (المقدمة): محمّد بن جرير الطبريّ: ٥/١.

(٢) كشف الظنون:حاجي خليفة: ٤٣١/١.

(٣) أصول نقد النصوص: برجستراسر: ٣٩.

مباشر، وهذه المعلومات توجد عادة في دوائر المعارف والدوريات والمؤلّفات التي تعالج موضوعات تأريخية في غير عصورها[١].

وقد تكون النسخة المكتوبة مأخوذة عن المخطوطة الأصل أو فروعها -إنْ وجد معها الأصل- كما يشير إلى ذلك برجستراسر في تعريفه لها، فهي أيضاً رواية ثانية، وبالمقابل قد تكون النسخ المطبوعة «التي فقدت أصولها أو تعذّر الوصول إليها رواية ثانية للنصّ مع العلم أنّ المحقّقين يختلفون بشأن الاعتماد عليها، فقد يهدرها كثير من المحقّقين، على حين يعدّها بعضهم أصولاً ثانوية في التحقيق، وحجتهم في ذلك أنَّ ما يُؤدى بالمطبعة هو عين ما يُؤدى بالقلم، ولا يعدو الطبع أن يكون انتساخاً بصورة حديثة»[٢].

الروايتان: الأولى والثانية:

على وفق ما قدّمنا فإنَّ الرواية الأولى هي المخطوطة التي كتبها المؤلّف، أمّا الثانية فهي ما نُقل عن المخطوطة كتابةً أو طباعة. ولكلّ من هاتين الروايتين مواصفات إيجابية وأخرى سلبية، فالإيجابية لها مقوماتها والسلبية ما دفعت إلى معالجة أسهمت في ظهور الرواية الأخرى، فإيجابيات الرواية الأولى أن تتصف بثلاث ميّزات، هي:

الأولى: تعدّد نُسخ المخطوطة، فأفضل «النصوص هي المخطوطات التي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب واسم مؤلّفه وجميع مادته على آخر صورة رسمها المؤلّف وكتبها بنفسه، أو يكون قد أشار بكتابتها، أو أملاها، أو أجازها، ويكون في النسخة مع ذلك ما يفيد اطّلاعه عليها أو إقراره لها»[٣].

الثانية: ضبط النصّ الذي يعتمد على القراءة القائمة على معرفة المادة، فضلاً عن اللغة والأسلوب[٤]. ويتمّ ضبط النصّ بملاحظة (التنقيط، ضبط الشكل، أخطاء

(١) أسس البحث العلمي: حسن خطاب: ١٤.

(٢) تحقيق النصوص ونشرها: ٣١.

(٣) المصدر نفسه: ٢٩.

(٤) أصول نقد النصوص: ٥٧.

النّساخ، التحريف، الخطأ في الإملاء والنحو) ثم الخلل في النسخ (الترتيب ووحدة الموضوع) وهذه تخصّ متن الكتاب فضلاً عمّا يشيع من أسلوب يؤاخذ عليه أو خطأ في عبارة أو نسبة نصّ إلى غير قائله أو ذكر عَلَم من الأعلام. فإن خلت من هذه وصفت بأنّها النسخة الأصل أو الأم.

الثالثة: مطابقة العنوان للمتن، فإنْ لم تتوافر شكّلت مثلباً كبيراً يحول دون سلامة النصّ ونسبته[١]، ولا يقل أهمية العنوان عن ذكر اسم مؤلّفه من دون أن ننسى جمالية الخط إن توافرت.

أمّا مساوئ هذه الرواية فإننا يمكن أن ننظر إليها من خلال خمسة أنواع تشكّل خللاً في سلامتها وصحة الاعتماد عليها، وهي:-

الأول: ضياع المخطوطة الأصلية، وهذا الضائع هي المخطوطة التي كتبها المؤلّف بخطّه أو نُقل عنها، والتي يرى فيها المحقّقون المعاصرون أنّها أحسن نسخة تعتمد للنشر-إن تمَّ العثور عليها- وهي الأم[٢].

الثاني: المخطوطة الوحيدة أو الفريدة، فقد يلجأ إليها المحقّق إن لم يجد نسخاً أخرى لها، وتكمن الصعوبة في الاعتماد عليها إذا كانت سقيمة، وتعرّضت للرطوبة في مدادها وورقها.

الثالث: نقص المخطوطة، وهو الصورة الثالثة من صور الخلل في هذه الرواية، ولا يجد المحقّق مناصاً إلّا بالاعتماد على المصادر الثانوية التي نقلت عن الأصل.

الرابع: زيادة على نصّ المخطوطة، وهذا النوع يكون النّساخ علة له، وترجع الخطورة فيه إلى أن يُضاف نصّ أو نصوص إلى الأصل من دون أن يكون المضاف حقيقياً، ولا يكتشفه إلّا مَن عَرَك النصوص جيداً، وميّز بين أساليب القدماء.

الخامس: تعدّد روايات المخطوطة، إنّ تعدد نسخ المخطوطة تعدّ ظاهرة إيجابية

(١) تحقيق النصوص ونشرها: ٤٣.

(٢) قواعد تحقيق النصوص: صلاح الدين المنجد: ١٢.

بشرط ألّا تخالف الأصل بالتغيير أو التبديل زيادةً أو نقصاً، فإن حدث ذلك كانت هذه النسخ خللاً عند التحقيق.

أمّا الرواية الثانية فهي في الغالب مصادر مطبوعة موزّعة على أنواع، منها: السيّر والمغازي، الأدب، الاختيارات الشعرية، المعاجم اللغوية أو الجغرافية، التاريخ، اللغة، النحو، التفسير، الحديث، والأمثال. وكونها مصادر ثانوية فإنّ للمصدر أو النصّ فيه إيجابياته وسلبياته.

إيجابيات الرواية الثانية: وتقوم على صحة المصدر وسلامة النصّ.

المصادر: للمصدر الثانوي ثلاث صفات: الأولى: بديل الضائع وفيه يتمكن المحقّق من معالجة الخلل في عرض المتن أو نقص النصّ أو اختلاف نسبته من المصادر الأخرى. والثانية: إكمال الناقص في المخطوطات التراثية بحكم التفاوت في مادتها زيادةً أو نقصاً نتيجة لأهواء النّساخ وآمالي الشيخ المختلفة أو ما يلحقها من شروح أو مختصرات. والثالثة: أنّ محقّق المخطوطات لا يستغني عن هذه المصادر لتوثيق نصوص مخطوطته بتخريجها معتمداً عليها.

النصوص: إنّ النصّ المرويّ في هذه المصادر يختلف في بعضها ممّا يثير الشك في صحته أو نسبته، والعلة في ذلك تعود إلى تأخّر التدوين، وتعدّد رواية النصّ وما يلحق ذلك من اختلاف المرويّ، ولم يكن العيب في الرواية الثانية، بل إنّ الشكّ الذي يمحّص سلامة المرويّ ذاته جعل من الشك نفسه سمة إيجابية لصحة النصّ عند تحقيق المخطوطة اعتماداً على ما جاء بهذه المصادر.

سلبيات الرواية الثانية: وتتمثل في المصادر والنصوص أيضاً.

المصادر: لمّا كانت «الرواية الأولية ترجح على الثانوية، ولا يُستعان بالرواية الثانوية في تصحيح الأولية إلّا عند وجود الاضطراب أي الخطأ البيّن الذي حدث في الاستنساخ»[1]. فإنّ الشك في رواياتها يكون قائماً لكثرة المدوّنات النصّية بها، فضلاً عن تعدّدها.

(١) أصول نقد النصوص: ٤٣.

النصوص: نصوص هذه المصادر الثانوية تلازمها أربعة نقوص، هي:

الأول: التنوّع، النصوص في هذه المصادر متنوعة لا وحدة تربطها ولا سياق يشدّها، وفي هذا يقول د.شارل بلات معلّقاً على آثار الجاحظ: «أبعد من أن تؤلّف وحدة متجانسة متماسكة، بل تظهر عند قراءتها كأنّها سياق غير متلاحم الأجزاء من الأحاديث و الاستشهادات والملاحظات لا يربط بينها رابط ظاهر أو علاقة منظورة»[١]، وقسْ على ذلك في المظان التراثية، ومنها المجموعات والأمالي.

الثاني: التوثيق، إنَّ هذه النصوص لم يكن مؤلّفوها مهتمين بتوثيقها، وهي كثيراً ما تجرّد من أصلها أو مناسبتها أو تأريخها وأحياناً تُقطّع؛ لأنَّ الهدف من الاستشهاد بها هو تأييد ما يريد قوله، ولذا يمدّ يده بالتغيرات إذا تطلّب غرضه في تأليفها.

الثالث: سلامة النصّ من التحريف أو التصحيف، وهو مرض النُّساخ. وفي هذا يقول د.شارل بلات: «على الرغم من أنّ مسؤولية الجاحظ في اضطراب (مؤلّفاته) كبيرة بفقد التجانس والتماسك، فيجب الالتفات أيضاً إلى أهواء النّساخ والجَمَّاعين الذين حَرَّفوا مقاطع كثيرة، وخاصة في الرسائل»[٢].

الرابع: النسبة، إنَّ هذه النصوص في نسبتها العامة موزّعة على المصنوع، والمنحول، والمجهول، والقليل منها على الصحيح وإن شابه التدافع في بعض الأحيان، وفي هذا يقول محقّق شعر الأحوص: «وأحسب أن لا سبيل إلى الانتهاء إلى رأي يُطمأن إليه في أمر تداخل الشعر العربيّ واختلاطه ونسبته إلى غير شاعر، وقلَّ أن تجد ديواناً خلواً من هذه الظاهرة.. فإذا عرفت أنَّ هذا التداخل والاختلاط قد وقعا في دواوين انتهت إلينا من صنع أسلافنا، فما ظنّك بالدواوين أو المجاميع التي يجمعها المحدثون»[٣].

النصّ بين الروايتين

لمّا كان للتحقيق غرض يتمثَّل في صحة عنوان الكتاب واسم مؤلّفه ونسبته إليه،

(١) الجاحظ في البصرة: شارك بلات:٦.

(٢) المصدر نفسه:٦.

(٣) شعر الأحوص الأنصاريّ: ٦٣.

وكـون المتـن أقـرب إلـى الصـورة التـي تركهـا مؤلّفه مـن دون أن يفوتنـا أن ننبّـه على أنَّ الحصـول علـى مخطوطـة المؤلّـف «أمر نادر ولا سـيّما فـي كتب القرون الأربعـة الأُولى» كمـا يؤكّـد ذلـك الأسـتاذ عبـد السـلام هـارون[١]. ومـن ثـمّ فـإنّ مـا قام بـه المستشـرقون ومـن بعدهـم العـرب عامـة مـن تحقيـق للمخطوطـات اعتمـد علـى النسـخ أو النسـخة الوحيـدة إلـى جانـب المصـادر المطبوعة، فإن فقدت نسـخ المخطوطات فـلا يبقى أمام المحقّقيـن لإعـادة بنـاء الأصـل إلّا التحقيـق القائـم علـى الجمـع مـن المصـادر الثانوية، وأمـام هـذا التداخل لنـا وقفتان:

الأولى: تحقيق رواية المخطوطة على المطبوعة.

نتلمـس خطى هذا التحقيق في خمسـة مواضع مثّلت فـي ظهورها خللاً وجد المحقّق نفسه في معالجتها أن يعتمد على المطبوع؛ لإخراج المخطوط، وهذه المواضع هي:

فقـدان المخطوطـة الأصليـة أو تعـذّر الوصـول إليهـا: ولنا مثـال على ذلـك في كتاب (الأغانـي) لأبـي الفـرج الأصبهاني ومختصره المسـمّى بـ(مختار الأغاني) لابـن منظور، وفيه (أخبـار أبـي نُـواس) بثلاثمائـة صفحـة تقريبـاً فلـم نجـد هذه السـعة فـي كتـاب (الأغاني) علـى الرغـم من تعدّد نشـرات الكتاب إلّا طبعة عبد السـتار فرّاج الصادرة عـن دار الثقافة، فهـي مطولّـة بعـض الشـيء خلافـاً لطبعـة دار الكتـب المصريـة بثـلاث عشـرة صفحـة. والسـؤال الـذي يُثـار هـو مـا يكـون الأصـل فـي هاتيـن الترجمتيـن، الأغانـي أم المختـار؟ فـإذا كان الثانـي فلمـاذا لـم يُطـل ابـن منظور في غيـره؟! ألا يـدلّ ذلك على فقـدان الأصل الـذي أخـذ منـه ابـن منظور إذا عرفنا أنّ نسـخة الأغانـي الأصلية قد أهداهـا الأصبهاني إلى سـيف الدولـة الحمدانـي فـي حلب، كمـا يقول ياقـوت الحمويّ فـي معجمه[٢]. مـع علمنا أنَّ سـيف الدولـة توفـي في سـنة (٣٥٦هـ)، وقـد ذكرنا أنَّ الوقوف علـى مخطوطات القرون الأربعـة الأولـى بعـد الهجـرة متعـذر علـى الباحثيـن، عنـد ذاك تكثـر طبعـات الأغانـي من دون أنْ نطمئـن إلـى أنَّ هـذه الطبعـة أو غيرهـا هـي المحقّقة علـى الأصل، وتظـلّ المادة فيهـا متأرجحـة بيـن الزيـادة والنقصـان، وكلّ محقّق يدّعي أنّ نسـخته هـي الأصل.

(١) تحقيق النصوص ونشرها: ٤٢.

(٢) معجم الأدباء: ياقوت الحمويّ: ١٣/ ٩٨.

المخطوطة الوحيدة: وقد يتغنّى بها بعض المحقّقين فيصفها بـ(الفريدة)، فقد اختلف المحقّقون في الاعتماد عليها، فمن الذين وجدوا فيها خيراً هو الدكتور مصطفى جواد، والأستاذ عبد السلام هارون الذي حقّق (مجالس ثعلب) فقال: «وهذه النسخة الوحيدة في الشرق من مجالس ثعلب المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم ٢٣ ش لغة – مشوهة سقيمة، زاد من سقمها وضعفها ما تأثّرت به من الرطوبة والبلّة في مدادها وورقها، بحيث يتعذّر على جمهرة القارئين في كثير من صفحاتها أن يتبينوا كتابتها المطموسة»[(١)]، ومن أجل أن يُعالج هذا الخلل في المخطوطة يجب أن يرجع إلى رواية النصّ المطبوعة في المصادر المختلفة، فقال: «بالرجوع إلى الكتب التي أكثرت من النقل عن المجالس، كالمزهر، وكخزانة الأدب التي نقلت كثيراً من نصوص النحو، وكلسان العرب الذي اقتبس كثيراً من نصوص اللغة وقصار الأخبار، هذا عدا الاستعانة بكلّ ما يتطلبه الشرح والتحقيق من كتب اللغة والأدب والتصريف والقراءات والتفسير والتاريخ والبلدان ودواوين الشعر.. ».[(٢)]

وما نذهب إليه أنّ الاعتماد على نسخة واحدة في تحقيق النصّ هو خلل في الرواية الأولى (المخطوطة) تصلحه الرواية الثانية في المصادر المطبوعة من حيث صحة المتن أو إكمال نقص أو تشويه كلمات، ويكون هذا الاعتماد مبرّراً لظهورها في التحقيق.

نقص المخطوطة: ويكون على أنواع أربعة، ويظهر في تلف بعض الأوراق أو الأسطر أو الخرم أو التشويه، ويمكن إصلاحه بالاستعانة بالرواية الثانية (المصادر)إذا لم تتوافر نسخة أخرى من المخطوطة، وأكثر النقص يمكن معالجته في حالة السطور أو الخرم أو التشويه على المصادر المطبوعة إلّا نقص الأوراق، فإنَّ معالجته صعبة إلّا إذا وجد المحقّق نقولاً في المصادر المطبوعة أخذت من المخطوطة، وهذا ما واجه المحقّق سعيد الأفغاني في تحقيقه لكتاب (لمع الأدلة) لابن الأنباريّ، فقال: «وجدت بعد أن انتهيت من عرض الاقتراح (للسيوطيّ) وانتقلت إلى تصفّح كتابه الثاني (المزهر) في اللغة في طبعته المفهرسة، أنَّ السيوطيّ نقل من فصول الأدلة أكثر من نصف الكتاب،

(١) مجالس ثعلب(المقدمة): ٢٥/١.

(٢) المصدر نفسه: ٢٦/١.

نحـواً مـن ثمانية عشـر فصـلاً عازياً إلى ابن الأنبـاريّ (ت٥٧٧هـ)، كما أشـار في مقدمته مع تصـرّف يسـير آونـةً، واختصـار خفيـف أخـرى، ومحافظته على الأصـل مرات كثيـرة.. وعلى هـذا نقلنـا الفصـل الأول كامـلاً من الاقتـراح، والرابع وأكثـر الخامس مـن المزهر»[١].

وهـذا القـول يعنـي أنّ مخطوطـة اللمـع التـي اعتمـد عليهـا المحقّـق كانـت ناقصـة أتـمّ نقصهـا مـن المصـادر التـي نقلـت عـن الأصـل، ودليله فـي إكمال هـذا الناقص إشـارة السـيوطيّ، ومـا نُقل يظلُّ مدار شـك فـي تمام المادة وصحة المتن اعتمـاداً على المطبوع.

زيـادة علـى نـصّ المخطوطـة: ويأتـي هـذا الخلـل فـي المخطوطـة نتيجـة فعـل النُّسـاخ، وفـي هـذا يقـول د. مصطفـى عبـد اللطيـف معلّقـاً علـى مـا ألحقـه النُّسـاخ مـن أخطـاء وتغييـر فـي المخطوطـات: «لا يـكاد أحـد ممّـن يمـارس قـراءة كتـب التراث ويتصـدّى للتحقيـق يسـلم مـن الوهـم الذي يسـببه بُعد ما بيننـا وبين السـلف في الزمن والفكـر وفـي أنمـاط المعايـش، ولا ينجـو أحـد مـن اللبـس الذي تسـببه خطوط النُّسـاخ علـى اختـلاف مصطلحهـم وأعرافهـم، فضـلاً عـن أخطائهـم..»[٢].

وإذا كان للنُّسـاخ تأثيرهم السـلبي في النصّ، فإنَّ الزيادة عليه لها خطرها الكبير الذي لا يكتشـفه إلّا مـن عـارك النصـوص جيـداً، ومَيّـز بيـن أسـاليب القدمـاء، ومن ثمّ فإنّ نشـر المحقّـق نصـاً يلحـق ضـرراً فادحاً بالكتاب نفسـه، إذا زيـد فيه لفظ أو نصّ أو حشـو.

وقـد تنبّـه المعاصـرون مـن المحقّقيـن علـى هذه الآفـة، فقد جـاء في كتاب الشـعر والشـعراء مـا نصّـه: «قـال أبـو علـي (القالي) في النـوادر، قـرأت هذه القصيـدة على أبي بكـر ابـن دُريـد في شـعر كُثيـر، وهي مـن منتخبات شـعر كُثيـر أولها:

خَليلـيَّ هـذا رَبـعُ عَـزّة فاعقِلا قِلُوصَيكُمَا ثمَّ أبكيَا حَيْثُ حَلّتِ»[٣]

علّـق المحقّـق أحمـد محمّـد شـاكر فـي هامـش الصفحـة نفسـها قائـلاً: «هـذه زيـادة ليسـت مـن كلام ابـن قتيبة كما هو ظاهر بيّـن، فإنَّ أبا علي هو القاليّ المولود سـنة٢٨٠هـ

(١) الإغراب في جدل الإعراب (المنشور في ضمن كتاب لمع الأدلة): ٧١. .

(٢) ملاحظات على النصوص المحقّقة، مجلة المورد، مج٨، ع٣، ص٤٤٤.

(٣) ديوان كثير: ٤٢-٤٨.

أي بعد وفاة ابن قتيبة، وهذا المنقول عن أبي علي هنا ثابت في الأمالي[١]، فهذه الزيادة نجزم بأنّ بعض الناس زادها على الكتاب تماماً للفائدة، ثم شبّه على بعض الناسخين فأدخلها في صلب الكتاب» [٢].

وتبقى الزيادة إقحاماً على المتن نفسه ينبغي على المحقّق الحذر منها، ووسيلته المصادر مقارنة مع الأصل المنقول.

تعدّد روايات المخطوطة: إنَّ تعدّد المخطوطات يعدّ ظاهرة إيجابية شريطة أن تحمل هذه المخطوطات عنوان الكتاب واسم مؤلّفه وجميع مادة الكتاب، ولكن قد تخلو المخطوطات من بعض هذه الحدود، فيكون ذلك مدعاة للتحقيق[٣]. ويزيد بيرجستراسر هذه الشروط بقوله: «أن يكون عدد النسخ التي بنيت عليها النشرة كافياً إلى عدد النسخ الخطية، وأن يصف خطّها وشكلها مع مقابلتها والإشارة إلى ما اختاره صراحة من اختلاف النسخ» [٤] التي قد تتعرض إلى التغيير والتبديل بالزيادة حيناً وبالنقص حيناً آخر، ويحدث ذلك بفعل المؤلّف أو تلامذته أو الشرّاح.

المؤلّف: إنَّ بعض المؤلّفين يؤلّف الكتاب الواحد على ضروب شتّى من التأليف، ومن هؤلاء التبريزيّ (ت٥٠٢هـ)، فقد فسَّر الحماسة ثلاث مرات كما ذكر صاحب كشف الظنون[٥]، فقال: «شرح الحماسة أولًا شرحاً صغيراً، فأورد كلّ قطعة من الشعر ثم شرحها، وشرح ثانياً بيتاً بيتاً ثم شرح شرحاً طويلاً مستوفياً»، وعلّق الأستاذ عبد السلام هارون بقوله: «والشرح المتداول بهذا الاعتبار هو الشرح المتوسط. أمّا الصغير فمنه قطعة بدار الكتب المصرية تشمل باب الحماسة. أمّا الكبير فيما لم نهتدِ إلى معرفته»[٦].

التلاميذ والرواة: إنَّ الأمالي هي وسيلة نقل المعارف إلى التلاميذ عن شيخهم،

(١) الأمالي: أبو علي القالي: ١٠٧/٢-١٠٨.
(٢) الشعر والشعراء: ابن قتيبة: ٥١٤/٢.
(٣) تحقيق النصوص ونشرها: ٣٠.
(٤) أصول نقد النصوص: ١٢٥.
(٥) كشف الظنون (حماسة): ٦٩٢/١.
(٦) تحقيق النصوص ونشرها: ٣٧.

أي ما يملي الشيخ على تلاميذه في الدرس، وواسطته السماع. وقد يتباين ما يسمعه تلميذ عن آخر؛ ولذا قيل كثيراً ما تتعرض كتب المجالس والأمالي للتغيير والتبديل والزيادة من التلاميذ والرواة، وقد ذكر عبد السلام هارون أنّ «الأصمعيّ الذي أملى ببغداد كتاباً في النوادر فزيد عليه ما ليس كلامه... فقال: ليس هذا كلامي كلّه وقد زيد فيه عليّ فإن أحببتم أن أعلّم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقي فعلت، وإلّا فلا تقرأوه»[١] وما ذكره شاهد على طول يد الرواة.

الشُرَّاح: يتباين شرح النصوص بين شارح وآخر في ذكر النصّ أو ترتيبه أو توضيحه، ولنا في ديوان الحماسة مثال على ذلك، فقد شرحه أو رواه كثيرون، أشهرهم: المرزوقيّ، والتبريزيّ، والجواليقيّ، ومنهم أبو بكر الصوليّ، وابن جنّيّ، و الآمديّ، وأبو هلال العسكريّ، والأعلم الشنتمريّ، وأبو العلاء المعريّ، وابن سيده، والعكبريّ[٢].

هذه الشروح على الرغم من تعدّدها لن تجد أيّ شارح يحافظ على نصّ الرواية صحةً وترتيباً، بل يوظّف النصّ خدمةً لعمله، ومن ثمّ لا يجد المحقّق إلّا المصادر الثانوية أداة لتحقيق النصّ.

الثانية: تحقيق الرواية المصنوعة على المطبوعة.

إنَّ إعادة بناء الأصل اعتماداً على المصادر الثانوية هو ما نطلق عليه بـ(الرواية المصنوعة)، فقد ظهرت في أعمال المحقّقين العرب خلال النصف الثاني من القرن العشرين دواوين كثير من الشعراء الذين فُقدت دواوينهم أو لم يكن لهم أصلاً ديوان مجموع، طريقهم في ذلك هو المظان التراثية، وكانت خطواتهم تقوم على أربع أركان، هي: (المتن، الإحالات، الهوامش، والفهارس) تحت عنوان الجمع والتحقيق.

المتن: وهو النصّ المؤلَّف أو ما ظهر منه[٣]، وقد اعتمد المحقّقون في إخراجه على خمس وسائل هي: الجمع، التخريج، الشرح، التعليق والاستدراك. وليس شرطاً

(١) تحقيق النصوص ونشرها: ٣٦.

(٢) مصادر التراث العربي: عمر الدقاق:٦١.

(٣) كتاب العين مادة (متن): ١٣١/٨.

أن تكون هذه الوسائل متوافرة في التحقيق إلّا الجمع والتخريج لإقامة المتن.

الجمع: الإشكال الذي يواجه المحقّق «أنّ كثيراً من النصوص القديمة قد ضاعت أصولها المخطوطة، ممّا يجعل جمعها من المصادر المختلفة عملاً أصعب وأخطر من نشر نصّ على مخطوطة، ومن هنا فإنَّه يجب على المحقّق أن يستقصي كلّ ما يقع له من المصادر، وأن يتتبّع جميع المظان التي يمكن أن يجد فيها شيئاً من تلك النصوص، وأكبر من تلك المشكلة وأخطر أنّ ما يجمعه منها لا يكون مقطوعات وافية ولا قصائد كاملة لا نقص فيها ولا اختلاف في ترتيبها، وإنما يكون أبياتاً متفرقة مختارة وفق أهواء أصحاب التراجم والمختارات وأذواقهم وأغراضهم» [١]، غير تحريف هؤلاء أو تصحيفهم أو تغيير رواية نصّ بما يتلاءم وأغراض مؤلّفه.

وأمام النصّ المجزّأ تباينت مواقف المحقّقين فمنهم مَن أبقى النصّ على وضعه كما صنع محقّق شعر الأحوص في بعض القصائد[٢]، أو يتدخل في بناء النصّ كما صنع محقّق شعر يزيد بن المفرغ[٣]، أو يزاوج بين الإبقاء والتدخل كما صنع د. يحيي الجبوريّ في شعر عمر بن لجأ التيميّ[٤]. هذا في جمع الشعر، أمّا النّص النثريّ فقد اختلفت المعالجات فيه بسبب تعدّد الروايات لتداخل ألفاظها واختلاطها بين تقديم وتأخير كما ينبّه على ذلك د. نايف معروف في تحقيقه لديوان الخوارج[٥]، أو الدكتور محمّد جبار المعيبد في تحقيقه لكتاب (نصوص من كتاب طبقات الشعراء) لدعبل الخزاعيّ[٦].

التخريج: لا يقل أهمية عن الجمع توثيقاً، وصحة شاهد لبناء النصّ؛ ولذا قيل فيه[٧]: هو البحث عمّا يؤيد صحة النصّ ويشهد بوجوده في بطون الكتب (المصادر

(١) شعر الحسين بن مطير الأسديّ: ٧.
(٢) شعر الأحوص، تنظر: القصيدة رقم ٢٦: ص٩٨.
(٣) ديوان يزيد بن المفرغ: ٤٩.
(٤) شعر عمر بن لجأ التميميّ: ٢٢.
(٥) ديوان الخوارج: ٦.
(٦) مجلة المورد، مج٦، ع٢، ص١١١.
(٧) مناهج تحقيق التراث: ١٠٨.

الثانوية) ويؤكد مضمونه فيها «ولا تقلّ أهميته في تحقيق الرواية الأولى المنشورة عن المخطوط، عنه في تحقيق الرواية الثانية (المصنوعة) لاسيّما إذا كان النصّ المخطوط ناقصاً أو مشوّهاً، ذلك أنّ المصادر العربية تمتلئ بالمقطوعات الشعرية والأبيات المفردة، والرجوع إليها ضروري للوقوف على الروايات المختلفة وتقويم ما أعوجّ من النصّ»[١]، والأصل في التخريج قِدَم المصدر.

الشرح: من وسائل المعاصرين للكشف عن غموض أو مشكل في النصّ أو توثيق لصحته، وقد يكون مطولاً وإذ ذاك يُسمّى دراسة، كما صنع جامع شعر أمية بن أبي الصلت (حياته وشعره)[٢] أو موجزاً كما صنع جامع شعر يزيد بن الطثرية[٣]، أو يتوسطهما كما صنع جامع شعر يزيد بن المفرع[٤] تحت عنوان (ديوان). مع علمنا أنّ القدماء كانوا يقصدون بالشرح العرض الذي يزيده الاستطراد طولاً، أعمِدَته: جزئيات النصّ، الأبيات في الشعر، والمقاطع في النثر.

التعليق: تعدّ التعليقات جزءاً من معالجات المحقّق للمتن نفسه «وهو أن يضع صاحب الرأي ما رأى في مسألة ما لبيان مذهبه فيها»[٥]؛ وذلك لأنّ النصّ بما تضمّن من معارف قديمة محتاج إلى توضيح ما به من غموض بشرط ألّا تضاف إلى صُلبه (المتن)، بل إلى الحاشية أو الهامش، وألّا تكون مطوّلة تزيد عن حاجة الكتاب أو موضوعة. فمثال التعليقات المختصرة ما كتبه د. يحيى الجبوريّ في شعر الحارث المخزوميّ[٦]، والمطوّلة ما كتبه من تعليقات تجاوزت صفحات د.عادل سليمان جمال في شعر الأحوص[٧].

الاستدراك: إذا كانت الوسائل السابقة من جمع أو تخريج أو شرح أو تعليق هي ملجأ المحقّق المعاصر لإعادة بناء المتن، فإنَّ الاستدراك وسيلة إكمال ليست شرطاً

(١) المصدر نفسه:١١٣.

(٢) جمعه وحقّقه د. بهجة عبد الغفور الحديثي، وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٥م.

(٣) جمعه وحقّقه د. حاتم صالح الضامن، دار التربية، بغداد، ١٩٧٣م.

(٤) جمعه وحقّقه د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م.

(٥) مقامات الهمذانيّ: ٢٠٣ (الهامش).

(٦) شعر الحارث المخزوميّ: ٤٤.

(٧) شعر الأحوص: ٢٧٠-٢٧٣، تعليقه على القصيدة (١٣٤) مثالًا.

لإعادة البناء في كلّ متن، فقد يكون الأصل تاماً لا يحتاج إليه؛ لأنه إلحاق لا إكمال لناقص. فالنقص شرطٌ فيه، وقد اعتمده المعاصرون مثلما وجد فيه القدماء طريقاً صالحة لإخراج كتبهم على صورة فضلى، وسَمّوه بـ(التكملة) إذا كان ناقصاً في متنه و(الذيل)، إذا فات على المؤلّف شيء أو وهم في فرعه، و(الصلة) إذا احتاج إلى إيضاح لم يعرض له مؤلّفه. ويبقى المستدرك إكمال نقص يحصل في المخطوط والمصنوع في الوقت نفسه، وهو على نوعين:

استدراك تصحيح: ويأتي بعد النشر تصحيحاً لخطأ أو تصويباً لنصّ، وهو ما يقوم به المحقّق نفسه، أو يقوم به باحث أو محقّق آخر.

استدراك فوات: والفوات هو النقص في النصّ يستدركه المحقّق على عمله أو يستدركه آخر عليه؛ لأن النقص في رواية المصنوع عاهة مستديمة -إن جاز التعبير- لأنّ المحقّق مهما أعمل جهده لن يصل بالمتن إلى أصله لغياب صورة الأصل التي رسمها المؤلّف، فضلاً عن كثرة المصادر التي أخذت عن الأصل نفسه، والتي قد تكون بعيدة عن متناول يد المحقّق الجامع.

الإحالات: إنّ الإحالات هي الفكرة المُنظِّمة للتخريج والتعليق، يعتمدها المحقّق لإفادة القارئ أو الباحث بالمصدر الذي استقى منه المعلومة أو الإيضاحات الأخرى التي تتعلّق بها.

ومن خلال أعمال المعاصرين في صنع النصّ ظهر شكلان: نوع ودال، فالنوع ينظر إليها من خلال العامة والخاصة، ويقصد بالأولى المجموع دون ذكر اسم للمصدر (الأدب، التاريخ، التراجم)، ويراد بالثانية ما تمّ النصّ عليه بالاسم، (كعيون الأخبار، تاريخ بغداد، الوافي بالوفيات).

أمّا الإحالة الدالة فهي واضحة وغامضة. فالواضحة هي التي تُعين الباحث عند الرجوع إليها على أخذ المعلومة من مصدرها المُشار إليه بدقة علمية، موفّرة الزمن وضبط النصّ بذكر المصدر ومؤلّفه والصفحة والجزء إلخ.. **و الإحالة الغامضة** هي ما فقدت المصدر أو المؤلّف أو الجزء أو الصفحة أو الطبعة أو صحتها[1].

(١) لنا في الإحالة الغامضة التي فقدت بعض صحتها مثال،هو ما أشار إليه محقّق الوافي بالوفيات لابن أيبك الصفدي، بتحقيق محمّد الحجيريّ، ط. (دار نشر فرانزشتاينر فيسبادن،

الهوامش: جمع هامش، وهو المادة الإضافية التي يكتبها المحقّق، وتدلّ على ثقافته وسعة اطّلاعه وحسن فهمه للنصّ. ولا تختلف الهوامش عن الحواشي في الدلالة «فلم يكن لها نظام عند الأقدمين، إذ كانت توضع بين الأسطر أو في جوانب الصفحة»[(١)]، ولهذا تعدّ نوعاً ثانياً للرواية بإفادتها لنسبة النصّ إلى صاحبه، يضعها المحقّق المعاصر في أسفل الصفحة أو تجمع في صفحة أو أكثر بعد البحث.

الفهارس: فهارس الكتاب هي مفاتيحه الحقيقية؛ لكي يصل الباحث عن طريقها إلى بغيته بأقصى سرعة ممكنة وبأيسر سبيل[(٢)]، فائدتها عظيمة كونها توصل الباحث إلى المعلومة، والمحقّق إلى كشف خطأ أو سهو عند بناء المتن، وللعرب سابقة لهم فيها، فقد كتب ابن النديم (الفهرست)، وابن خير الأشبيلي (ما رواه عن شيوخه).. إلخ.

وصنع المعاصرون فهارس متأثرين بالمستشرقين منها للأعلام، الشعراء، القبائل، البلدان، الشعر، الأيام، الأمثال، الكتب.. إلخ. وهذه الفهارس لابُدَّ منها لكلّ كتاب محقّق، وتكون أنواعها بحسب مادة الكتاب وحاجته العلمية أو الأدبية لهذه الفهارس.

وما أقف عنده أنَّ التداخل في تحقيق النصّ يظلّ قائماً غير قابل للانفكاك؛ لحاجة الروايتين المخطوطة والمصنوعة له؛ لأنّ المخطوط لا ينشر دون المصدر المطبوع، وأنّ المصدر المطبوع لا تستقيم صحته دون أصله المخطوط إذا أردنا لتراثنا العربي تحقيقاً علمياً.

بشتوتغارت)، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م في الجزء الثاني والعشرين: ص١١١، في مصادر ترجمة ابن زريق البغداديّ في هامش الصفحة، ونصّه: «ترجمته في المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النجار ٣٣٦ رقم ١٤٣، وطبقات الشافعية للسبكي:١/٣٠٨-٣١٣، «كنيته أبو الحسن» وثمرات الأوراق لابن حجة الحمويّ ٤٧٤-٤٧٨، والنجوم الزاهرة ٦/٤٣٩، وكشف الظنون ١٣٢٩/٢، وشذرات الذهب ١١٨/٧، ومعجم المؤلّفين ٩٥/٧، «وفاته سنة ٥٤٠هـ، مجلة العرفان ٩٩٢/٤-٩٩٨» وعند مراجعتي لبعض هذه الإحالات لم أجد له ذكراً في النجوم الزاهرة أو شذرات الذهب!!.

(١) تحقيق النصوص ونشرها: ٨٧.

(٢) مناهج تحقيق التراث: ٢١٣.

المصادر والمراجع

١. الاستشراق، المعرفة، السلطة، الإنشاء: د. ادورد سعيد، ترجمة: كمال أبو ديب، مؤسّسة الأبحاث العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٤م.

٢. أسس البحث العلمي: د. حسن حطّاب، عوني ياس عباس، وزارة التربية، مديرية برامج التدريب، بغداد، (د.ط)، ١٩٨٦م.

٣. أصول نقد النصوص ونشر الكتب: برجستراسر، إعداد وتقديم: محمّد حمدي البكري، وزارة الثقافة، مركز تحقيق التراث، القاهرة، (د.ط)، ١٩٦٩م.

٤. أمالي القالي: إسماعيل بن القاسم بن عيذون (ت ٣٥٦هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ت.

٥. تاريخ الرسل والملوك: محمّد بن جرير الطبريّ (ت٣١٠هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بالقاهرة، ط٥، ١٩٨٧م.

٦. تحقيق النصوص ونشرها: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، ط٧، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٧. الجاحظ في البصرة وبغداد وسامرّاء: د. شارل بلات، ترجمة: إبراهيم الكيلاني، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة، دمشق، (د.ط)، ١٩٦١م.

٨. ديوان الخوارج: جمعه وحقّقه: د. نايف محمود معروف، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٩. ديوان يزيد بن مفرغ الحميري: جمع وتحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٠. شرح ديوان كُثير عزة: شرح وتحقيق: د. رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

١١. شعر الأحوص الأنصاري: جمعه وحققّه: عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، (د.ط)، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

١٢. شعر الحسين بن مطير الأسديّ: جمعه وشرحه وقدّم له: د. حسين عطوان، دار الجيل، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

١٣. شعر عمر بن لجأ التيميّ: د. يحيي الجبوريّ، دار الحرية، بغداد، (ط.د) ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

١٤. الشعر والشعراء: ابن قتيبة الدينوريّ (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، دار المعارف القاهرة، (د.ط)، ١٩٨٢م.

١٥. قواعد تحقيق النصوص: د. صلاح الدين المُنجِّد، مطبعة مصر، القاهرة، (د.ط)، ١٩٥٥م.

١٦. كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزوميّ، د. إبراهيم

السامرائيّ، وزارة الثقافة والأعلام، بغداد، (د.ط)، ١٩٨٠-١٩٨٥م.

١٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، تصحيح: محمّد شرف الدين، طبع وكالة المعارف، (د.ط)، ١٣٦٠هـ-١٩٤١م.

١٨. لسان العرب: ابن منظور (ت٧١١هـ): تحقيق: عامر أحمد حيدر، مراجعة: عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

١٩. لمع الأدلة في أصول النحو: أبي البركات عبد الرحمن بن الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، وطُبع ضمنه كتاب (الإغراب في جدل الإعراب) تحقيق: سعيد الأفغانيّ، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

٢٠. مجالس ثعلب: تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٧م.

٢١. مصادر التراث العربي في اللغة والمعاجم والأدب والتراجم: د. عمر الدقاق، دار الشرق العربي، بيروت، (د.ط)، (د. ت).

٢٢. معجم الأدباء: ياقوت الحمويّ، تحقيق: مرجليوث، دار التراث العربي، بيروت، (د.ط)، (د. ت).

٢٣. مقامات الهمذانيّ: بديع الزمان الهمذانيّ، قدّم لها وشرحها: الشيخ محمّد عبده، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، (د.ط)، ١٩٥٧-١٩٥٨م.

٢٤. ملاحظات على النصوص المحقّقة من رسائل الجاحظ: د. مصطفى عبد اللطيف، مجلة المورد، مج٨، ع٣، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، وزارة الثقافة والأعلام، بغداد.

٢٥. مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: د. رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٦. نصوص من كتاب طبقات الشعراء: دعبل الخزاعيّ، جمعها وحقّقها وقدّم لها: محمّد جبار المعيبد، مجلة المورد، مج٦، ع٢، وزارة الأعلام، بغداد، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

رضي الدين ابن طاوس (ت٦٦٤هـ) مفهرساً

Radhi Al-Din Ibn Taus (664 AH) Indexed

الأستاذ الدكتور عماد عبد السلام رؤوف

كلية الآداب/ جامعة صلاح الدين

العراق

Prof. Dr. Imad A. Raouf

Collage of Arts – Baghdad University

Iraq

الملخّص

هناك مصطلحات خاصّة بالكتاب والفهرس قلّ من شرحها من أصحاب الفهارس، ولعلّ أوّل مَن وصف هذه المصطلحات في فهرسه، هو السيّد رضي الدّين علي ابن طاوس (ت٦٦٤هـ) في كتابه (سعد السعود) الذي فهرس فيه ما أوقفه من كتبه وضمّنه مقتطفات من محتويات الكتب، وتعرّض فيه لأمور عدّة تضعه في مقام المؤسِّس لعلم فهرسة المخطوط -وكل كتاب في عصره مخطوط- عارفاً بقواعد هذا العلم وشرائطه، ومن تلك الأمور:

نسبة المخطوط، وضوح الخط، تقدير عمر المخطوط، النسخ الأم، القراءات والتمليكات والإجازات، تجزئة المخطوط، الورق وأنواعه وقطوعه، الجانب الجمالي للمخطوط وغيرها.

وهذا ما يتوخّاه مفهرس المخطوطات في عصرنا الحاضر، وهو ما يجعل هذا العالم في صدارة المعنيين بهذا النوع من العلوم المهمة لكلّ باحث في تراثنا الإسلامي المجيد.

Abstract

There are special terms for the book and the index which were rarely explained by the indexer. Perhaps the first to describe these terms in his index, is Mr. Radhi Al-Din Ali Ibn Taus (664 AH) in his book (Saad Saud), which is the index of what he achieved from his books and included extracts from the contents of books, In which he presented several things that put him in the position of the founder of the science of indexing manuscripts - and every book in his time is considered a manuscript - aware of the rules of this science and some of those things are:

Manuscript ratio, font clarity, estimated manuscript life, mother copies, readings, monographs and vacations, manuscript fragmentation, paper, type and cut, aesthetic aspect of manuscript and others.

This is precisely what the manuscript indexer is contemplating in our time, which makes this world a top priority in this kind of science, that is important to every researcher in our glorious Islamic heritage.

المقدمة

أدى نشاط حركة التأليف في العصور الإسلامية السالفة إلى بروز علوم جديدة من شأنها أن تلبّي حاجات هذه الحركة، فإنتاج الكتاب المتسارع كان يقتضي ابتكار طرائق لحفظها واسترجاعها، فضلاً عن صناعات أخرى مساندة، منها صناعة الورق الجيد والأحبار الثابتة، ومهارات فنية أخرى في التصحيف والتجليد والتزويق، وما إلى ذلك من شؤون.

وكان اطّراد هذه الحركة قد أدى إلى تيسير حصول القرّاء على نُسخ من الكتاب النادر، ومن ثم انتشار خزائن الكتب الحافلة في المؤسَّسات الوقفية كالمدارس والمشاهد والزوايا، وفي خزائن الأفراد أيضاً. وتعدّ خِزانة ابن طاوس واحدة من أبرز خزائن الكتب الشخصية في أواخر العصر العباسيّ، وكان هو شغوفاً باقتناء الكتب وإضافتها إلى هذه الخِزانة، ممّا دفع به إلى أن يضع لها فِهرساً مهماً في مجلد مستقل سمّاه (الإبانة في معرفة أسماء كتب الخِزانة)، ثم وصف قسماً من كتبها في كتاب تالٍ له، هو (سعد السعود للنفوس)[1]، فأظهر فيه ريادة واضحة أصبحت في وقتنا الحالي أُسساً في تقعيد فهرسة المخطوط.

ابن طاوس

هو رضي الدين أبو القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمّد الحسنيّ العلويّ، المشهور بابن طاوس، وطاوس هذا هو لقب جدّه الثامن واسمه محمّد، وقد عُرف به؛ لوسامته وحسن طلعته[2]. وُلد في مدينة الحلة في نصف محرم سنة ٥٨٩هـ

(١) ذكر أنّه بدأ بتأليفه في ٦ ذي القعدة سنة ٦٥١هـ، طُبع في النجف سنة ١٣٦٩ هـ، وأعيد طبعه بالتصوير في قم سنة ١٣٦٣ش، ثم قام بتحقيقه فارس تبريزيان الحسون سنة ١٤١٨هـ وتولّت مؤسّسة مركز الدراسات العقائدية نشره، ويمكن أن يُقرأ على موقع aqaed.com/book

(٢) وقيل: إنّما لقب بالطاوس لأنه كان مليح الصورة وقدماه غير مناسبتين لحسن صورته. (ينظر: بحار الأنوار: المجلسي: ١٠٤/٤٤).

في أسرة علمية مرموقة[١]، فجدّه طاوس كان نقيباً للطالبيين لبلدة سوراء[٢]، وجدّه لأمه ورّام بن أبي فراس[٣] كان عالماً ورث عنه بعض كتبه، فانصرف هو بكليته لطلب العلم، ووجد في نفسه ميلاً شديداً إلى القراءة والدرس والأخذ عن العلماء، وتعلّم الخطّ والعربية وعلم الشريعة، وقرأ الكتب في أصول الدين وفي علم الكلام، وسرعان ما نبه بين أقرانه، بل فاق متقدميه من المتعلّمين، يقول: «صرت أطالع بالليل كلّ شيء يقرأ فيه الجماعة الذين تقدّموني بالسنين، وأنظر كلّ ما قاله مصنّف عندي، وأعرف ما بينهم من الخلاف على عادة المصنّفين، وإذا حضرتُ مع التلامذة بالنهار أعرف ما لا يعرفونه وأناظرهم، وأنشط في القراءة بسرور»[٤].

ثم إنّه ترك الحلة وقد بلغ مبلغ الشباب قاصداً مشهد الكاظم عليه السلام، حيث أقام مدة هناك تزوج في أثنائها من زهراء خاتون بنت الوزير ناصر الدين بن مهدي، وقد وُلِد له منها ابناه: محمّد، وعليّ، وبنتاه: شرف الأشراف، وفاطمة.[٥]

كما أقام في بغداد يأخذ العلم على أيدي علمائها الكبار، ومع ذلك فإنّه كان كثير التردّد إلى الحلة وإلى مشاهد أهل البيت في النجف وكربلاء، وحصل على إجازات علميّة من علماء عصره، وطار صيته بين معاصريه، وارتفع شأنه، وأحبّه الناس، وعرفه أرباب السلطان، حتى كان الخليفة العباسيّ المستنصر بالله يخاطبه بلفظ الصديق، ووهب له سنة ٦٣٥هـ داراً سكنها في محلة المأمونية من الجانب الشرقي في الدرب المعروف بدرب الجوبة[٦]، وما زال هذا الدرب معروفاً باسمه هذا حتى اليوم. وعُرض عليه نقابة جميع الطالبيين فاعتذر، لكنه قبلها ووليها في سنة ٦٦١هـ[٧].

---

(١) ينظر: كشف المحجّة: رضي الدين ابن طاوس: ٤٤.

(٢) سوراء: موضع يقال: هو إلى جنب بغداد، وقيل: هو بغداد نفسها. (ينظر: معجم البلدان: ياقوت الحمويّ: ٢٧٨/٣).

(٣) ينظر ترجمته: فهرس منتجب الدين: ١٢٨ رقم (٥٢٢)، الكامل في التاريخ: ابن الأثير: ٢٨٢/١٢.

(٤) كشف المحجّة: ١٣٠.

(٥) ينظر: كشف المحجّة: ٤٤، ١٦٦.

(٦) ينظر: اليقين: رضي الدين ابن طاوس: ٢٧٦.

(٧) ينظر: الحوادث: ابن الفوطيّ: ٣٨١.

قضى ابن طاوس حياة مفعمة بالنشاط والحيوية، فكنت تراه يتنقّل بين بغداد والحلة والنجف والكوفة وكربلاء، يلتقي بعلماء هذه المدن، ويطالع في خزائن كتبها، ويقتني منها ما يراه مفيداً، فكان أن جمع كتباً جمّة قلَّ أن اجتمعت في خزانة، وبلغ من شغفه بهذه الكتب أن صنَّف كتاباً كاملاً في وصف محتوياتها بعنوان (الإبانة في معرفة أسماء كتب الخِزانة)، وقف كثيراً منها على ولده الأكبر محمّد، وقد قال له «وقد هيأ الله جلّ جلاله لك على يدي كتباً كثيرة في كلّ فن من الفنون»[١].

وفي السنين الأخيرة من حياته ترك بغداد قاصداً النجف، حيث أعدّ له قبراً هناك[٢]، ثم يمّم إلى الحج، فأدّى المناسك، وعاد إلى بغداد حيث توفي في يوم الاثنين الخامس من ذي القعدة سنة ٦٦٤هـ، ودُفن في النجف رحمه الله[٣].

صنّف ابن طاوس أكثر من خمسين كتاباً[٤]، ضاع كثير منها، وما بقي منها يكشف عن سعة علمه، وإحاطته الجمّة بالكتب، وقدرته على الغوص في أعماقها، هذا مع مُكنة ملحوظة في الجدل والمناقشة. ولعلّ كتابه (سعد السعود) – وهو مدار هذا البحث- وحده يدلّ على كلّ ما كان يتحلّى به من مزايا علمية نادرة.

سعد السعود

من المؤكّد أنّ كتاب (الإبانة) كان فهرساً دقيقاً مستوعباً لخِزانة رجل عالم شغف بالكتاب حتى قضى حياته العلمية في جمعه، ولكنّ من المؤسف حقاً أن يكون هذا الكتاب أحد ضحايا الظروف التي مرّت على العراق في ذلك العصر وما بعده، ففُقد ولم يُعرف له أثر، وكان يمكن- لو بقي- أن يكون دليلاً مهماً على ما كانت تضمّه المكتبة الإسلاميّة العراقيّة من نفائس الأصول ونوادر المصادر، ومع ذلك فإنّ في وسعنا أن نعدّ كتابه (سعد السعود) الدليل الهادي إلى ذلك الفهرس المفقود، فقد استند إليه مادةً وترتيباً. قال: «إننا لمّا صنّفنا كتاب (الإبانة في معرفة أسماء كتب

(١) كشف المحجّة: ١٢٧.

(٢) ينظر: فلاح السائل: رضي الدين ابن طاوس:١٥٤.

(٣) ينظر: الحوادث: ٣٨٨.

(٤) أحصى له أحد الباحثين (٥٩) عنواناً. ينظر: كتابخانة ابن طاوس: ٥٠ – ١١٠.

الخِزانة)، ما كان ذلك يكفي في معرفة أسرار الكتب وجواهرها، فجعلنا هذا [سعد السعود] تماماً ومرآةً يرى منها عين ناظرها كثيراً من تلك الفوائد، ويتضيف بها على شرف الموائد. وسوف نرتّبه على ترتيب الأبواب التي في كتاب (الإبانة عن أسماء كتب الخِزانة) التي وقفنا ما اشتمل عليه»[١].

لا ندري ما إذا كان (الإبانة) قد اقتصر على ذكر (أسماء) الكتب فحسب، أو تجاوزها إلى وصف كلّ كتاب، وعلى أية حال فإنّ الملاحظات العديدة التي أضافها إلى هذه العناوين في كتابه (سعد السعود) تعدّه في مقام المؤسِّس لعلم فهرسة المخطوط -وكلّ كتاب في عصره مخطوط- عارفاً بقواعد هذا العلم وشرائطه، وذلك وفقاً لما يأتي:

١- نسبة المخطوط

إنّ أول ما تتطلبه قواعد فهرسة المخطوط هو إثبات المفهرس ما يراه عليه من عنوانه ومن اسم مؤلِّفه، فإن لم يجد اجتهد في معرفتهما، ولقد اشار ابن طاوس بوضوح إلى ما كان يراه على كلّ مخطوط من عنوان، ومن اسم، وهو حريص على ذكر اسم المؤلّف كاملاً بكنيته ولقبه، وحينما لا يجد ذلك في صدر الكتاب فتّش في الكتاب عن إشارة تفيده في التوصل إليه، من ذلك مثلاً أنّه نقل من مجلد فيه ذكر الآيات الّتي نزلت في أمر أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام وتفسير معانيها، مستخرجاً من القرآن العظيم، وحينما لم يجد للكتاب عنواناً راجع خطبته ناقلاً أولها، ومع ذلك لم يجد فيها اسمه على عادة أغلب المؤلِّفين، فاكتفى بأن ناقش أسانيد بعض ما ورد فيه من أحاديث، فقال «نذكر منه حديث البساط برواية وجدناها في هذا الكتاب، فيحتمل أن يكون رواية واحدة، فرواها أنس بن مالك مختصرةً، ورواها جابر بن عبدالله مشروحةً، ويحتمل أن يكون قد كان حمل البساط لهم دفعتين روى كلّ واحد ما رآه»[٢].

ورجع إلى كتاب مجلّد غُفْل من اسم مؤلّفه، فنقل من خطبته ما يفيد بمصدره فقال: «يقول مصنّفه في خطبته: هذا الكتاب جمعت فيه ما استفدته في مجلس

(١) سعد السعود: رضي الدين ابن طاوس: ٩.

(٢) سعد السعود:٢٦١

الشيخ أبي زرعة عبد الرحمن بن محمّد ابن بحلة المقرئ».

وقال في كتاب رجع إليه: «نذكره من جزء مجلّد لم يذكر اسم مصنّفه، أوله عن ابن عباس».

ولا يكتفي ابن طاوس بذكره هذه البيانات الضرورية لقارئ كتابه، إنما نجده يقدّم نبذةً في التعريف بموضوع الكتاب الذي يصفه، من ذلك أنّه قال في وصف كتاب: «وهو يتضمّن ذكر ما نزل من القرآن الشريف بمكة والمدينة، وما اتفقوا عليه من ذلك وما اختلفوا فيه.»[١]

٢- الخط

يهتم مفهرسو المخطوط بتعيين نوع ما كُتب به من خطوط، نسخاً أوثلثاً أو غير ذلك من أنواع الخطوط العربية، إلّا أنّ ابن طاوس لم يُشر إلى ذكر ذلك، وإنّما اكتفى بتعيين وضوح الخطّ لا نوعه، وهذا نادر أيضاً، فقال يصف مصحفاً وقفه على خِزانة كتبه: بأنّه «واضح الخط»[٢]. ولا يُستبعد أنَّ سبب عدم إشارته إلى نوع الخطّ في وصف ما لديه من مخطوطات، هو أنّه لم يكن في مقام فهرستها بقدر ما كان يرغب بذكر بعض مميّزاتها.

٣- تقدير عمر المخطوط

كما يفعل المفهرسون عادةً سعى ابن طاوس إلى تعيين عمر المخطوط، فقال عن مخطوطة سمّاها (صحائف إدريس عليه السلام): «وجدتُ هذه الصحف بنسخة عتيقة يوشك أن يكون تاريخها من مائتين من السنين بخِزانة كتب مشهد مولانا أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب صلوات الله عليه»[٣]. وقال واصفاً مخطوطاً: أنَّه كُتب على «كاغد عتيق»[٤]، وقوله ناقلًا من تفسير ابن جريح: أنَّه ينقله «من نسخة عتيقة»[٥]. وأنَّه

(١) سعد السعود:٥٥

(٢) سعد السعود:٥٩.

(٣) سعد السعود: ٧١.

(٤) سعد السعود: ٢٥٧.

(٥) سعد السعود: ٤١.

وجد شرحاً بالعربية للتوراة في نسخة «عتيقة» في خزانة كتب ولد جدّه، فنسخ منها نسخة له ووقفها[١]. ووصف مصحفاً عنده بأنَّه «قديم»[٢]، ونقل من مجلد «عتيق»[٣]، ونقل نصاً من تفسير الجبائيّ قائلاً: «من نسخة عتيقة»[٤]. ونصاً آخر من تفسير عن أهل البيت صلوات الله عليهم في مجلد «خطّه عتيق»[٥]. ومثل هذا قوله في كتاب (تجزئة القرآن) لأحمد بن جعفر المنادي: أنَّه وجده في «نسخة عتيقة»[٦]، و«كتاب تفسير للقرآن عتيق مجلّد، عليه مكتوب: كتاب تفسير القرآن وتأويله..»[٧]

وسجّل في بعض الأحيان تأريخ نَسْخ المخطوط على ما كتب عليه ناسخه، من ذلك أنَّه حينما وصف كتاب قطرب في تفسير ما ذهب إليه الملحدون، قال: إنّه نقل منه معتمداً على «نسخة عتيقة تأريخها سنة تسع وأربعمائة»[٨]

٤- النسخ الأم

النسخة الأم هي النسخة التي تكون عادة بخطّ المؤلّف، أو مقروءةً عليه، أو مجازةً منه، فهي أكثر النسخ صحةً عند المحقّقين، ولقد عُنِي ابن طاوس بالإشارة إلى النسخ الأم التي بخطوط مؤلّفيها حيثما وقف على مخطوط بهذه الصفة، فنجده يصرّح في كلامه على كتاب تلخيص أبي الحسين أحمد بن جعفر بن محمّد بن عبد الله (عبيد الله) المنادي: بأنّه «بخطّ مصنّفه»[٩]، وقوله عن كتاب (متشابه القرآن) تأليف عبد الجبّار بن أحمد الهمدانيّ: إنّ نسخته «كُتبت في حياته»[١٠]، ونقل نصاً من تفسير

(١) ينظر: سعد السعود: ٩٠.
(٢) سعد السعود: ٦٩.
(٣) سعد السعود: ٢٧٩، ٢٨٠.
(٤) سعد السعود: ٢٨٨.
(٥) سعد السعود: ٢٤٢.
(٦) سعد السعود: ٤٦٤.
(٧) سعد السعود: ٢٧٨.
(٨) سعد السعود: ٥٢٨.
(٩) سعد السعود: ٥٢٢.
(١٠) سعد السعود: ٥١٢.

الجبائيّ قائلاً: إنّه من نسخة «لعلّها كتبت في حياته أو قرب وفاته»[١]. ونوّه بكتاب منفرد وجده «في وقف المشهد المسمّى بالطاهر بالكوفة»، فقال: إنّه «بخطّ عيسى محرّر من السرياني إلى العربي عن إبراهيم بن هلال الصابئ الكاتب»[٢]، ونقل من كتاب محمّد بن العباس قائلاً: إنّ ما نقله «من أصل الكتاب بلفظ مصنّفه»[٣]

٥- القراءات والتمليكات والإجازات

لم تَغِب عن ابن طاوس أهمية القراءات والتمليكات والإجازات التي توجد على بعض المخطوطات القديمة، فأولاها عنايته في أثناء وصفه مصادره، من ذلك أنّه وصف مجلّداً بقوله: «عليه مكتوب: فيه مقرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وعليّ بن أبي طالب عليه السلام والحسن والحسين وعليّ بن الحسين ومحمّد وزيد ابني عليّ بن الحسين وجعفر بن محمّد وموسى بن جعفر صلوات الله عليهم»[٤]، وقوله: «فيما نذكره من مصحف قديم، يُقال إنّه قرأه عبدالله بن مسعود»[٥]. وإذا لم يجد اسم قارئ أثبت تأريخ القراءة، فقال في كلامه على كتاب اعتمده: إنّه وجد في آخره ما نصّه: «قرئ في العشر الأول من المحرم سنة ست وأربعمائة»[٦]. وقال واصفاً كتاب يحيى بن زياد المعروف بالفرّاء: إنّ «عليه إجازة تاريخها سنة تسع وأربعمائة»[٧]

٦- تجزئة المخطوط

تجزئة المخطوط هو تقسيم مؤلّفه إياه إلى أجزاء، بينما ينقسم الجزء الواحد إلى كراريس، فالكراسة هي الوحدة الصغرى في تجزئة المخطوط، وقد اختلف الورّاقون والمؤلّفون في تعيين العلاقة بين الجزء والكراسة، حتى تداخل المصطلحان إلى حدٍّ كبير، فبينما جرى عرف الورّاقين غالباً على عدّ كلّ عشر أوراق جزءاً، ومنهم

(١) سعد السعود: ٢٨٨.
(٢) سعد السعود: ٨٧.
(٣) سعد السعود: ٢٣٤.
(٤) سعد السعود: ٢٧٩.
(٥) سعد السعود: ٦٩.
(٦) سعد السعود: ٢٥٧.
(٧) سعد السعود: ٥٧٤.

من جعل الجزء اثنتي عشرة ورقة، ومنهم ثلاثين ورقة[١]، عدّ آخرون الكراسة هي ما تألف من عشر أوراق أيضاً، وهو عدد يقابل في عصرنا الحاضر ما يُسمّى بـ(الملزمة)، هذا مع أنّ الكراسة هي جزء من الجزء، ومن ثم فهو يزيد على العشر أوراق بأيّ حال، وربّما زاد على الثلاثين.

والمجلد أو المجلدة لدى ابن طاوس هي كتاب مستقل الموضوع، ينفرد بعنوان محدّد، وهو يتألّف من جزء واحد في أدنى تقدير إذا كان الجزء يشكل كتاباً مستقلاً، وربّما شكّل الجزآن مجلداً واحداً، وقد ذكر في وصفه مجلداً من تأليف الفرّاء أنّ «فيه ستة أجزاء أوّله الجزء العاشر، فمن الوجهة الأوّلة من القائمة الثالثة من الجزء الأول من المجلّدة وهو العاشر»[٢]. ومن ذلك قوله: «فيما نذكره من الجزء الثالث من جوامع الجوامع للطبرسي رحمه الله، من أواخر الوجهة الأوّلة من القائمة السابعة من الكراس الحادي عشر»[٣]، فهذا يعني أنّ الكتاب كان يقع في ثلاث مجلدات كلّ منها يتألّف من أربعة أجزاء، وكلّ جزء يتألّف من عشر كراريس. وبما أنّ الكراسة تتألّف من عشر أوراق، فالجزء قد يصل إلى مائة ورقة، وهذا العدد يزيد على ما تعارف عليه الورّاقون بأضعاف عديدة.

ولا يُعنَى النسّاخ عادةً بتجزئة الكتاب الذي يقومون بنسخه على وفق تجزئة المؤلّف للكتاب الأصل، وبذا يتفاوت عدد أجزاء الكتاب بين نسخة وأخرى، بحسب رغبة طالب النسخة غالباً، أو بسبب قدرة الناسخ على النسخ بخطٍّ دقيق يقلّل من عدد الأجزاء في الكتاب الواحد، وقد عُنِي ابن طاوس بذكر تجزئة كلّ مخطوط يصفه أو ينقل منه، فأشار إلى مصحف تام يقع في أربعة أجزاء فحسب، وقفه على ابنةٍ له[٤]، ومثله أنّ ممّا وقفه «مصحف معظّم مكمّل أربعة أجزاء»[٥]، بينما نوّه بنسخة

(١) معجم مصطلحات المخطوط العربي: أحمد شوقي بنبين:١١٣.

(٢) سعد السعود: ٥٨٤.

(٣) سعد السعود: ١٨٦.

(٤) ينظر: سعد السعود: ٦٢.

(٥) سعد السعود: ١٨٧.

من القرآن تقع في أربعة عشر جزءاً[١]. وآخر في ثلاثين جزءاً[٢]، ونقل من جزء في المجلّدة التي فيها اختلاف المصاحف جزءًا فيه عدد سور القرآن وعدد آياته وعدد كلماته وحروفه ونصفه وأثلاثه وأخماسه وأسداسه وأسباعه وأثمانه وأتساعه وأعشاره وأجزاؤه، فالجزء هنا جزء من مجلّد، ولكنه يمكن أن يكون كتابا مستقلاً إذا كان موضوعه منفرداً.

٧- الورق أنواعه وقطوعه

إنّ إشارات قليلة أوردها ابن طاوس دلّت على خبرته الواسعة في تعيين أنواع الورق، من ذلك قوله واصفاً كتاباً في (ذكر ما نزل من القرآن في رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي عليّ وأهل البيت عليهم السلام): بأنّه من «كاغد عتيق كأنّه رقّ أو خراساني»[٣]، والأخير فيما يظهر نوع من الورق المتين كان يُؤتى به إلى بغداد من خراسان. وفضلاً عن ذلك كان ابن طاوس حريصاً غالباً على ذكر قطع الورق، أي حجمه، كما يفعل المفهرسون في عصرنا هذا، وكان الورق عصر ذاك يُصنع بأحجام محدّدة تُسمى قطوعاً، وهو يُسمّيها قوالب، من ذلك قوله: إنّه وجد في المشهد المسمّى بالطاهر في الكوفة كتاباً منفرداً في «نحو أربع كراريس بقالب الثمن»[٤]، وحدّد قطع الورق لكتاب بأنّ «قالبه أكبر من الربع ودون النصف»[٥]، ووصف مصحفاً بأنّه من «قطع الثلث»[٦]، وآخر بأنّ «قالبه ربع الورقة»[٧]، ونوّه برسالة (في مدح الأقل وذم الأكثر) فوصفها بأنّها «مجلدة صغيرة القالب»[٨]، وبمصحف بأنّ «قالبه ثمن الورقة الكبيرة»[٩]،

(١) ينظر: سعد السعود: ٦٩.
(٢) ينظر: سعد السعود: ٦٩.
(٣) سعد السعود: ٢٥٧.
(٤) سعد السعود: ٢٤٢.
(٥) سعد السعود: ٢٥٧.
(٦) سعد السعود: ٥٨.
(٧) سعد السعود: ٥٦.
(٨) سعد السعود: ٤١.
(٩) سعد السعود: ٥٦.

ووصف نسخة من صحائف إدريس عليه السلام بأنّها «بقالب ربع الورقة الكبيرة»[١]، وعيّن النسخة التي نقل منها من كتاب (زبور داود) بأنّها «نسخة صغيرة قالبها ثمن الورقة الكبيرة»[٢]، وقال: إنّ كتاب (تأويل ما نزل من القرآن الكريم في النبي صلى الله عليه وآله)، تأليف أبي عبدالله محمّد بن العباس بن علي بن مروان المعروف بالحجّام «هو مجلّد قالب النصف»[٣]، وأنّ كتاب (تفسير القرآن عن أهل بيت رسول الله صلوات الله عليهم أجمعين)، رواية أبي العباس أحمد بن محمّد بن سعيد المعروف بابن عقدة هو في «مجلّد واحد قالب الربع»،[٤] وأنّ كتاباً يقع في مجلّدة لطيفة «ثمن القالب، اسمها ياقوتة الصراط»[٥]، وذكر أنّ المجلّد الأول من كتاب (التبيان)، تفسير أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي «قالبه نصف الورقة الكبيرة، وفيه خمسة أجزاء من قالب الربع»[٦].

والراجح عندنا أنّه يقصد بالورقة الكبيرة ما كان يُعرف بالقطع البغداديّ الكامل، وعرضها ذراع واحد، وطولها ذراع ونصف[٧]، وقطع النصف هو نصفها، والربع ربعها، والثمن ثمنها. ولكنه نوّه بنوع من المساحات أو القوالب سمّاه (القالب الطالبيّ)، فقال واصفاً مجلداً: إنّه في «قالب الطالبي نحو عشرين كراساً أو أكثر»[٨]، ولم تتوضح لنا مساحة هذا القالب.

ويلاحظ أنّ ابن طاوس يستخدم لفظ (كاغد) للدلالة على الورق مطلقاً، ويستخدم لفظ (قائمة) للدلالة على الورقة الواحدة، بينما يستخدم لفظ (وَجهة) للدلالة على الصفحة الواحدة. من ذلك قوله في كلامه على اقتباس من مجلد، أنه نقله «من

(١) سعد السعود: ٤١.
(٢) سعد السعود: ١٠٥.
(٣) سعد السعود: ٢٠٤.
(٤) سعد السعود: ٢٦٩.
(٥) سعد السعود: ٥٤٣.
(٦) سعد السعود: ١٤٩.
(٧) ينظر: معجم مصطلحات المخطوط العربي: ٢٧٦.
(٨) سعد السعود: ٢٤٢.

الوَجهة الأولى من آخر قائمة من المجلدة»[١]، يعني بذلك من الصفحة الأولى من آخر ورقة في المجلد المذكور، وقوله: إنّه نقل من مجلد «من الوجهة الثانية من القائمة الثالثة من الكراس الثالث»[٢]، وهو يريد الصفحة الثانية من الورقة الثالثة من الملزمة الثالثة بحسب لغة عصرنا. ومثله قوله عن زبور داود عليه السلام: «ونبدأ بذكر السورة الثانية وأولها في الوجهة الثانية من القائمة الثانية من الكراس الأول»[٣]، وغير ذلك.

الجانب الجمالي

يُعنَى مفهرس المخطوطات عادةً بالجانب الجمالي في المخطوط الذي يتولّى فهرسته، فينوِّه بزينته، وما عليه من ملامح فنيّة، وغير ذلك، ولم يَفُت ابن طاوس العناية بهذا الجانب وإن كان بعبارة مختصرة، من ذلك قوله واصفاً مصحفاً: إنّه «لطيف يصلح للتقليد»[٤]، وقوله في وصف نسخة أخرى: «مصحف لطيف شريف يصلح أيضاً للتقليد»[٥] وقوله: «مصحف لطيف للتقليد ألطف من كلّما ذكرناه»[٦]، وقوله: «فيما نذكره من مجلّدة لطيفة»[٧].

ومن ذلك وصفه لربعة تحوي أربعة عشر جزءاً بأنها «مذهبة»[٨].

٨- حالة المخطوط

يُعنَى مفهرس المخطوطات بتبيان حالة المخطوط الخارجية لا سيّما إذا كان ناقصاً من أوله أو من آخره، أو سقط شيء من أوراقه لسبب يتعلّق بسوء حفظه، أو أصابه خرم بسبب رطوبة أو تلف ما. وكان ابن طاوس حريصاً على أن يقدّم لقرّائه صورة

(١) سعد السعود: ٢٥٧.
(٢) سعد السعود: ٢٧٣.
(٣) سعد السعود: ٥٢.
(٤) سعد السعود: ٦٢.
(٥) سعد السعود: ٦٣.
(٦) سعد السعود: ٦٤
(٧) سعد السعود: ٦٤٣.
(٨) سعد السعود: ٢٢٠.

دقيقة مطابقة لحالة المخطوط، إن كان ناقصاً أو تاماً، فإننا نجده حين وصف ما سمّاه (صحائف إدريس عليه السلام) التي وجدها في خِزانة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ينص على أنّها: «قد ذَهَبَ أولها وآخرها، فكان الموجود منها نحو سبعة عشر كرّاساً»[١]، وأشار في وصفه كتاب يحيى بن زياد المعروف بالفرّاء إلى أنّه «مجلّد فيه سبعة أجزاء، تام»[٢]، ومثل هذه التعليقات على قصرها تفيد القارئ في تصور حالة المخطوط إلى حدٍّ بعيد.

(١) سعد السعود: ٧١.

(٢) سعد السعود: ٥٧٤.

خاتمة

يمكننا في ظلّ ما تقدّم من ملحوظات أن نسجّل لابن طاوس ريادته في علم فهرسة المخطوطات، فهو لم يكتفِ بإثبات أسمائها كما جرت عادة العلماء في ذلك العصر، وإنّما مضى إلى ذكر نبذٍ عن مضمونها، ومؤلّفيها، وملحوظات عن شكلها الخارجي، على نحو يمكن أن يُغني القارئ عن مراجعة المخطوط نفسه، وهذا بالضبط ما يتوخّاه مفهرس المخطوطات في عصرنا الحاضر، وهو ما يجعل هذا العالم في صدارة المعنيّين بهذا النوع من العلوم المُهمة لكلّ باحث في تراثنا الإسلامي المجيد.

المصادر والمراجع

١. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار: محمّد باقر بن محمّد تقي المجلسيّ الإصفهانيّ (ت١١١١هـ)، مؤسسة الوفاء- بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ .

٢. سعد السعود للنفوس: رضي الدين علي بن موسى بن جعفر بن محمّد بن محمّد الطاوس (ت٦٦٤هـ)، تحقيق: فارس تبريزيان الحسون، مؤسسة مركز الدراسات العقائدية- قم، ط١، ١٤١٨هـ .

٣. فلاح السائل ونجاح المسائل في عمل اليوم والليلة: رضي الدين علي بن موسى بن جعفر بن محمّد بن محمّد الطاوس (ت٦٦٤هـ)، تحقيق: غلام حسين المجيديّ، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي- قم، ط١، ١٤١٩م.

٤. فهرس منتجب الدين: منتجب الدين علي بن بابويه الرازيّ (ت٥٨٥هـ)، تحقيق: سيد جلال الدين محدث أرموي، مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ، قم، (د.ط)، ١٣٦٦ش.

٥. الكامل في التاريخ: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمّد بن محمّد ابن الأثير (ت٦٣٠هـ)، دار صادر دار- بيروت، (د.ط)، ١٣٨٦هـ .

٦. كتاب الحوادث: مؤلّف من القرن الثامن الهجري، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف والدكتور عماد عبد السلام رؤوف، دار الغرب الإسلاميّ- بيروت، ط٢، ٢٠١٥م.

٧. كتابخانة ابن طاوس وأحوال وآثار أو: إتان كلبرك، ترجمة: سيد علي قرائي ورسول جعفريان، مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ، قم، (د.ط)، ١٣٧١ش.

٨. كشف المحجّة لثمرة المهجة: رضي الدين علي بن موسى بن جعفر بن محمّد بن محمّد الطاوس (ت٦٦٤هـ)، تحقيق: محمّد الحسون، مؤسسة بوستان كتاب- قم، ط٣، ١٤٣٠هـ .

٩. معجم البلدان: أبوعبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحمويّ البغداديّ (ت٦٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت، (د.ط)، ١٣٩٩هـ .

١٠. معجم مصطلحات المخطوط العربي: أحمد شوقي بنبين ومصطفى طوبي، الخِزانة الحسنية- الرباط، (د.ط)، ٢٠٠٦م .

١١. اليقين باختصاص مولانا علي عليه السلام بإمرة المؤمنين: رضي الدين علي بن موسى بن جعفر بن محمّد بن محمّد الطاوس (ت٦٦٤هـ)، تحقيق: الأنصاريّ، مؤسسة دار الكتاب الجزائريّ- قم، ط١، ١٤١٣هـ .

الشيخ زين الدين علي بن الحسن بن محمّد الأسترآباديّ النجفيّ (بعد ٨٣٧هـ)
(إجازاته – إنهاءاته)

Shaikh Zain Al-Din Ali Ibn al-Hasan ibn Muhammad al-Astalbadi Al-Najafi (After 837 AH)
(Permitions and Terminations)

جمع وإعداد

أحمد علي مجيد الحلّيّ

مركز تراث الحلّة – العتبة العباسية المقدّسة

العراق

collected and arranged by

Ahmed Ali Majeed Al-Hali

Hilla Heritage Center - Al- Abbas Holy Shrine

Iraq

الملخّص

التراث المخطوط منجم علميٌّ وثقافي للكثير من العلوم والمعارف، وبما إنّ الكثير منه لا يزال حبيس الخِزانات، لذا فإنَّ التنقيب فيه سيوقفنا على معلوماتٍ بِكْر تأتينا بجديد، أو تصحّح لنا معلومةً قد تسالم عليها القوم، وما تضمنته وريقات هذ البحث هو محاولة لرسم ملامح شخصية عالم من أعلام القرن التاسع الهجري، بالاعتماد على معلومات جديدة تجمّعت لديّ من خلال عملي في فهرسة المخطوطات، بعد أنْ رأيت إنهاءً للأسترآبادي على ظهر نسخةٍ في الحرم العلويّ المطهّر، تاريخها سنة ٨١٣هـ كتبه لبعض تلاميذه بعد قراءتهم عليه كتاب (إرشاد الأذهان) للعلّامة الحلّيّ (ت ٧٢٦هـ)، فساقني التوفيق إلى التعرف على هذا العَلم أكثر فأكثر، ونتج عن ذلك أنْ جمعت إجازاته وإنهاءاته في هذه الوريقات التي بين يديك، ورأيتُ في إحياء ذكره إحياءً لتاريخ الحرم العلويّ المطهّر في القرن التاسع الهجريّ بخاصة، وللنجف الأشرف عامة.

Abstract

Manuscript heritage is a scientific and cultural treasure for many sciences and knowledge, and since many of them are still locked in the reservoirs, the quest will lead us to new information or correct information that people have agreed about before.

The contents of this research are an attempt to portray the personality of a scholar of the ninth century AH, based on new information gathered through my work in indexing the manuscripts, after I saw the accomplishment of Al- Astrakadi at the end of a copy found in Al-Imam Ali's Holy shrine dating in 813 AH written for some of his students after they have recited the book (Guidance of the Minds) of "Al Alamah Alholie" (T 726 e).

I am lucky enough to know this science more and more, and resulted the collection of his achievements in this research in your hands, and saw in the revival of the mention of the revival of the history of the AL Haram Al Alawy in the ninth century AH in particular, and Al Najaf Al Ashraf in general.

المقدمة

الحمدُ لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على من بُعث لخير الأمم، أبي القاسم محمّد، وعلى آله الطيبين الطاهرين سادات الخلق الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيرًا.

وبعدُ:

من خلال عملي في فهرسة المخطوطات تتجمع لديّ معلومات تاريخيّة مُهمّة للغاية بشأن علمائنا الأعلام، بين ذكر مصنّفات وإجازات وتواريخ وغير ذلك، وعند عملي في فهرسة كتب العلّامة الحلّيّ في مكتبة الإمام الحكيم العامّة في النجف الأشرف بخاصّة رأيت نسخة من كتاب (إرشاد الأذهان) للعلّامة الحلّيّ، الحسن بن يوسف ابن المطهّر (ت ٧٢٦هـ) كتب الأسترآباديّ في آخرها إنهاءً في الحرم العلويّ المطهّر، كان ذلك بتاريخ يوم الأحد ٩ شعبان سنة ٨١٣هـ، كتبه لبعض تلاميذه بعد قراءته الكتاب عليه، فساقني التوفيق إلى أن أتعرّف على هذا العَلَم أكثر فأكثر، ونتج عن ذلك أن أجمع إجازاته وإنهاءاته في هذه الوريقات التي بين يديك، ورأيتُ في إحياء ذكره إحياءً لتاريخ الحرم العلويّ المطهّر في القرن التاسع الهجريّ بخاصّة، وللنجف الأشرف عامة، فشكرًا للعاملين في مجلّة (الخِزانة) على جهودهم في نشر هذه المقالة ومراجعتها، وأرجو أن يحالفني الحظّ لكتابة مقالة أخرى لهم، والحمد لله ربِّ العالمين.

الشيخ زين الدين عليّ بن الحسن بن محمّد الأسترآباديّ النجفيّ (بعد ٨٣٧هـ)

عالم فاضل جليل، فقيه نبيه من فقهاء النجف الأشرف، تُرجم له في: رياض العلماء (٣/ ٣٧٢ - ٤١١، و٤/ ١٩٠)، وطبقات أعلام الشيعة (٦/ ٨٨)، وموسوعة طبقات الفقهاء (٩/ ١٥١)، وذكروا أساتذته وتلاميذه، وأشاروا إلى بعض إجازاته وإنهاءاته، وذكروا نصّ بعضها، فقد ذكر له الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ في الذريعة (١/ ٢١١ الأرقام ١١٠٣- ١١٠٦) أربع إجازات فقط، وعثرتُ على بعض إجازاته وإنهاءاته الأخرى التي لم تُذكر في ترجمته في الفهارس الخطّيّة، فأحببتُ ذكر مجموعها هنا؛ تتميمًا للفائدة،

مع تصحيح لبعض المطالب المذكورة في الكتب التي ترجمته، وبالتحديد الإجازات والإنهاءات هذه بعد أن قرأ عليه تلاميذه جملة من الكتب الفقهيّة، وقد كتبها إلى اثني عشر تلميذًا من تلاميذه وكان عددها سبع عشرة، ورتبتها بحسب التاريخ، وهي:

(١) إجازته لمحمود ابن أمير الحاجّ العامليّ[١] كتبها له بتاريخ سنة ٨٠٧هـ على نسخة من كتاب (شرائع الإسلام) للمحقّق الحلّيّ (ت ٦٧٦هـ)، والنسخة موجودة في مكتبة السيّد المرعشيّ، الرقم ١٣٩٤٦، وقد صحّح الأستر آباديّ تلك النسخة، **ونصّ الإجازة:**

«بلغ قراءةً وبحثًا، وشرحًا واستشراحًا، من أوّل هذا المجلّد إلى آخره، وسأل في أثناء درسه عمّا استشكل عليه فأجبته، وأجزت له أن يروي عنّي لمَن شاء وأحبّ، وهو الولد العزيز مولانا عماد الملّة والحقّ والدين محمود ابن المولى الأجلّ المكرّم كهف الحاجّ والمعتمرين حاجّي أمير [الـ]ـحاجّ. وكتب ذلك عليّ بن الحسن بن محمّد الأستر آباديّ سنة سبع وثمان مائة».[٢]

(٢) إنهاءٌ كتبه لبعض تلاميذه بعد قراءته عليه كتاب (إرشاد الأذهان) بتاريخ يوم الأحد ٩ شعبان سنة ٨١٣هـ، والنسخة موجودة في مكتبة الإمام الحكيم العامّة، الرقم (٢١٩٠)، رأيتها وهي ناقصة الأوّل بمقدار صفحة واحدة، وتاريخ كتابتها يوم الثلاثاء ١جمادى الآخرة سنة ٨١٣ هـ في حضرة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام في النجف الأشرف، وعليها حواشٍ بإمضاء: «سد»، وهي بحسب الظاهر للمترجم الشيخ عليّ بن الحسن بن محمّد الأستر آباديّ النجفيّ (بعد ٨٣٧هـ) الذي كتب في آخر النسخة إنهاءً بالتاريخ المذكور -يوم الأحد ٩ شعبان سنة ٨١٣هـ- حين مجاورته لحرم الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام[٣]، **ونصّ الإنهاء:**

«أنهاه أيّده الله تعالى قراءةً وبحثًا، وفهمًا وضبطًا، وشرحًا واستشراحًا

---

(١) تنظر ترجمته في: طبقات أعلام الشيعة: ١٣٥/٦.

(٢) فهرس مكتبة السيّد المرعشيّ: ٣٨٠/٣٥.

(٣) وذكر له الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ في الذريعة (٣٢/٦ الرقم ١٤٥٩) حاشية على كتاب (تحرير الأحكام) للعلّامة الحلّيّ، فيكون له هذا الأثر الثاني من غير الإجازات المذكورة، فلاحظ.

-وفّقه الله تعالى وإيّانا لمراضيه، وأعانه على امتثال أوامره والانزجار عن نواهيه- وذلك في عدّة مجالس آخرها نهار الأحد تاسع شهر شعبان المبارك سنة ثلاث عشرة وثمانمائة هلاليّة. وكتب العبد الفقير إلى الله تعالى ...[عليّ] بن الحسن بن محمّد الأسترآباديّ المجاور في التاريخ المذكور، أحسن الله تعالى عواقبه».

(٣-٥) إجازته لفضل الله بن شمس الدين محمّد بن زين الدين عليّ الصائغ القمّيّ[١]، كتبها له بتاريخ يوم الأربعاء ٤ ذي القعدة سنة ٨١٤هـ في النجف الأشرف على نسخة من كتاب (قواعد الأحكام) للعلّامة الحلّيّ (ت ٧٢٦هـ)، كُتبت سنة ٨١٤هـ في الحرم العلويّ، والنسخة موجودة في مكتبة السيّد المرعشيّ، الرقم ١٨٨١، **ونصّ الإنهاءين والإجازة:**

إنهاءٌ كتبه له في آخر الجزء الأوّل من الكتاب، نصّه: «أنهاه أيّده الله تعالى وأدام فضائله قراءةً وبحثًا، وضبطًا وفهمًا واستشراحًا -وفّقه الله تعالى وإيّانا لاتّباع مراضيه، وانزجار ما يكرهه ونواهيه- وذلك في مجالس آخرها يوم الثلاثاء ثالث شهر ذي القعدة الحرام -عمّت ميامنه- سنة أربع عشرة وثمانمائة الهجريّة الهلاليّة، وكتبه عليّ بن الحسن بن محمّد الأسترآباديّ -بصّره الله بعيوب نفسه، وغفر له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات- وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين، ربّ اختم بالخير».

وإجازته في آخر نسخة الكتاب نصّها: «قرأ عليّ المولى الشيخ الفقيه، العالم الفاضل الكامل، المحقّق المدقّق، جامع فنون الفضائل، مولانا الأعظم الأفخم، الأمجد الأكرم، جلال الملّة والحقّ والدنيا والدين، فضل الله ابن المولى الشيخ الإمام الأعظم، علّامة العلماء في العالم، أفضل الفضلاء بني آدم، مقصد السالكين، غياث نفوس العارفين، الجامع بين المعقول والمنقول، والفروع والأصول، ذي النفس القدسيّة،

(١) غير مترجم في طبقات أعلام الشيعة، فهو ممّا يُستدرك عليه.

والأخلاق المرضيّة، شيخ شيوخ الإسلام والمسلمين، المخصوص بعناية ربّ العالمين، شمس الملّة والحقّ والدنيا والدين، حاجّي محمّد ابن الشيخ الصالح العفيف السعيد المرحوم الشيخ زين الدين عليّ الصائغ تعريفًا القمّيّ مولدًا ومحتدًا -أدام الله فضائلهما، وأفاض على المسلمين بركاتهما- هذا الكتاب، وهو كتاب قواعد الأحكام في مسائل الحلال والحرام، تصنيف المولى الشيخ الإمام الأعظم، شيخ الشيعة، وركن الشريعة، قدوة علماء الأنام، وقبلة العارفين من أهل الإسلام، أفضل المتقدّمين والمتأخّرين، مرجع الحكماء والمتكلّمين، إمام المجتهدين، وارث علوم الأوّلين، ومكمّل نفوس الآخرين، أبي منصور جمال الدين الملّة والحقّ والدنيا والدين، الحسن ابن المولى الشيخ العلّامة السعيد المغفور، سديد الحقّ والدين، يوسف ابن المطهر -قدّس الله نفسه، ونوّر رمسه- من أوّله إلى آخره قراءةً مهذّبةً مرضيّةً تشهد بفضله، وتُنبىء على غزارة علمه، وسأل في أثناء قراءته، وتضاعيف مباحثته عمّا استشكل من فقه الكتاب، فبيّنتُ له ذلك بيانًا كافيًا، وأوضحته إيضاحًا شافيًا، وقد أجزتُ له رواية ذلك وغيره من مصنّفات مصنّفه -طاب ثراه- في العلوم العقليّة والنقليّة، عنّي عن شيخي وإمامي وأستاذي المولى السيّد الفقيه الأعظم، والإمام المعظّم، الجامع بين الأصول والفروع، المدرّس في المعقول والمشروع، وحيد دهره، وفريد عصره، رضي الملّة والحقّ والدنيا والدين، السيّد أبي سعيد حسن بن محمّد بن عبد الله بن الأعرج الحسينيّ -طاب ثراه، وجعل الجنّة مثواه- عن الشيخ المولى الإمام الأعظم، قدوة علماء الأمم، جامع الفضائل النفسانيّة، حاوي العلوم العقليّة والنقليّة، السعيد المرحوم المغفور فخر الملّة والحقّ والدين، خادم المجتهدين، أبي طالب محمّد ابن المولى الشيخ الإمام جمال الحقّ والدنيا والدين أبي منصور الحسن مصنّف الكتاب -قدّس الله نفسه الزكيّة، وأفاض على تربته المراحم الربّانيّة- عن والده مصنّف الكتاب، فليروِ ذلك لمَن شاء وأحبّ، وكتب العبد الفقير عليّ بن الحسن بن محمّد الأسترآباديّ

-بصّره الله بعيوب نفسه، وغفر له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات- وجرى ذلك بالمشهد الشريف الغرويّ -صلوات الله على مشرّفه- في تاريخ يوم الأربعاء رابع ذي القعدة الحرام من سنة أربع عشرة وثمانمائة الهلاليّة الهجريّة النبويّة، والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّد الأنبياء محمّد وآله الطيبين الطاهرين، آمين ربّ العالمين، ربّ اختم بالخير والظفر، بحقّ محمّد وآله خير البشر».

وإنهاء كتبه له في آخر الجزء الثاني من الكتاب، نصّه: «أنهاه أيّده الله تعالى وأدام فضائله قراءةً وبحثًا، وفهمًا وضبطًا -وفّقه الله تعالى وإيّانا لمراضيه، وأعانه وإيّانا على اتّباع أوامره واجتناب نواهيه-، وذلك في مجالس آخرها يوم الأحد خامس عشر ربيع الآخر سنة أربع عشرة وثمانمائة هجريّة، وكتبه العبد الفقير عليّ بن حسن بن محمّد الأسترآباديّ -عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع المؤمنين- والحمد لله ربّ العالمين، وصلواته على محمّد وآله الطاهرين».

فائدة: وكتب محمّد بن الحسن بن محمّد الأسترآباديّ [1] للمجاز المذكور إنهاءين وإجازة على هذه النسخة المذكورة نفسها، **ونصّ ما كتب:**

إنهاءٌ كتبه له في آخر الجزء الأوّل من الكتاب، نصّه: «أنهاه أيّده الله تعالى وأدام فضائله قراءةً وبحثًا، وضبطًا وفهمًا واستشراحًا -وفّقه الله تعالى وإيّانا لاتّباع مراضيه، وانزجار ما يكرهه ونواهيه- وذلك في مجالس متعدّدة آخرها نهار الأربعاء رابع ذي القعدة الحرام -عمّت ميامنه- من سنة أربع عشرة وثمانمائة الهلاليّة الهجريّة. والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمّد وآله أجمعين، وكتبه أضعف عباد الله تعالى محمّد بن الحسن بن محمّد الإسترآباديّ أحسن الله عواقبه بمحمّد وآله أجمعين».

(١) ينظر ترجمته في: طبقات أعلام الشيعة: ١١٦/٦، وهو أخو المترجم المجيز بحسب ما جاء في نسخة رجال ابن داود الحلّي التي ستأتي في الإجازة رقم (٨).

وأجازه في آخر نسخة الكتاب بما نصّه: «قرأ عليّ المولى الشيخ الفقيه، العالم الفاضل الكامل، المحقّق المدقّق، جامع فنون الفضائل، مولانا الأعظم الأفخم، الأمجد الأكرم، جلال الملّة والدين، فضل الله ابن المولى الشيخ الإمام الأعظم، علّامة العلماء في العالم، أفضل فضلاء بني آدم، مقصد السالكين، غياث نفوس العارفين، الجامع بين المعقول والمنقول، والفروع والأصول، ذي النفس القدسيّة، والأخلاق المرضيّة، شيخ شيوخ الإسلام والمسلمين، المخصوص بعناية ربّ العالمين، شمس الملّة والدنيا والدين، حاجّي محمّد ابن الشيخ الصالح العفيف السعيد المرحوم الشيخ زين الدين عليّ الصائغ تعريفًا القمّيّ محتدًا ومولدًا -أدام الله تعالى فضائلهما، وأفاض على المسلمين بركاتهما هذا الكتاب، وهو كتاب قواعد الأحكام في مسائل الحلال والحرام، تصنيف المولى الشيخ الإمام الأعظم، شيخ الشيعة، وركن الشريعة، قبلة الدين، وقدوة العارفين، أفضل المجتهدين، وارث علوم الأوّلين، ومكمّل نفوس الآخرين، أبي منصور جمال الحقّ والملّة والدين، حسن ابن الشيخ الفقيه العالم الكامل سديد الدين، يوسف ابن المطهر الحلّيّ -قدّس الله روحه- قراءةً مهذّبةً مرضيّةً تشهد بفضله، وتدلّ على غزارة علمه، وسأل عن مشكلاته، وبحث عن معضلاته، فحرّرتُ له مسائله، وقررتُ دلائله، وأظهرتُ له فوائده، وبيّنت قواعده، وقد أجزتُ له رواية هذا الكتاب وغيره من مصنّفات مصنّفه من المعقول والمنقول، عنّي عن شيخي وإماميّ وأستاذيّ المولى السيّد الفقيه الأعظم، والإمام المعظّم، رضي الملّة والدين، حسن بن محمّد بن عبد الله بن الأعرج الحسينيّ، عن الشيخ الفقيه الإمام الأعظم، خاتمة المجتهدين، شيخ شيوخ الإسلام والمسلمين، فخر الملّة والحقّ والدين، محمّد ابن مصنّف هذا الكتاب الشيخ جمال الملّة والدين حسن بن يوسف ابن المطهّر -قدّس الله أرواحهم- فليروِ ذلك عنّي لمَن شاء وأحبّ محافظًا لي وله، وكتب ذلك أضعف عباد الله تعالى وأحوجهم إليه محمّد بن الحسن بن محمّد الأسترآباديّ محتدًا ومولدًا، المجاور

بالمشهد الشريف الغرويّ -صلوات الله على مشرّفه- في تاريخ يوم الأربعاء رابع ذي القعدة الحرام من سنة أربع عشرة وثمانمائة الهلاليّة الهجريّة النبويّة، والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله أجمعين، آمين ربّ العالمين»[١].

وإنهاء كتبه له في آخر الجزء الثاني من الكتاب، نصّه: «أنهاه أيّده الله تعالى وأدام فضائله قراءةً وبحثًا، وضبطًا وتقريرًا وفهمًا -وفّقه الله تعالى لمراضيه، وأعانه وإيّانا على اتّباع أوامره واجتناب نواهيه- وذلك في مجالس آخرها يوم الخميس خامس عشرين ربيع الآخر من سنة أربع عشرة وثمانمائة الهلاليّة، وكتب أضعف عباد الله تعالى محمّد بن الحسن بن محمّد الأسترآباديّ أحسن الله تعالى عواقبه بمحمّد وآله أجمعين».

(٦) إجازته لبعض تلامذته، كتبها له بتاريخ سنة ٨٢٠ هـ على نسخة من كتاب (قواعد الأحكام) للعلّامة الحلّيّ (ت ٧٢٦هـ)، والنسخة موجودة في مكتبة جامعة طهران، الرقم ١٨٥٧، ويالأسف أنّ صورتها غير واضحة في فهرس المكتبة، فحرمت من إيرادها هنا[٢].

(٧-١٠) إجازاته الأربع للسيّد عزّ الدين حسن بن حمزة بن محسن الحسينيّ الموسويّ[٣].

الأولى: كتبها له بتاريخ يوم الأحد ٩ جمادى الآخرة سنة ٨٢٨هـ على نسخة من كتاب (الدروس الشرعيّة) للشهيد الأوّل (ت ٧٨٦هـ)، والنسخة موجودة في إحدى مكتبات آل كاشف الغطاء[٤].

---

(١) فهرس مكتبة السيّد المرعشيّ: ٢٥٨/٥، مكتبة العلاّمة الحلّيّ: ١٤٦.

(٢) ينظر: فهرس جامعة طهران: ٤٥٠/٨، فنخا: ٤٣١/٢٥.

(٣) تنظر ترجمته في: رياض العلماء: ٤١١/٣، الذريعة: ٢١١/١ الرقم ١١٠٥، موسوعة طبقات الفقهاء: ٨٩/٩ الرقم ٢٩٠٧.

(٤) ينظر: طبقات أعلام الشيعة: ٨٨/٦، وفيه: إنّ النسخة في مكتبة الشيخ عليّ كاشف الغطاء (صاحب الحصون)، ولم أعثر على ما ذكره رحمه الله في المكتبة المذكورة، بل رأيتُ فيها نسخة من الدروس نُسخت قبل هذا التاريخ المذكور في يوم الثلاثاء ٢٩ جمادي الآخر سنة ٨١٦هـ، وسيأتيك نقض ذلك.

الثانية: كتبها له بتاريخ ١٩ شوّال سنة ٨٢٩هـ في مسجد السيّد جلال بن شرفشاه الحسينيّ (الظاهر أنّه في النجف الأشرف) على نسخة من كتاب (رجال ابن داود الحلّيّ) لابن داود الحلّيّ (حيًّا سنة ٧٠٧هـ)، والنسخة موجودة في مكتبة السيّد المرعشيّ، الرقم ٣٠٣٧، **ونصّ الإجازة:**

«بسم الله الرحمن الرحيم، قرأ عليّ السيّد السّادة (سيّد السّادة- ظ)، منبع السعادة، العالم الفاضل، الكامل الورع، جامع الفضائل من المعقول والمنقول، السيّد عزّ الملّة والدين حسن ابن السيّد المعظّم المكرّم بقيّة نقباء آل عبا السيّد حمزة الحسينيّ -أدام الله سيادته- هذا الكتاب، وهو أسماء الرجال، من أوّله إلى آخره، قراءةً مرضيّةً، وقد أجزت له أن يروي عنّي هذا الكتاب وغيره من كتب أسماء الرجال لمشايخنا مثل كتاب الشيخ أبي جعفر الطوسيّ، وخلاصة الأقوال للشيخ جمال الدين ابن المطهّر وغيرهما، وذلك في مجالس آخرها الرابع عشر من شهر رجب المرجّب سنة تسع وعشرين وثمانمائة، وكتب الفقير إلى الله عليّ بن الحسن بن محمّد الأسترآباديّ، والحمد لله ربّ العالمين، وصلواته وسلامه على محمّد وآله أجمعين»[1].

وفي الذريعة (١٠/١٠٥) بشأن مكان النسخة ما نصّه: «أبو طالب جمال الدين محمّد ابن السيّد عميد الدين عبد المطلب بن أبي الفوارس مجد الدين محمّد بن فخر الدين عليّ الأعرجيّ... وكان هو من العلماء والمشايخ، ويروي عنه الشيخ زين الدين عليّ بن الحسن بن محمّد الأسترآباديّ، كما ذكره الأسترآباديّ فيما كتبه من الإجازة بخطّهِ على ظهر كتاب (الدروس) لكاتبه الذي قرأ بعضه عليه، وهو السيّد حسن بن حمزة بن محسن الموسويّ النجفيّ، وتاريخ تلك الإجازة ٩ ج ٢ سنة ٨٢٨ هـ، ذكر فيها أنّه يروى عن السيّد جمال الدين محمّد ابن السيّد عميد الدين عبد المطلب الحسينيّ الأعرجيّ، ويروي السيّد جمال الدين عن ابن خال والده الشيخ فخر الدين ابن العلّامة الحلّيّ، رأيت نسخة (الدروس) عند الشيخ عليّ ابن الشيخ محمّد رضا بن هادي بن عبّاس بن عليّ ابن الشيخ كاشف الغطاء جعفر».

وقال في (١٣/٢٤٢) بشأن مكان النسخة أيضًا إنّها موجودة في مكتبة الشيخ هادي كاشف الغطاء.

أقول: سألت عن النسخة هذه فقيل لي: إنّ فهرسة كتب المكتبة غير تامّة، وهي غير موجودة في المفهرس منها.

(١) فهرس مكتبة السيّد المرعشيّ: ٨/٢٣٨.

الثالثة: إجازته برواية ستة أحاديث من كتاب (الخصال) للشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) على النسخة سابقة الذكر -رجال ابن داود الحلّيّ- وهي غير مؤرّخة، **ونص الأحاديث والإجازة:**

[١] [وفي الخصال:] عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ما من مؤمن يقترف في يوم وليلة أربعين كبيرة فيقول وهو نادم: (أستغفر الله الذي لا إله إلّا هو الحيّ القيوم، بديع السماوات والأرض، ذا الجلال والإكرام، وأسأله أن يتوب عليّ)، إلّا غفرها الله له، ثمّ قال: ولا خير فيمن يقارف في كلّ يوم وليلة أربعين كبيرة»[(١)].

[٢] وفيه (لا تُسلِّم على اثني عشر): عن جعفر بن محمّد، عن أبيه عليهما السلام قال: «لا تُسلِّموا على اليهود، ولا على النصارى، ولا على المجوس، ولا على عبدة الأوثان، ولا على موائد شُرب الخمر، ولا على صاحب الشطرنج والنرد، ولا على المخنّث، ولا على الشاعر الذي يقذف المحصنات، ولا على المصلِّي -وذلك؛ لأنّ المُصلِّي لا يستطيع أن يردّ السلام، لأنّ التسليم من المُسلم تطوّع، والردّ عليه فريضة-، ولا على آكل الربا، ولا على رجل جالس على غائط، ولا على الذي في الحمام، ولا على الفاسق المعلن بفسقه»[(٢)].

[٣] [وفيه] أيضًا (أسماء زمزم أحد عشر): عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أسماء زمزم: ركضة جبرئيل، وحفيرة إسماعيل، وحفيرة عبد المطلب، وزمزم، وبرة، والمضمونة، والرواء، وشبعة، وطعام، [و]مطعم، وشفاء سقم»[(٣)].

[٤] (ثلاثة لا يسلِّمون): عن الصادق عليه السلام قال: «ثلاثة لا يسلِّمون: الماشي

(١) الخصال: ٥٤٠، ح١٢.

(٢) الخصال: ٤٨٤، ح٥٧.

(٣) الخصال: ٤٥٥، ح٣.

مع جنازة، والماشي إلى الجمعة، وفي بيت حجام (الحمام -ظ)»[١].

[٥] خير الناس ثلاثة: عن [ابن] المنكدر بإسناده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «خيركم من أطعم الطعام، وأفشى السلام، وصلّى والناس نيّام»[٢].

[٦] ثلاث من سنن المرسلين: عن عليّ بن الحكم رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال: «ثلاث من سنن المرسلين: العطر، وإحفاء الشعر، وكثرة الطروقة»[٣].

أجزت للسيّد عزّ الدين بأن يروي عنّي هذه الأحاديث، وكتب عليّ بن الحسن بن محمّد الأسترآباديّ.

الرابعة: كتبها له بتاريخ يوم الأحد ٢١ شعبان سنة ٨٣٣هـ، على نسخة من كتاب (تحرير الأحكام) للعلّامة الحلّيّ (ت ٧٢٦هـ)، والنسخة والإجازة رآهما الميرزا عبد الله الأفنديّ، وقال إنّه ذكر الإجازة في ترجمته[٤]، ولكن ترجمته في المطبوع من الكتاب خلت من الإجازة، بل ذكر إجازة السيّد عزّ الدين حسن بن حمزة بن محسن الحسينيّ الموسويّ لتلميذه السيّد المرتضى جلال الدين عبد عليّ بن محمّد بن أبي هاشم بن زكي الدين يحيى بن محمّد بن عليّ بن أبي هاشم الحسينيّ عند ترجمة تلميذه هذا، وذكر في ضمن الإجازة روايته عن الأسترآباديّ[٥]، فلاحظ.

وذكر الأفنديّ أنّ تاريخ إجازة الأسترآباديّ له كان في يوم الخميس شهر ربيع الأوّل سنة ٨٢٠ هـ، وهذا لا يصحّ، لأنّ تاريخ إنهاء كتابة النسخة كان في ٢٥ شهر ربيع الآخر سنة ٨٣٣هـ كما صرّح هو في (١٥٦/٣) من رياض العلماء، وكما موجود

(١) الخصال: ٩١، ح٣١.

(٢) الخصال: ٩١، ح٣٢.

(٣) لخصال: ٩٢، ح٣٤.

(٤) ينظر: رياض العلماء: ٤١١/٣، الذريعة: ٢١١/١ الرقم ١١٠٥.

(٥) ينظر: رياض العلماء: ٣/ ١٥٣- ١٥٧.

على النسخة، فلاحظ.

نعم النسخة -تحرير الأحكام- اليوم موجودة في مكتبة السيّد المرعشيّ، الرقم ٩١٥، وفيها إجازة الأسترآباديّ، ولكنّ ويالالأسف لم توضع صورتها في آخر الفهرس، فحرمت من إيرادها هنا[١].

(١١) إنهاء كتبه لبعض تلامذته، كتبه له بتاريخ يوم الأربعاء ٦ شعبان سنة ٨٢٤هـ على نسخة من كتاب (قواعد الأحكام) للعلّامة الحلّيّ (ت ٧٢٦هـ)، والنسخة موجودة في مكتبة مجلس الشورى، الرقم ٨٢٤٩، **ونصّ الإنهاء:**

«أنهاه -أيّده الله تعالى وأدام فضائله- قراءةً وبحثًا، واستشراحًا وضبطًا -وفّقه الله تعالى وإيّانا لمراضيه، وأعانه وإيّانا على اتّباع أوامره واجتناب نواهيه- وذلك في مجالس آخرها يوم الأربعاء سادس شهر شعبان-عمّت ميامنه- من سنة أربع وعشرين وثمانمائة. وكتبه الفقير إلى الله الغني عليّ بن الحسن بن محمّد الأسترآباديّ حامدًا لله، ومصلّيًا على رسوله محمّد وآله الطاهرين، ومسلّمًا تسليمًا».

والظاهر أنّ الإجازة هذه هي لناسخ الكتاب محمّد بن محمّد بن حسن بن أيوب العامليّ الذي كتب النسخة بتاريخ ٢٥ شهر رمضان سنة ٨٢٣هـ[٢].

(١٢) إجازته للسيّد نظام الدين تركة ابن السيّد تاج الدين ابن السيّد جلال الدين عبد الله بن أبي الحسين الحسينيّ، كتبها له بتاريخ يوم الجمعة ١٤ صفر سنة ٨٢٧هـ على نسخة من كتاب (إرشاد الأذهان) للعلّامة الحلّيّ (ت ٧٢٦هـ)، والنسخة

---

(١) ينظر: فهرس مكتبة السيّد المرعشيّ: ١٠٤/٣، وفي مكتبة العلاّمة الحلّيّ ما نصّه: «مخطوطة كتبها حسن بن عليّ بن حسن النجار وفرغ منها في ٢٥ ربيع الآخر سنة ٨٣٣ هـ، ثمّ قرأها على زين الدين عليّ بن الحسن الأسترآباديّ فكتب له الإنهاء في يوم الأحد ٢١ شعبان سنة ٨٣٣ هـ، وفيها الإنهاء بخطّ حسن بن عليّ بن محسن النجفيّ في بغداد في مكانين، وإنهاء بخطّ حسن بن حمزة بن محسن الحسينيّ الموسويّ في١٤ شهر رمضان سنة ٨٣٦ هـ، وهي في مكتبة السيّد المرعشيّ العامة في قم رقم ٩١٥، ذكرت في فهرسها: ٣/ ١٠٤».

(٢) ينظر: فهرس مكتبة مجلس الشورى: ٢٧/٢- ٢٩، فنخا: ٤٣٢/٢٥.

والإجازة رآها الميرزا عبد الله الأفنديّ، وقال إنّه ذكر الإجازة في ترجمته، ولكن لا أثر للترجمة اليوم في المطبوع من الكتاب[١].

(١٣-١٤) إنهاءان كتبهما لبعض تلاميذه على نسخة من كتاب (رجال ابن داود) وقد رآها الأفنديّ في قصبة دهخوارقان من أعمال تبريز، **ونصّ ما كتبه بخطّه على النصف الأوّل من الكتاب:**

«أنهاه -أيّده الله تعالى وأبقاه- من أوّله إلى هنا قراءةً مرضيّةً، وذلك في مجالس آخرها يوم العشرين من شهر جمادى الآخرة سنة سبع وعشرين وثمانمائة. وكتبه العبد الفقير عليّ بن الحسن بن محمّد الأسترآباديّ، وصلّى الله على محمّد وآله».

وكتب على النصف الآخر منه ما نصّه: «أنهاه أيّده الله وأسعده قراءةً مرضيّةً، وذلك في مجالس آخرها يوم الثاني عشر من شهر رجب المرجّب سنة تسع وعشرين وثمانمائة. وكتبه عليّ بن الحسن ابن محمّد الأسترآباديّ»[٢].

(١٥) إجازته لشهاب الدين أحمد بن (علاء الدين السعيد المغفور عرفة) ابن أحمد بن محمّد العماريّ النيليّ[٣]، كتبها له بتاريخ ١٤ شهر ربيع الآخر سنة ٨٣٠هـ على نسخة من كتاب (الدروس الشرعيّة) للشهيد الأوّل (ت ٧٨٦هـ)، ومصوّرة النسخة موجودة في مكتبة السيّد المرعشيّ، الرقم ٨٥٣ (مصوّرات)، ولكنّ ويالللأسف لم توضع صورتها في آخر الفهرس، فحرمت من إيرادها هنا[٤].

(١٦-١٧) إنهاءان كتبهما للسيّد سلطان بن الحسن الحسنيّ (الحسينيّ) القمّيّ[٥]،

(١) ينظر: رياض العلماء: ٤١١/٣، الذريعة: ٢١١/١ الرقم ١١٠٤.

(٢) رياض العلماء: ٤١٢/٣، الذريعة: ٢١١/١ الرقم ١١٠٣.

(٣) غير مترجم في طبقات أعلام الشيعة، فهو ممّا يُستدرك عليه.

(٤) ينظر: فنخا: ٥٢٤/١٤.

(٥) تنظر ترجمته في: طبقات أعلام الشيعة: ٦٢/٦- ٦٣، موسوعة طبقات الفقهاء:١١٠/٩ الرقم ٢٩٢٢.

المجاور بالنجف الأشرف بتاريخ سنة ٨٣٣ هـ على نسخة من كتاب (تحرير الأحكام) للعلّامة الحلّيّ (ت٧٢٦هـ)[١]، كتبها السيّد سلطان بتاريخ أوائل شهر ذي القعدة سنة ٨٣٢هـ تذكرة للأخ العالم السيّد شمس الدين محمّد الأسترآباديّ، والنسخة موجودة في مكتبة الآستانة الرضويّة، الرقم ٢٢٧٧، **والإنهاء الأوّل كتبه في آخر الجزء الأوّل، ونصّه:**

«أنهاه -أدام الله سيادته، وعظّم أجره- من أوّله إلى هنا -وهو آخر الجزء الأوّل- قراءةً مرضيّةً مهذبةً، كتبه عليّ بن الحسن الأسترآباديّ في تاريخ يوم الخميس ثالث شعبان -عمّت ميامنه- سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة هجريّة، وصلّى الله على محمّد وآله».

والإنهاء الثاني كتبه في آخر الجزء الثاني، ونصّه:«أنهاه أدام الله ... من أوّله إلى آخره قراءةً مرضيّةً ...إدراكه [في] مجالس آخرها يوم الاثنين ثامن وعشرين ذي الحجّة الحرام من سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة هجريّة، كتبه الفقير إلى الله عليّ بن الحسن الأسترآباديّ، وصلّى الله على محمّد وآله أجمعين»[٢].

وقد وقفنا على إنهاء نسخه لكتاب (إيضاح الفوائد في شرح مشكلات القواعد) لفخر الدين محمّد بن الحسن ابن المطهر الحلّيّ (ت ٧٧١هـ) بتاريخ ليلة الثلاثاء ١١ربيع الآخر سنة (٨٠٠) للهجرة، والنسخة موجودة في مكتبة مقبرة محمّد بن هلال في آران من قرى كاشان برقم (٤٢).

(١) الذريعة: ٢١١/١ الرقم ١١٠٦.

(٢) فهرس مخطوطات مكتبة الآستانة الرضويّة: ٢١٨/٤١.

المصادر والمراجع

١. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: الشيخ آقا بزرگ الطهرانيّ (ت١٣٨٩ه)، نشر: دار الأضواء، بيروت، ط٣، ١٤٠٣ه.

٢. رياض العلماء وحياض الفضلاء: الأفندي، الميرزا عبد الله الأصفهانيّ (ق ١٢)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ الأشكوريّ، نشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ، (د.ت)، (د.م)، ١٤١٥ه.

٣. طبقات أعلام الشيعة: الشيخ آقا بزرگ الطهرانيّ (ت١٣٨٩ه)، نشر: دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط ١، أوفسيت، ١٤٣٠ه.

٤. فهرس مخطوطات المحقّق الحلّيّ قدس سره في مكتبة الإمام الحكيم العامّة، إعداد وفهرسة: أحمد عليّ مجيد الحلّيّ، قيد الطبع.

٥. فهرس نسخه هاى خطى كتابخانه عمومى آية الله العظمى نجفى مرعشى: السيّدأحمد الحسينيّ، نشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ، عدّة أعداد، (د.ط)، (د.ت).

٦. فهرست نسخة هاى خطى كتابخانه مركزى دانشكاه تهران، مؤسسة انتشارات وچاپ دانشكاه تهران، (د.ط)، ١٣٥٧ش.

٧. فهرستگان نسخه هاى خطى إيران (فنخا): إعداد واهتمام: مصطفى درايتى، نشر: المكتبة الوطنيّة في إيران، طهران، ط١، ١٣٩٠ ش.

٨. فهرستواره دستنوشتهاى إيران (دنا): اهتمام: مصطفى درايتي، نشر: مكتبة مجلس الشورى، طهران، ط١، ١٣٨٩ ش.

٩. مكتبة العلّامة الحلّيّ: المحقّق الطباطبائيّ، السيّد عبد العزيز الطباطبائيّ (ت ١٤١٦ه)، إعداد ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قمّ المقدّسة، (د.ط)، ١٤١٦ ه.

١٠. موسوعة طبقات الفقهاء: الشيخ السبحانيّ ومجموعة من الباحثين، نشر: مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، قمّ المقدّسة، ط١، ١٤١٨ه.

ملحق بالبحث

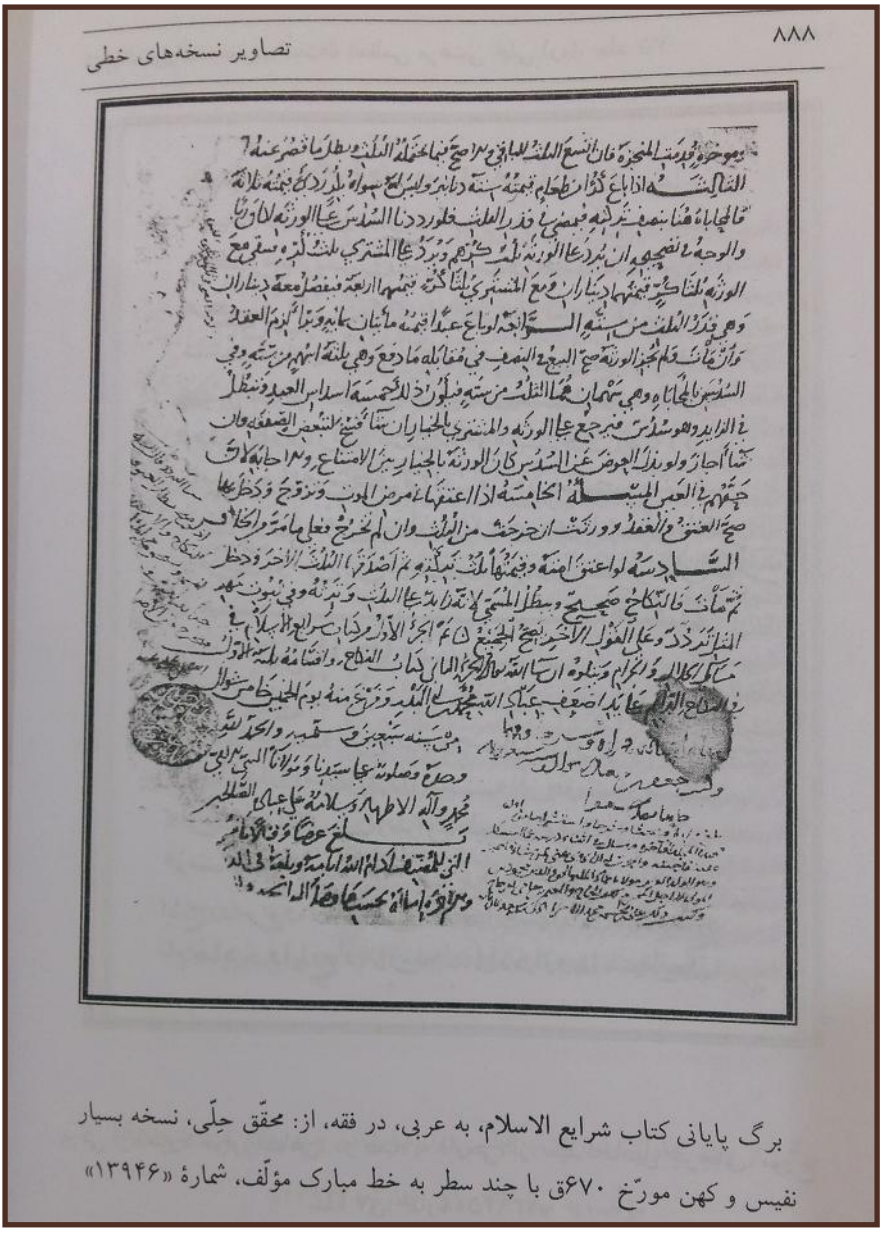

برگ پایانی کتاب شرایع الاسلام، به عربی، در فقه، از: محقّق حِلّی، نسخه بسیار نفیس و کهن مورّخ ۶۷۰ق با چند سطر به خط مبارک مؤلّف، شمارهٔ «۱۳۹۴۶»

صورة الإجازة ذات الرقم (١)

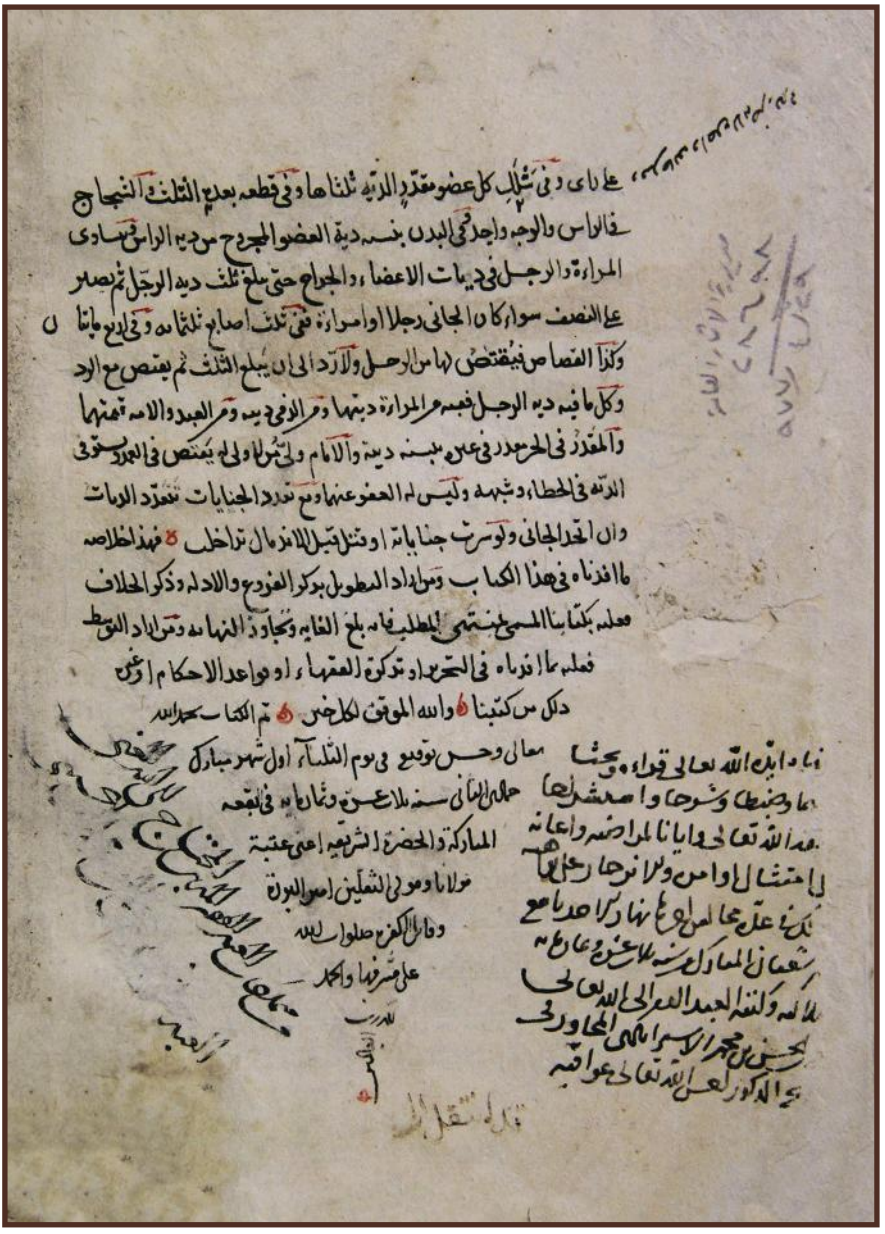

صورة الإنهاء ذي الرقم (٢)

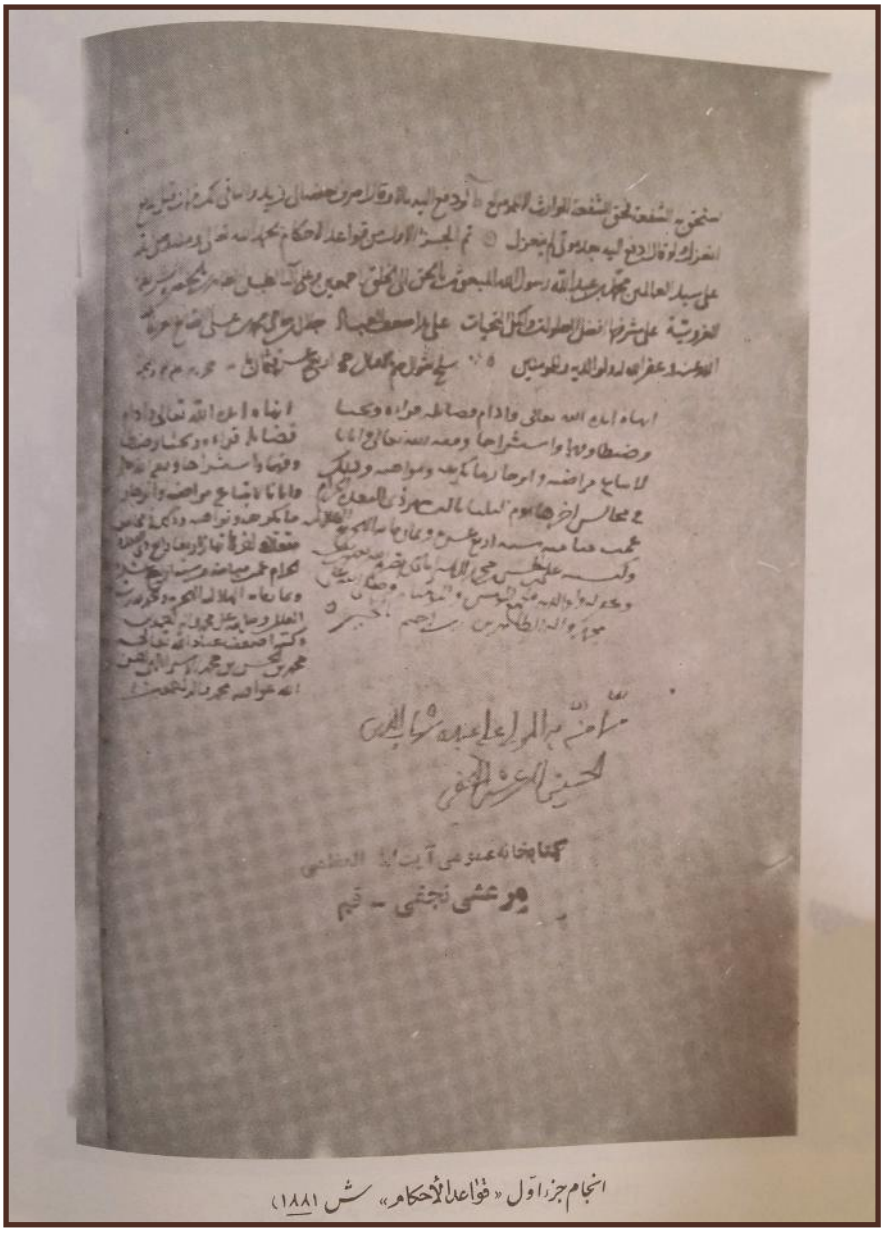

انجام جزء اوّل «قواعد الأحكام» ش ١٨٨١

صورة الإنهاء ذي الرقم (٣)

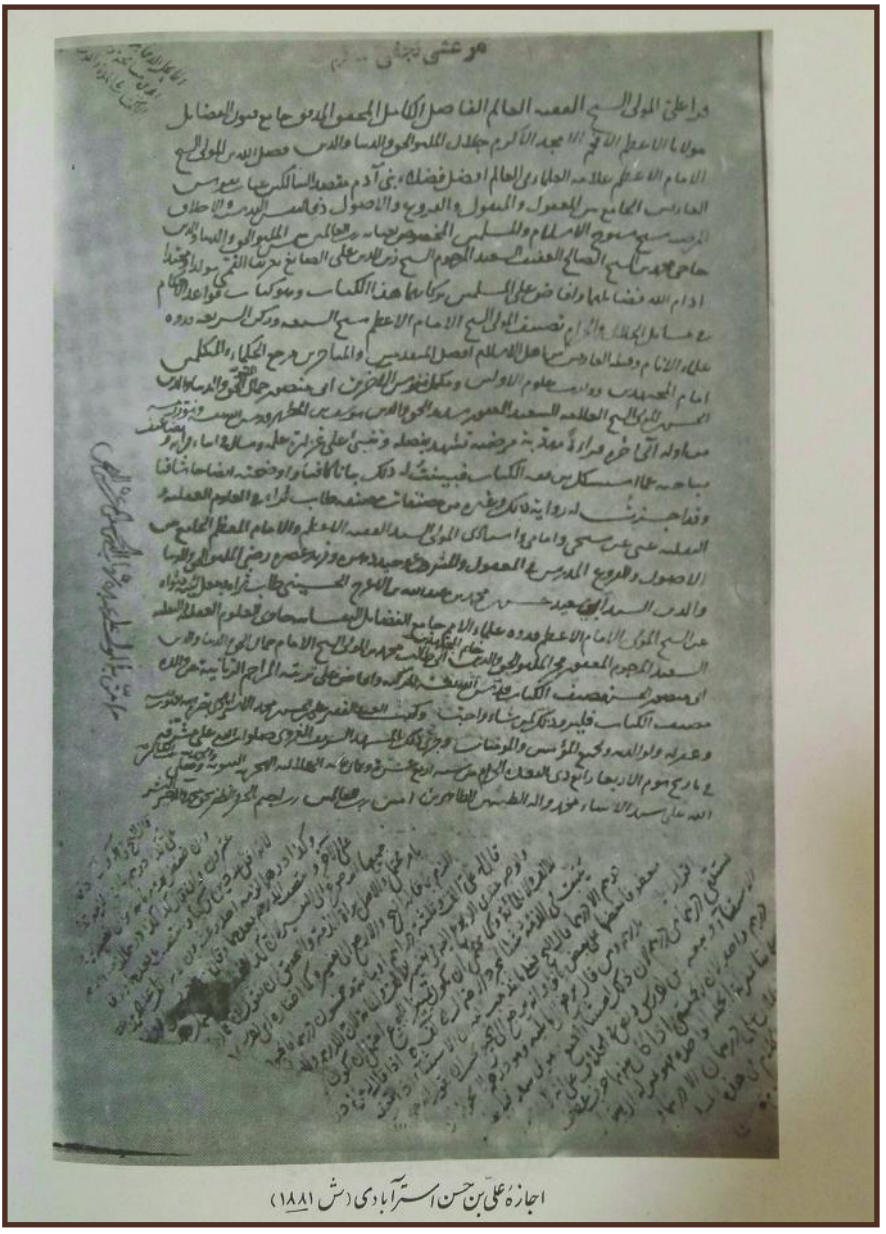

اجازۂ علی بن حسن استرآبادی (ش ۱۸۸۱)

صورة الإجازة ذات الرقم (٤)

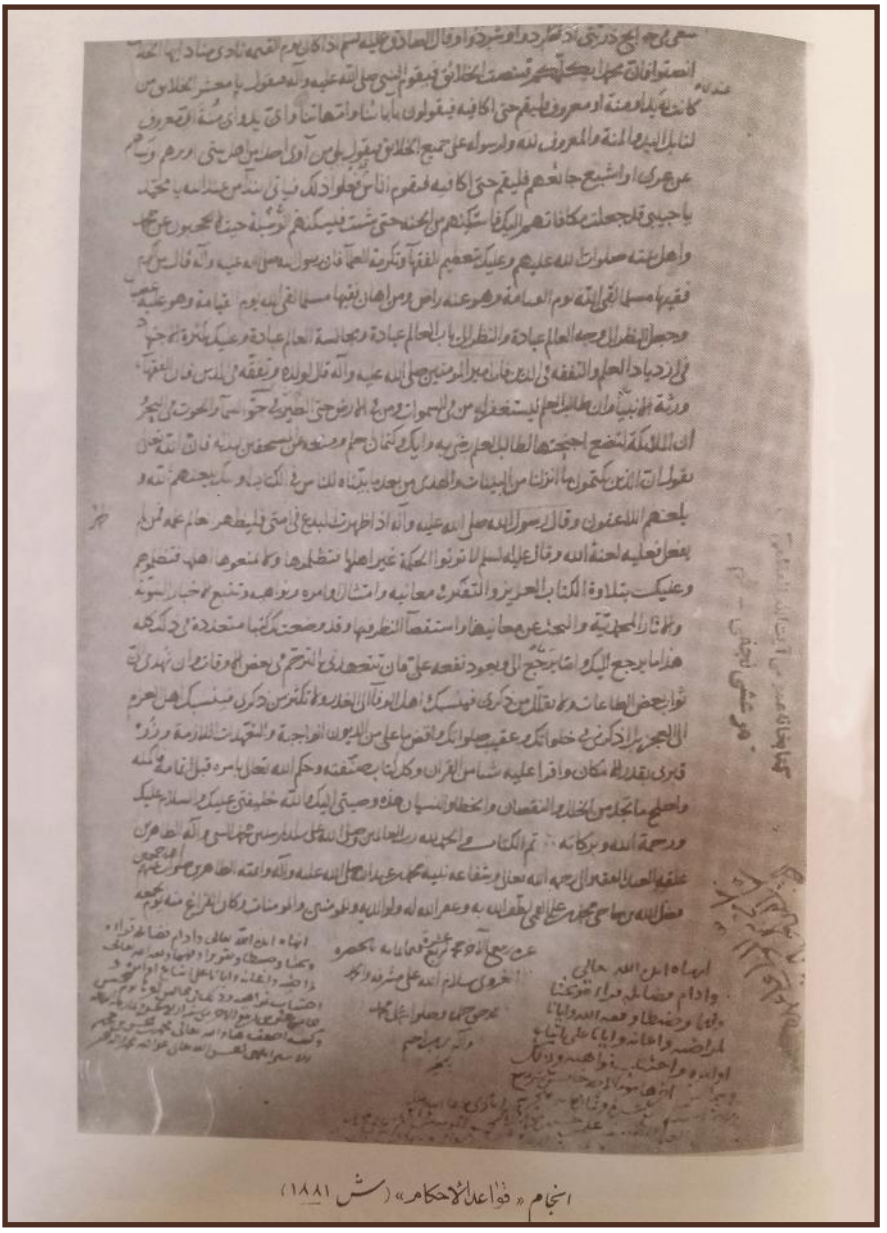

انجام «قواعد الأحكام» (ش ١٨٨١)

صورة الإنهاء ذي الرقم (٥)

صورة الإجازة ذات الرقم (٨)

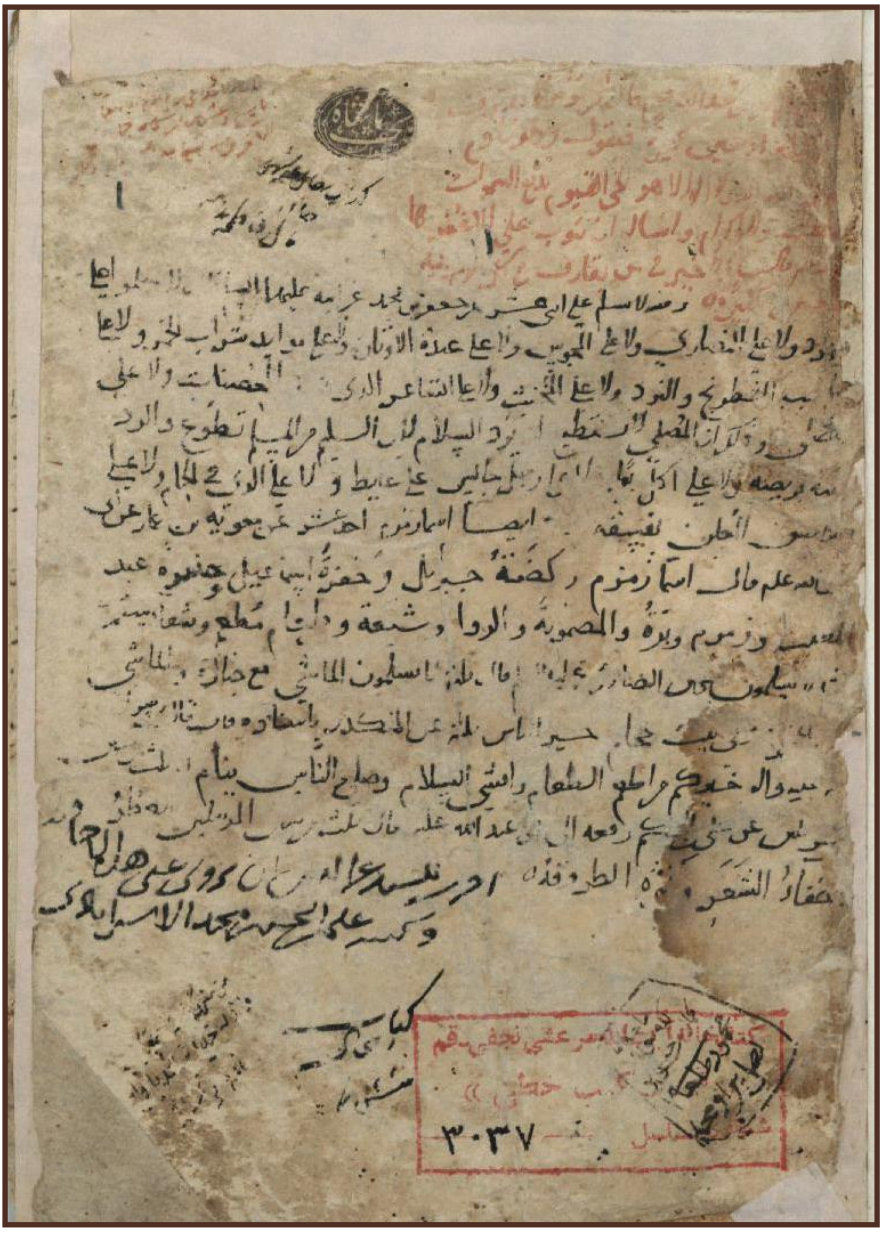

صورة الإجازة ذات الرقم (٩)

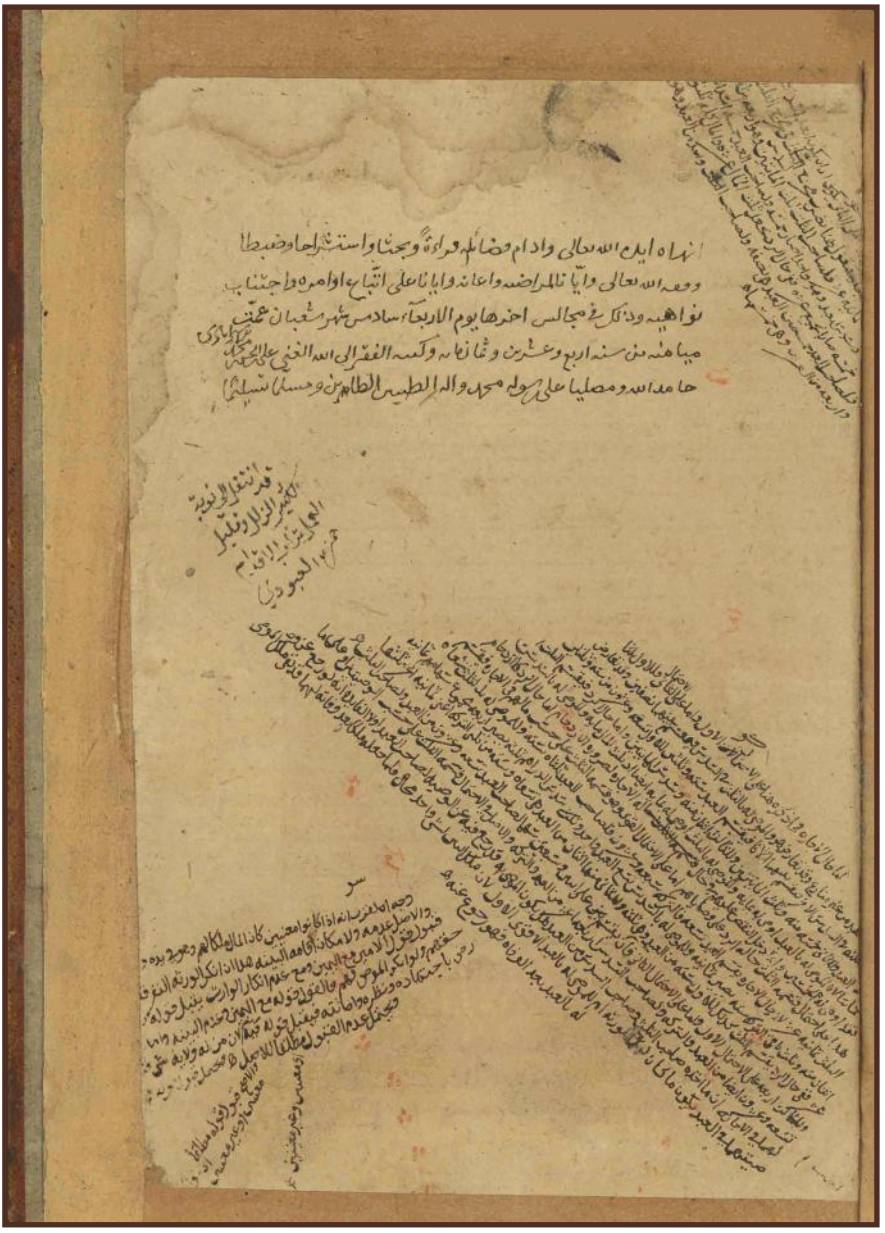

صورة الإجازة ذات الرقم (١٠)

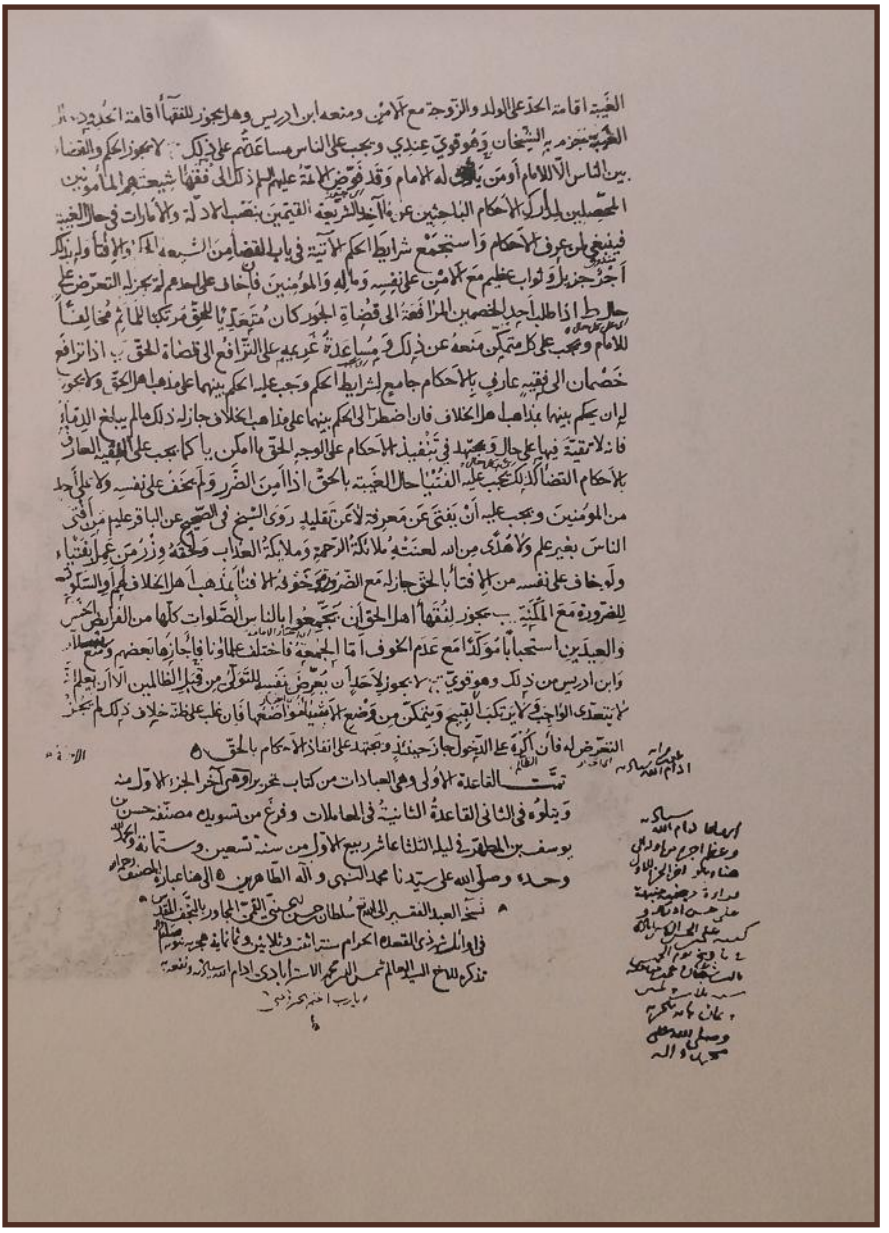

صورة الإنهاء ذي الرقم (١٥)

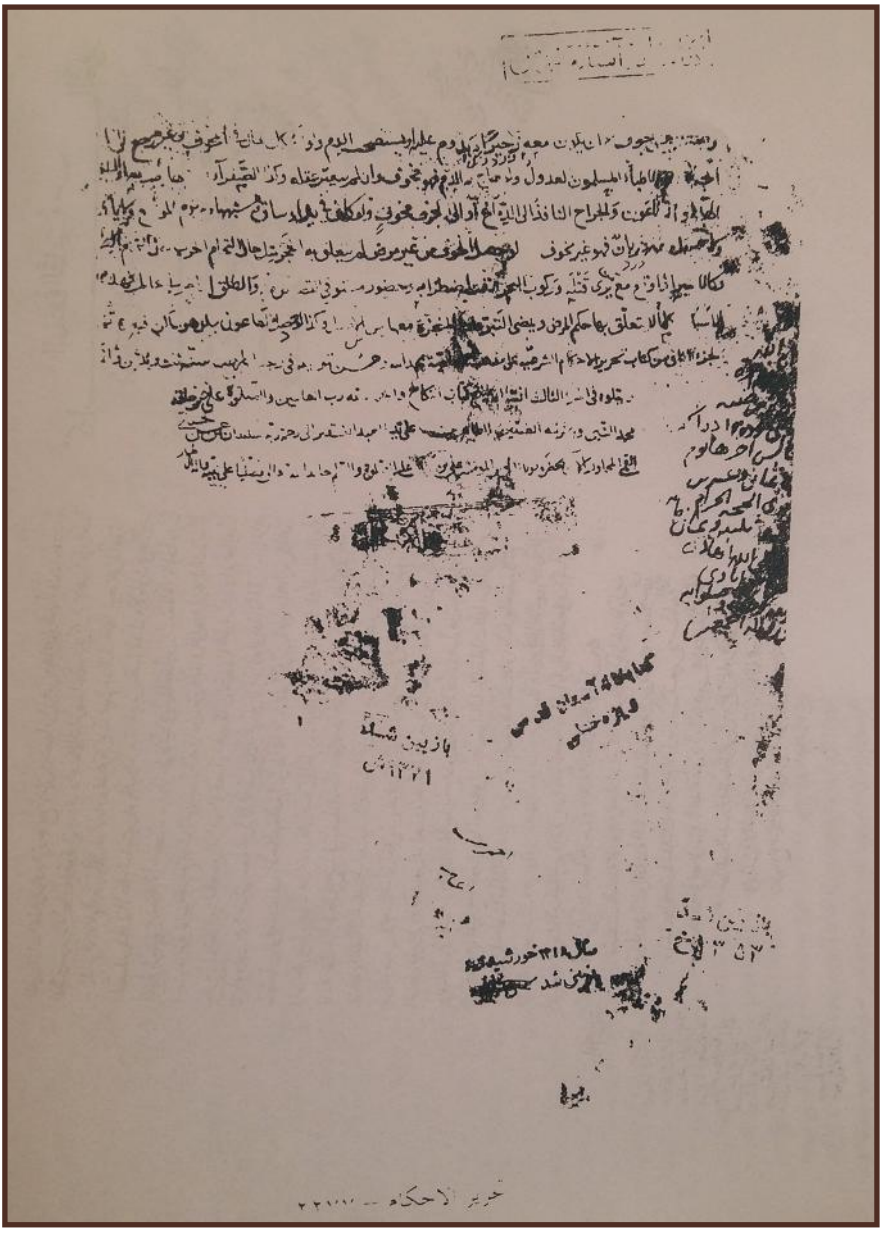

صورة الإنهاء ذي الرقم (١٦)

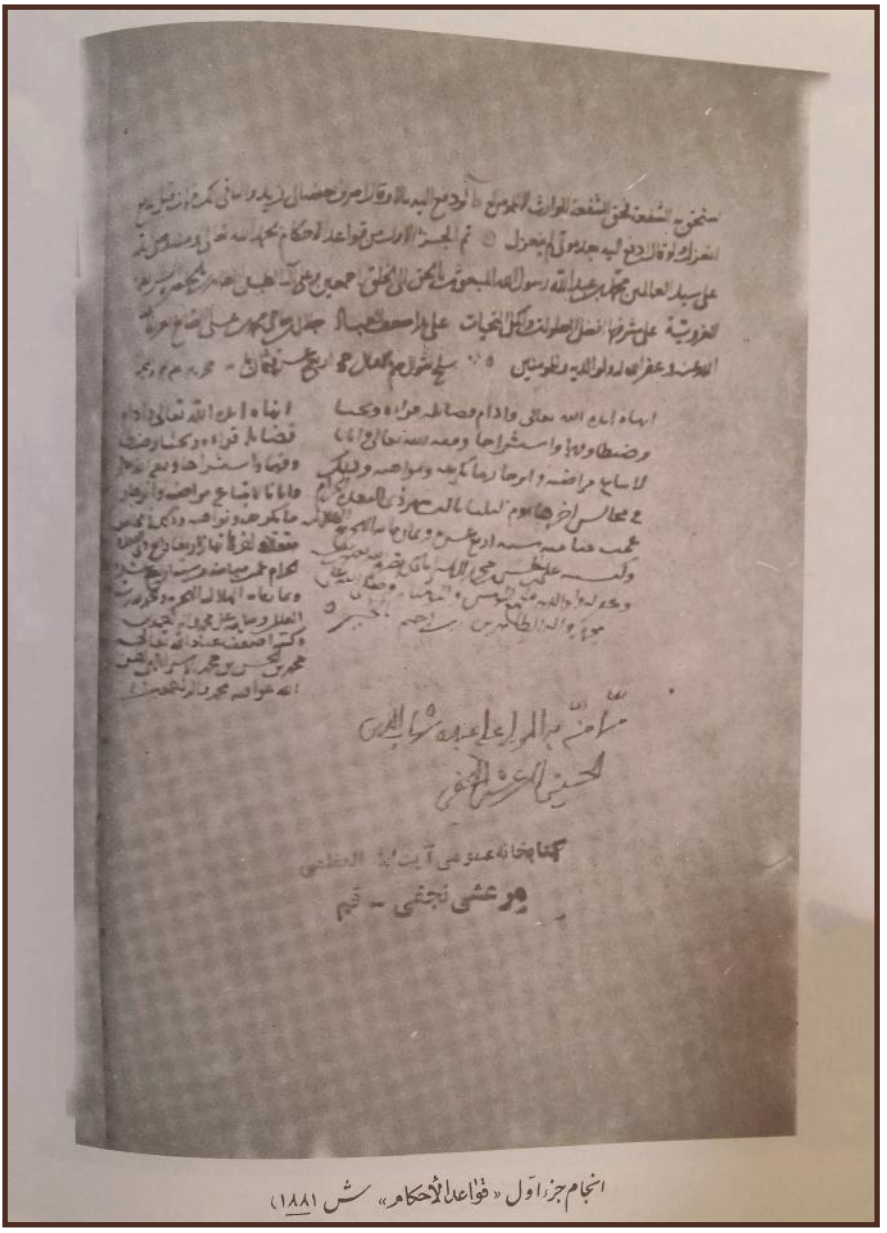

انجام جزء اوّل «قواعد الأحكام» ش ١٨٨١

إنهاء أخ الاسترابادي لفضل الله الصائغ القمي

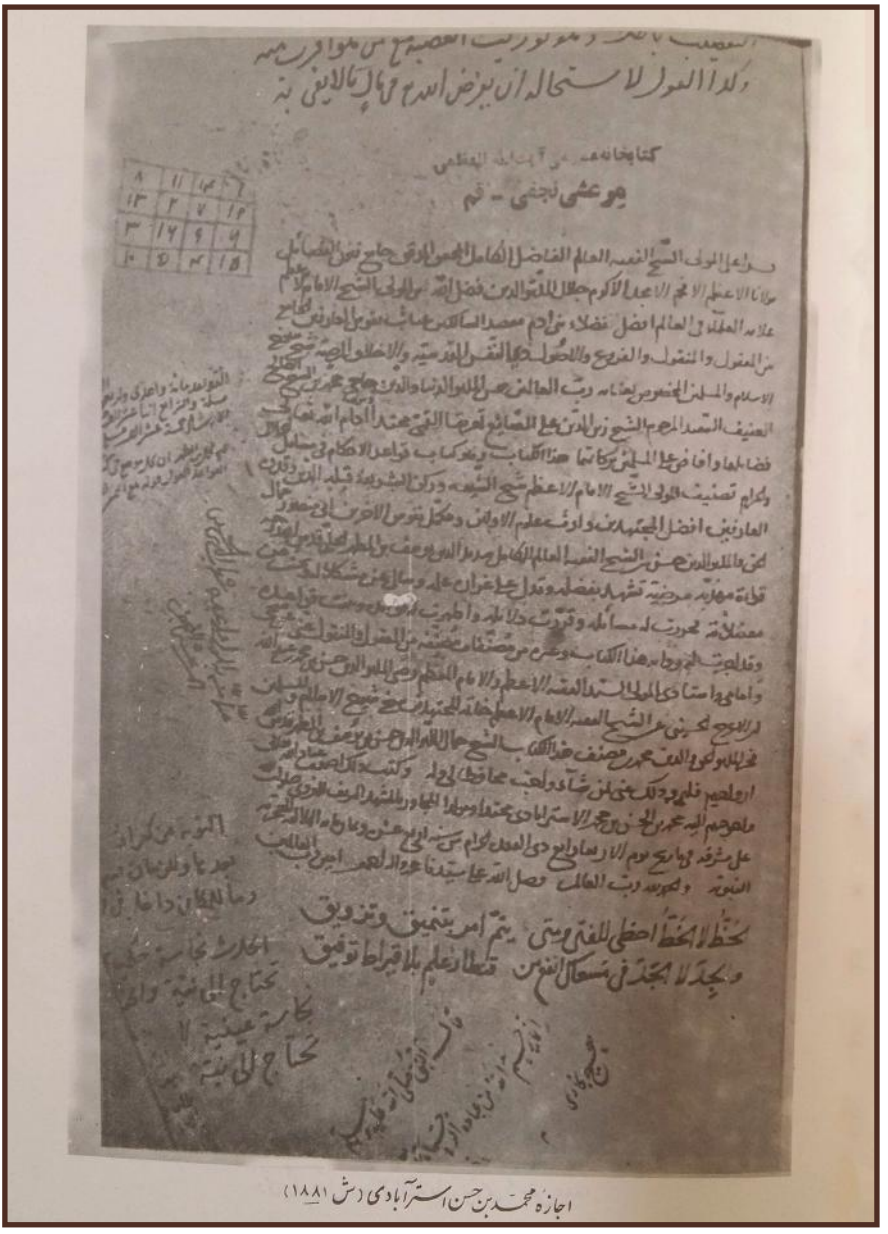

اجازه محمد بن حسن استرآبادی (ش ۱۸۸۱)

إنهاء أخ الاسترابادي لفضل الله الصائغ القمي

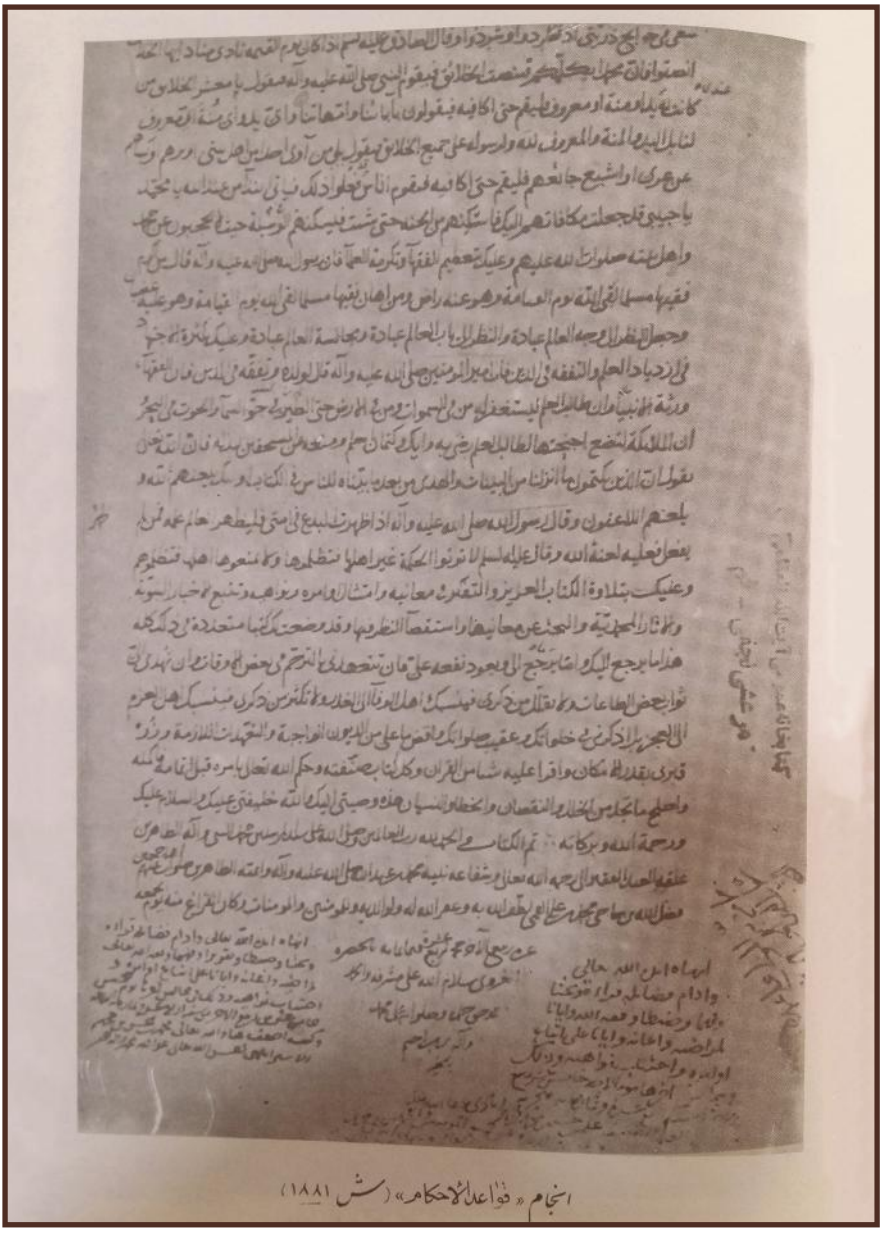

انجام «قواعد الأحكام» (ش ١٨٨١)

إنهاء أخ الاسترابادي لفضل الله الصائغ القمي

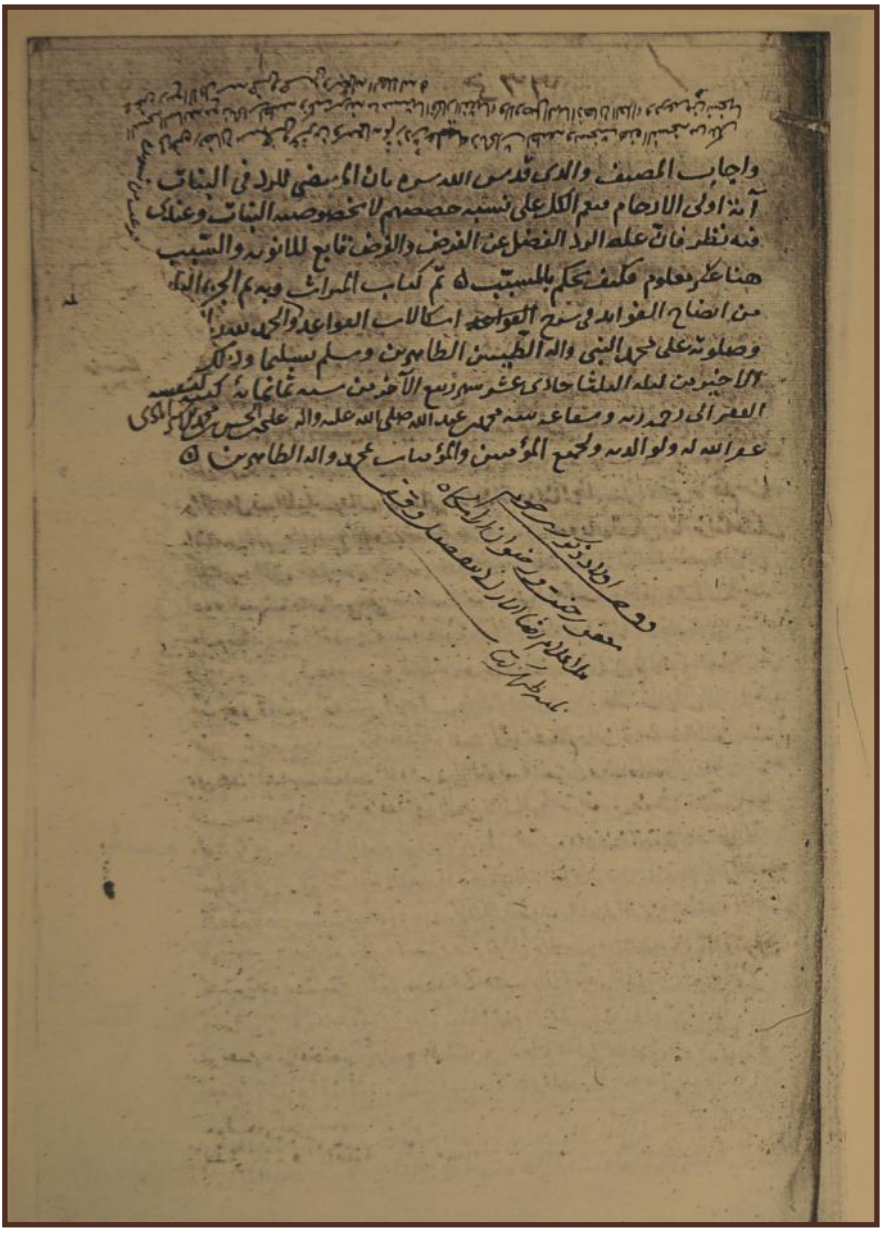

صورة إنهاء كتاب (إيضاح الفوائد) بخط الاسترابادي

مخطوطات إدارية ومالية من الأرشيف العثمانيّ عن مدينة آلتون كوبري في العهد العثمانيّ الأخير (١٢٥٠-١٣٢٧هـ)

Administrative and Financial Manuscripts from the Ottoman Archives of Alton Kobri In the Last Ottoman Period (1250-1327 AH)

المدرس المساعد أشرف سعدون طه اورج

جامعة غازي عنتاب الحكومية

تركيا

Assistant Lecturer. Ashraf Saadoun Taha Urg

Gazi Antep Governmental University

Turkey

الملخّص

تقع مدينة آلتون كوبري شمال مركز محافظة كركوك نحو حوالي أربعين كم، وموقعها المتميّز يزداد أهميةً إذا ما عرفنا أنَّها تقع على نقطة الوصل بين أهم المدن الكبيرة للمنطقة: (كركوك- أربيل- الموصل- السليمانية)، وعلى نهر الزاب الصغير تحديداً.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان طبيعة المراسلات الإدارية والمالية ودقّتها في تثبيت الإجراءات المصرفية والمحاسَبة؛ من أجل ضمان عدم هدر المال العام، وسلامة الحقوق المالية الشخصية والعامة على حدٍّ سواء؛ لينعكس بذلك على واقع الأداء الحكوميّ في العهد العثمانيّ الأخير من خلال الإشراف على تسيير أمور الدولة ومؤسساتها.

تعتني الدراسةُ بعرض مجموعةٍ من الوثائق الخاصة بجوانبَ من الإجراءات والمراسلات المالية بين الإدارة المحلية في آلتون كوبري وولاية الموصل والباب العالي في إسطنبول، على أساس أنّ آلتون كوبري كانت قضاءً تابعاً لولاية الموصل.

إنّ أغلب الوثائق المعروضة ستتيح لنا الفرصة لمعرفة قيم رواتب المديرين وموظفي الدولة ومبالغها بشكلٍ عام، وتحديد التخصيصات المالية من قِبَل الحكومة، وتحديد مبالغ التعويضات الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تُلحق الضرر بالمباني والمؤسسات الحكومية، وكيفية صرف هذه المبالغ، والتعامل مع التخصيصات بحذرٍ شديد، بعيداً عن الاختلاس والمماطلة في إجراءات الصرف والمتابعة.

وفي ضوء ما سبق ستتضمن الدراسة نبذةً جغرافية وتاريخيّة عن مدينة آلتون كوبري، وعرض خمس وثائق من العهد العثماني الأخير تخصّ الشؤون الإدارية والمالية وتحليلها.

Abstract

The city of Alton Kobri which lies at the north of the center of the province of Kirkuk is about forty kilometers. Its noticeable location is increasingly important if we know that it is located in the link between the most important cities of the region: (Kirkuk - Erbil - Mosul - Sulaymaniyah), and on the small Zab River specifically.

The objective of this study is to explain the nature of administrative and financial correspondence and its accuracy in the installation of banking procedures and accounting in order to ensure that public money is not wasted and the integrity of personal and public financial rights is reflected in the performance of the government in the last Ottoman period through supervision of the conduct of the affairs of the State and its institutions.

The study is concerned with the presentation of a set of documents on aspects of the procedures and correspondence between the local administration in Alton Kobri and the state of Mosul and the High Gate in Istanbul, considering that Alton Kobri was a district of Mosul.

Most of the presented documents will give us an opportunity to know the values of salaries of managers and the state of employees in general, to determine financial allocations by the government, to determine the amounts of compensation resulting from natural disasters that affect the buildings and governmental institutions, and how to spend these amounts and deal with allocations with great caution with specializations very carefully, away from embezzlement and procrastination in the procedures of exchange and follow-up.

In light of the above, the study will include a geographical and historical profile of the city of Alton Kobri, and the presentation of five manuscripts from the last Ottoman period related to administrative and financial affairs and analyzing them.

المقدمة

تقع مدينة آلتون كوبري شمال مركز محافظة كركوك بحوالي ٤٠ كم، وبالقرب منها مراكز سكنية أصغر، مثل ناحية (قوش ته به)، و(شوان)، وموقعها المتميّز يزداد أهمية إذا ما عرفنا أنّها تقع على نقطة الوصل بين أهم المدن الكبيرة للمنطقة: (كركوك- أربيل- الموصل- السليمانية)، وعلى نهر الزاب الصغير تحديداً.

الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان طبيعة المراسلات الإدارية والمالية ودقتها في تثبيت الإجراءات المصرفية والمحاسبة من أجل ضمان عدم هدر المال العام، وسلامة الحقوق المالية الشخصية والعامة على حدّ سواء؛ لينعكس بذلك على واقع الأداء الحكوميّ في العهد العثمانيّ الأخير من خلال الإشراف على تسيير أمور الدولة ومؤسساتها.

عناصر الدراسة

تعتني الدراسة بعرض مجموعة من الوثائق الخاصة بجوانب من الإجراءات والمراسلات المالية بين الإدارة المحلية في آلتون كوبري وولاية الموصل والباب العالي في اسطنبول على أساس أنّ آلتون كوبري كانت قضاءً تابعاً لولاية الموصل.

إنّ أغلب الوثائق المعروضة ستتيح لنا الفرصة لمعرفة قيم رواتب المديرين وموظفي الدولة ومبالغها بشكل عام، وتحديد التخصيصات المالية من قبل الحكومة، وتحديد مبالغ التعويضات الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تُلحق الضرر بالمباني والمؤسسات الحكومية، وكيفية صرف هذه المبالغ، والتعامل مع التخصيصات بحذر شديد بعيداً عن الاختلاس والمماطلة في إجراءات الصرف والمتابعة.

وفي ضوء ما سبق ستكون الدراسة وفق العناصر والعناوين الآتية:

- نبذة جغرافية وتاريخية عن مدينة آلتون كوبري
- عرض خمس وثائق من العهد العثماني الأخير تخصّ الشؤون الإدارية والمالية وتحليلها.

المطلب الأول

نبذة جغرافية وتاريخية عن مدينة آلتون كوبري

تعدّ مدينة آلتون كوبري حلقة وصل في الجغرافيا والتاريخ والثقافة والتراث والأدب؛ لذا فإنّ أيّ دراسة تخصّ المدينة لابدّ من أن توضّح جوانب من المعطيات الجغرافية والتاريخية للمدينة.

الموقع الجغرافي لمدينة آلتون كوبري

لقد كانت مدينة آلتون كوبري قبل عشرينيات القرن الماضي قرية صغيرة موقعها الجغرافي لايتعدّى جزيرة تُعرف باسم (أورطه يقه)، إذ تتوسط هذه الجزيرة نهر الزاب الأسفل الذي يمرّ داخل آلتون كوبري، ويتفرع النهر قبل بلوغه المدينة إلى فرعين شمالي وجنوبي، وعندما يجتاز المدينة يعود مرة أخرى فرعاً واحداً. ثم انتشر السكن شيئاً فشيئاً حول ضفاف النهر خارج الجزيرة باتجاه الجنوب والجنوب الغربي (ينظر الصورة الجوية المرفقة)، وقد ساعدت تضاريس الأرض المنبسطة في هذا الاتجاه على سهولة البناء على العكس من المنطقة الواقعة إلى الشمال والشمال الغربي، حيث الأراضي المنخفضة بالقرب من النهر التي يعدّ البناء فيها عرضة للفيضان؛ لذلك تمّ استغلالها من قبل أهالي الناحية للزراعة.

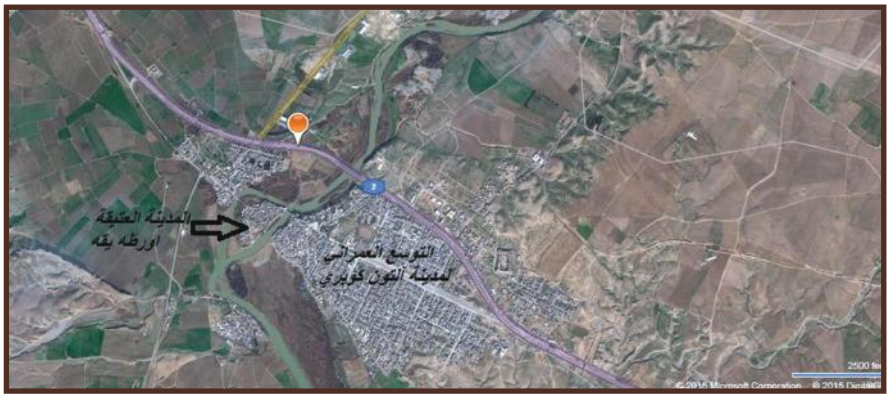

صورة جوية لناحية آلتون كوبري ويظهر فيها بوضوح نهر الزاب والمدينة العتيقة والتوسع العمراني للمدينة الحالية

لقد تحصّلت آلتون كوبري على تسمية الناحية إدارياً في بداية العشرينيات من القرن العشرين، وماتزال إلى يومنا هذا ناحية تابعة لقضاء (الدبس) التابع لمحافظة (كركوك)، واستمرّ تزايد السكان في الناحية ليصل إلى حوالي ١٣٠٠٠ ثلاثة عشر ألف نسمة في آخر الإحصائيات التقديرية لسنة ٢٠٠٥م، وبمساحة جغرافية تقدّر بحوالي ٢ كم أو يزيد[١]، وتتوسط مدينة آلتون كوبري نفسها قرى ونواحٍ عديدة، (ينظر خارطة رقم -٢-) في ضمن محافظة كركوك قلب العراق الشمالي، وحدودها ما بين خطي عرض ٣٤-٣٦، وخطي طول ٤٤-٤٦ بين سلسلة جبال حمرين، وسلسلة جبال زاغروس ونهر الزاب الأسفل[٢].

ولنهر الزاب الأسفل أهمية كبيرة بالنسبة إلى موقع مدينة آلتون كوبري، إذ يقسمها النهر إلى ثلاثة أجزاء لكلّ جزء أهميته التاريخية والاقتصادية والدينية، ففيها عدد من مراقد الأئمة والأولياء الصالحين، وتُعرف أجزاء المدينة هذه بالأسماء الآتية: (بيوك ياقا- اورطا ياقا- كوجوك ياقا). ويربط أجزاء المدينة جسران مُهمان، أحدهما أطول من الآخر، فالأول شمالي وطوله ١١٦م، والثاني جنوبي وطوله ٥٤م، وهذان الجسران بُنيا على أسس قنطرتين قديمتين استُخدم في بنائهما الجصّ والحجارة، ينتقل عبرهما سكان المدينة من منطقة إلى أخرى بيسر وسهولة، وتربطهم علاقات متينة باعتبار أنّ أغلبهم من التركمان القاطنين في أجزاء المدينة منذ القِدم، وقد أشار تقرير عصبة الأمم إلى ذلك في عام ١٩٢٥م بالقول: (على امتداد الطريق الكبير -يقصد به الطريق الواصل بين أربيل- كركوك-بغداد- معظم البلدات تتحدث التركية، وآلتون كوبري على سبيل المثال هي تركية خالصة)[٣].

معطيات تاريخية عن مدينة آلتون كوبري

تتمتع مدينة آلتون كوبري الخالدة الواقعة على ضفة أعظم روافد نهر دجلة المُسمّى بـ (نهر الزاب الأسفل) بجملة من الخصائص الجغرافية والتاريخية

(١) آلتون كوبري المدينة والمستقبل: عبدالجبار باخوان: ٧.

(٢) واقع كركوك دراسات تاريخية قانونية إحصائية: جمال بابان: ٣٨.

(٣) التقرير المقدّم من لجنة الموصل إلى عصبة الأمم بتاريخ ١٦ يوليو/ تموز، ١٩٢٥م: ١٠٠.

والاجتماعية لمجتمع تعايش منذ آلاف السنين، واختار لنفسه أن يتوارث عبر الأجيال إرثاً حضارياً مميّزاً لمدينة عريقة تعاقبت عليها إمبراطوريات ودول وحكومات، أكسبتها واكتسبت منها هويتها الحضارية والثقافية والفكرية بما ينسجم ودورها الثقافي والاقتصادي، باعتبارها بوابة يطل من خلالها المارّون على القسم الشمالي من العراق الغنيّ بحضارته نحو ما يُعرف اليوم بمدينة أربيل (أربائيل"Arba'il" في الكتابات القديمة) أومَن يقصد عاصمة النور في عهد الدولة العباسية بغداد، إذ لابدّ للرائح والآيب من أن يمرّ عبر قنطرة آلتون كوبري التي تستحقّ بجدارة أن تُسمّى بـ (قنطرة الذهب)، وممّا زاد من أهمية موقع آلتون كوبري أنّها تقع في وسط ثلاثة أهم ألوية في تاريخ العراق القديم، فإلى الشمال الغربي من لواء كركوك تحتل خارطة المدينة موقعاً جغرافياً مميزاً يحاذي لواء أربيل الواقع على حدودها الغربية، كما تقترب الخارطة من حدود لواء السليمانية الواقع إلى شرقها بحيث لا يفصلها عن اللواء سوى ناحيتين، وأنّ المدينة ترتبط بلواء بغداد وديالى من الجنوب والجنوب الشرقي، إذ تقع بين حدود اللواءين ومدينة آلتون كوبري نواحي لواء كركوك الأخرى (ينظر الخارطة رقم -١-).

أهم معالم آلتون كوبري الحضارية

يبدو أنه يمكن بسهولة تفسير معنى الاسم من خلال لفظه على أساس أنّه اسم تركي مرتبط بأهم معالمها الحضارية والعمرانية وأقدمها التي ماتزال شاخصة للعيان إلى يومنا هذا، المتمثل بجسرها أو قنطرتها العتيقة (ينظر صورة الجسر)، ويبدو أنّ اسم هذا الجسر هوالذي سرى على المدينة بشكل كامل، وهو الذي يُسمّى في اللغة التُركية (آلتون صوكوبري)، أي بمعنى (جسر نهر الذهب)، ثم اختُصر الاسم ليُلفظ (آلتون كوبري فقط) [١].

ومن خلال الرجوع إلى العديد من المصادر الخاصة بكتابات المؤرِّخين والبلدانيين العرب والتُرك وغيرهم، نجد أنّ اسم آلتون كوبري ظلّ ملازماً لاسم المدينة لعهود عديدة ومايزال مرتبطاً بها إلى وقتنا الحاضر

(١) العراق قديماً وحديثاً: عبد الرزاق الحسنيّ: ٢٢٢.

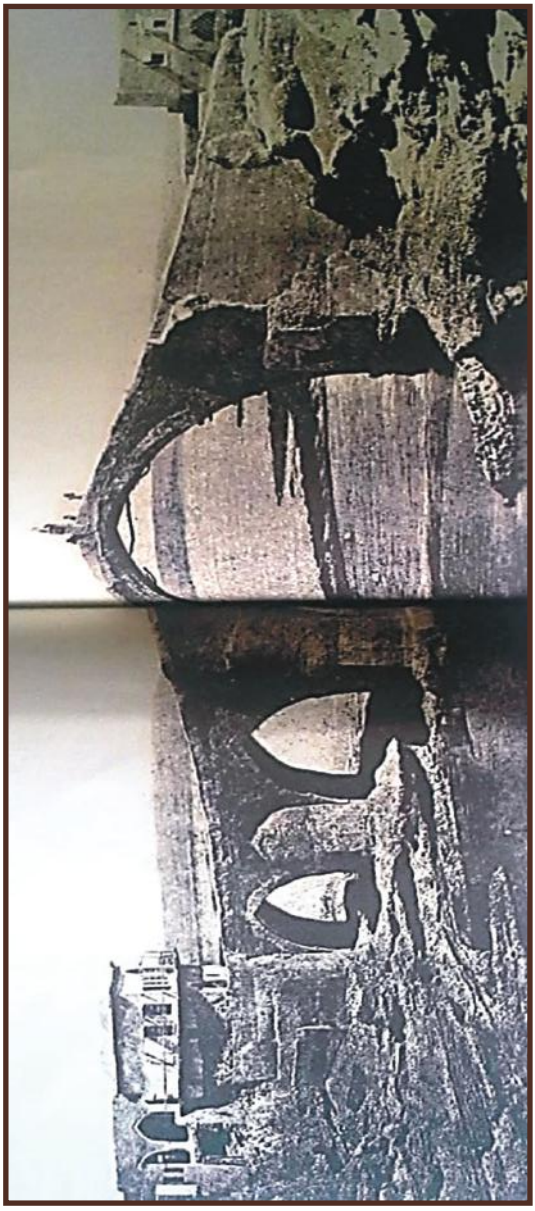

الجسر القديم لمدينة آلتون كوبري على نهر الزاب الأسفل(١)

(١) نقلًا عن: القبائل والعشائر التركمانية في العراق ومناطق سكناهم: صبحي ساعتجي: ١٠٦.

المطلب الثاني

خمسة نماذج لوثائق من العهد العثماني الأخير عن مدينة آلتون كوبري

تعدّ الوثائق المحفوظة في الأرشيف العثماني باسطنبول المصدر الأساسي لفهم أوجه متعددة من تاريخ الدولة العثمانية، لاسيّما مدة أو زمن وجودها على هرم السلطة للعديد من بلدان الوطن العربي ومدنه، فقد اعتمد النظام الإداري العثماني خلال مدة وجوده في الحكم على تسجيل كلّ شاردة وواردة في ضمن فعاليات الدولة ومؤسساتها الإدارية من أعلى سلطة في الدولة (الباب العالي) إلى أصغر وحدة إدارية (سنجق وقصبة). ومن بين المدن التي احتفظ الأرشيف العثماني بوثائق مُهمة عنها مدينة آلتون كوبري، إذ عثرتُ في زيارات متكررة -كوني باحثاً دائماً في الأرشيف- إلى مبنى الأرشيف العثماني على عشرات الوثائق من العهد العثماني الأخير، اخترتُ منها نماذج لمواضيع مختلفة تتعلّق بالشؤون الإدارية والمالية لقضاء آلتون كوبري خلال المدة المذكورة، وسأحاول التعريج على هذه الوثائق بالشرح والتعليق مع إظهار نموذج الوثيقة المرقم إزاء كلّ منها على حدة.

الوثيقة الأولى:

تخصّ هذه الوثيقة أعلى صاحب منصب للسلطة في القضاء وهوقائمقام القضاء، الذي عُرف في نصّ الوثيقة بالاسم (حسن آغا)، وقد كُتب في الوثيقة رقم مبلغ مالي هو(١٠٠٠ قروش)، وفي تفاصيل الوثيقة إشارة إلى الراتب الذي يتقاضاه مدير القضاء، البالغ (١٢٥٠ قروش).

وممّا يلفت النظر في نصّ الوثيقة أنّ مدينة آلتون كوبري كانت قضاءً تابعاً لولاية شهرزو، وتذكر الوثيقة اجتماع المجلس الإداري للقضاء، وأمره بأن يتم التأكيد على الاهتمام بالرسوم والضرائب، والتأكيد على تحديد الأجور والمرتبات الشهرية، وتحديد مبلغها، وفي الوثيقة يقرّ مدير القضاء بنفسة بأنّ راتبه الشهري هو(١٢٥٠ قروش)، وهذا يدلّ على دقة الأمور المالية وعدالتها بالتساوي للجميع، وأولهم رأس هرم السلطة في المدينة، وهو القائمقام، والوثيقة تؤرّخ ذلك في شهر تموز من عام ١٢٦٠.

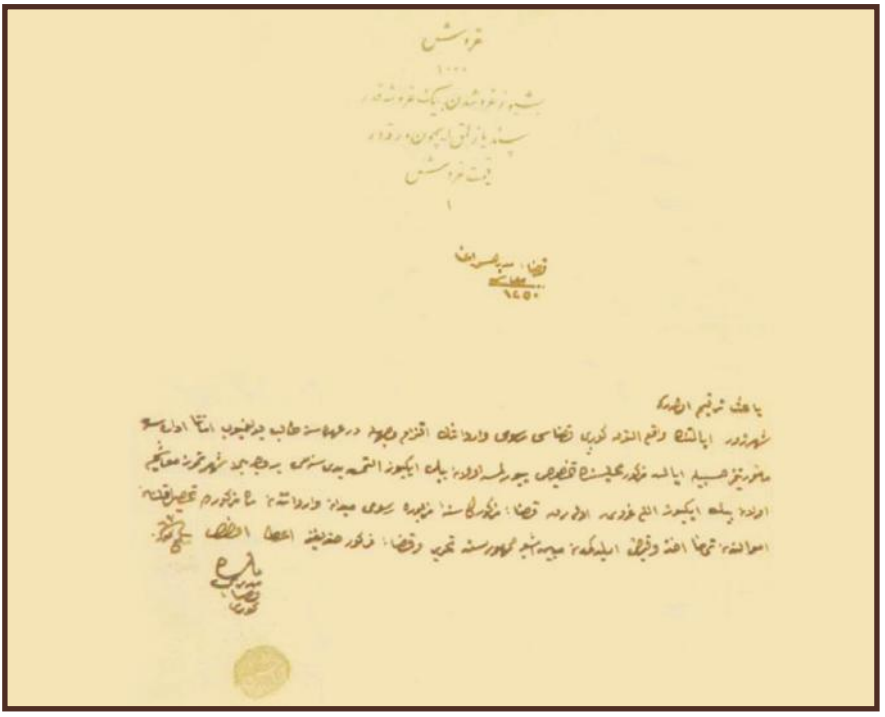

الوثيقة الثانية:

تتناول الوثيقة طلب إجراء كشوفات مصرفية، وتاريخ صدورها في ٢٨ رمضان ١٣٠٩.

لقد كُتب في أعلى الوثيقة (نظارة الأمور المالية)، أي مكتب أو دائرة الأمور المالية، ويبدو أنّ الوثيقة صادرة عن دائرة المحاسبة العمومية، أي الحسابات العامة بالعدد ١٤١، وموضوع الوثيقة بعنوان (الحاجة إلى تفعيل شيء).

ومن بين الإشارات التي تخصّ الوثيقة إدارياً أنّ ناحية آلتون كوبري كانت تابعةً لمتصرفية شهزور، وفحوى الوثيقة هو طلب إجراء كشوفات مصرفية لتعمير مخزن العتاد العسكري المُسمّى (ميرة الخزينة)، واستبيان حاجة الميرة من تعديلات تتطلّب صرف أموال قُدّرت بـ(٩١٢٣ قروش)، وتمّ إعطاء المأذونية من قبل المجلس الإداري لولاية الموصل بتاريخ ١٦ تشرين الثاني عام ١٣٠٧ بالرقم ١٠٩ بمسمّى (إضبارة مضبطة الإشعار).

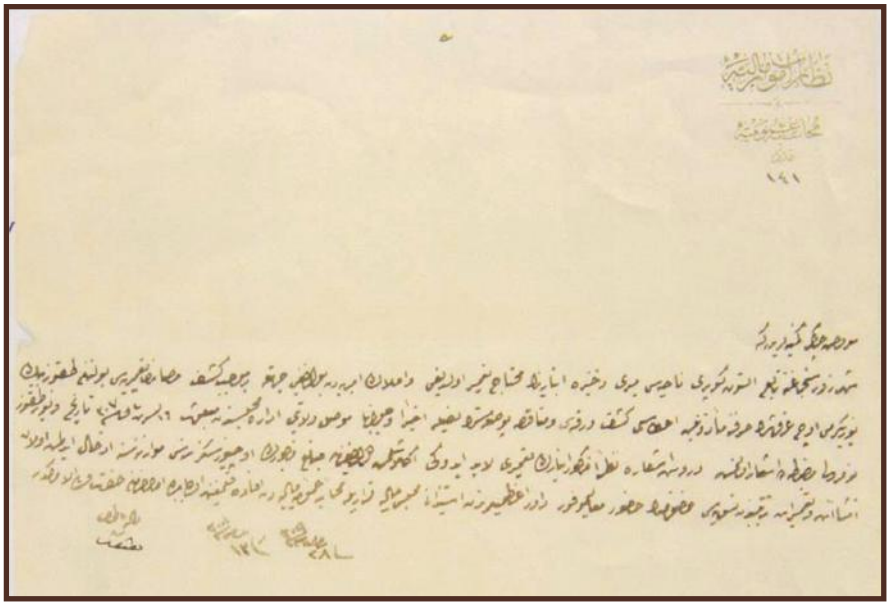

الوثيقة الثالثة:

هـذه الوثيقـة عبارة عن رسـالة تخصّ تعويضات أضرار الفيضـان الذي حدث في المدينة مـن جـرّاء فيضـان نهر الزاب، وقـد كُتب في أعلى الوثيقـة: (الدولة العاليـة العثمانية- دائرة التلغـراف)، والوثيقـة صـادرة عـن دائرة الموصل بالرقـم ٢٤٠٩ والعدد ٣٧ بتاريخ ١٠ نيسـان ١٣٠٧. وقـد عنونـت بـ(الرسـالة إلى جلالة نظارة الداخليـة)، أي بما معنى وزارة الداخلية.

أمّـا موضـوع الرسـالة فيتمحور بشـأن فيضان منسـوب ميـاه نهر الـزاب الصغير، وأُشـير في الرسـالة الرسـمية هـذه إلـى أنّه قد وقع في مركـز ناحية آلتون كوبري بسـبب الفيضان (خراب). وتعـدّد الرسـالة المباني الخربة من جـرّاء الفيضان بما يقارب(٥٠) خاناً (منـزل)، و(١٠) دكاكين، و(٢٠) خانـة (مـكان عمل). وعدد (٢) جايخانة، ومسـجد واحـد، وديوانخانة واحدة.

ولأن مدينـة آلتـون كوبـري كانـت تابعةً على ما يبدو لمتصرفية كركـوك في تاريخ كتابة الوثيقة، فقد ذُكر أنّ الفيضان الذي وقع قد شـمل مدينة كركوك، وذُكر في الكتاب الرسـميّ كذلـك أنـه فـي شـهر مـارت مـن يـوم ٢٦ أيضاً حصـل فيضان آخـر فـي مدينة السـليمانية؛ بسـبب هطـول أمطـار غزيـرة جداً. وقـد تمّ طلـب (١٠٠ ألف قـروش) كمسـاعدات عاجلة يتـمّ صرفهـا للمتضرّريـن مـن الفيضانـات، بموجب التلغـراف العاجل المرسـل والـوارد من متصرفيـة السـليمانية إلى والي الموصـل المدعو(طاهر)، بتاريخ ٧ نيسـان ١٣٢٧

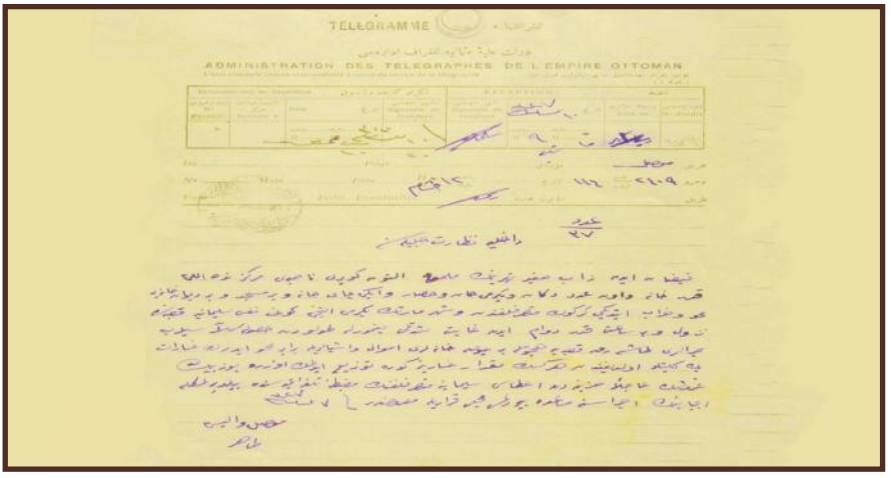

الوثيقة الرابعة:

تخصّ هذه الوثيقة تعرّض خطّ التلغراف المار بمدينة آلتون كوبري إلى ضرر، والوثيقة عبارة عن تلغراف كتبه والي بغداد المدعو(مجيد).

وقد كُتب في أعلى الوثيقة كلمة (تلغراف نامة) (teligrafname)، وعنوان الرسالة التي تتضمنها الوثيقة: (إلى وزارة الداخلية الجليلة)، بتاريخ ١١ أيلول سنة ١٣٢٢هـ، وبحسب التحريرات البيانية الواردة في الوثيقة يبدو أنّ خطّ التلغراف الممتد من أربيل مروراً بمدينة آلتون كوبري في ضمن ولاية الموصل قد تعرّض لعمليات ضرر متعمّد وغير متعمّد، وتبيّن الوثيقة مدى أهمية هذا الخطّ؛ كونه يمتد جنوباً إلى بغداد فالبصرة، ولعلّ الاهتمام بهذا الخطّ نابع من كونه يوصل المعلومات إلى المدن المتعددة التي يمرّ بها، ويربطها ببعضها بعضاً، وهذا الأمر يؤكد أهمية موقع مدينة آلتون كوبري، إذ كانت حلقة الوصل بين بغداد والموصل، ثم البصرة.

وتنتهي الوثيقة بالتوصية بمنع التجاوز أوحصول الضرر لهذا الخط، ويُفهم من خلال نصّ الوثيقة أنّه تمّ تخصيص حماية وصرف مبالغ لهذا الشيء.

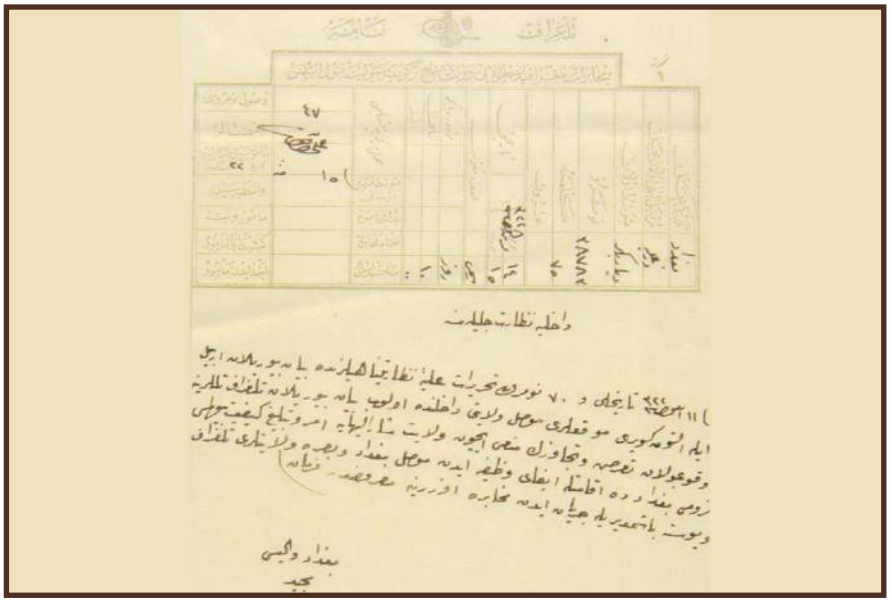

الوثيقة الخامسة:

موضوع الوثيقة يتعلّق بمصاريف وزارة الأمور المالية أومديرية الشؤون المالية -قسم محاسبة المصاريف أوالحسابات-بالعدد ٨٨٣، وقد بدأت بالوثيقة بعبارة: (حضرة دولتوالافندم)، وهي من عبارات التكريم والاحترام.

إنّ فحوى الوثيقة عبارة عن جواب لكتاب صادر في ٦ تشرين الأول ١٣٢٤ ذي الرقم ١٩، يخصّ مصاريف تعمير تمّ صرفها في ناحية آلتون كوبري، قُدّرت بـ(٧٩٣٣ قروش)، مرفوعة إلى عطافة المقام العالي. وتتضمن الوثيقة استبياناً دقيقاً عن المصاريف، ومن التواريخ المدونّة فيها يتضح جلياً أنّ هذا الأمر استغرق سنتين، وأنّ الموضوع كان في عهدة والي الموصل، وعلى ما يبدو أنّه كان هناك عجز مصرفي أدى إلى إطالة الأمر لمدة سنتين إلى أن صدر (فرمان الوالي) أي الأمر الإداري لهذا الصرف، إذ كُتب بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٣٢٤، وتمّ حصول الأمر في ٩ ذي القعدة ١٣٢٦، وقد خُتمت الوثيقة باسم المدعو(محمّد رضا)-مالية ناظري.

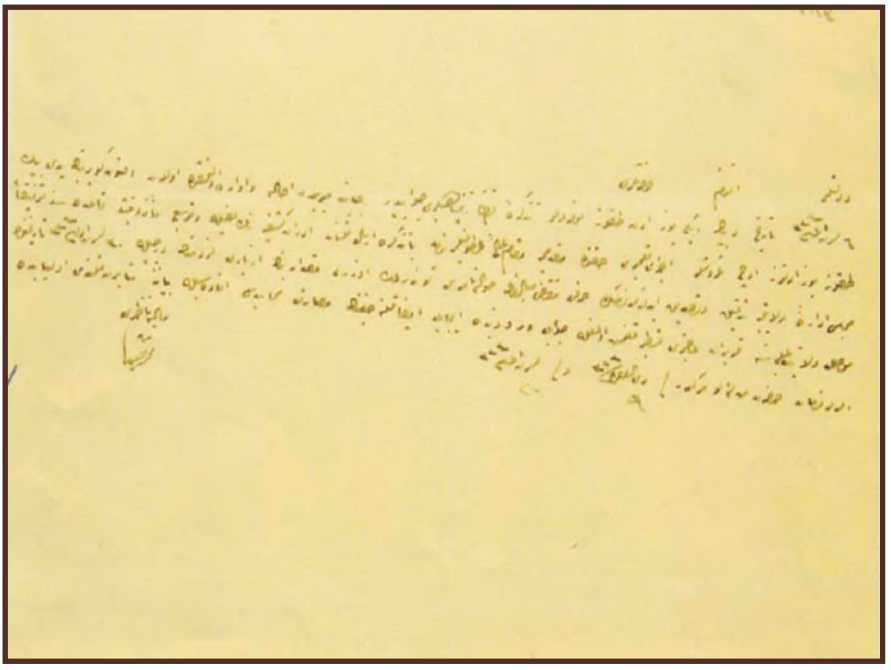

ملحق الخرائط

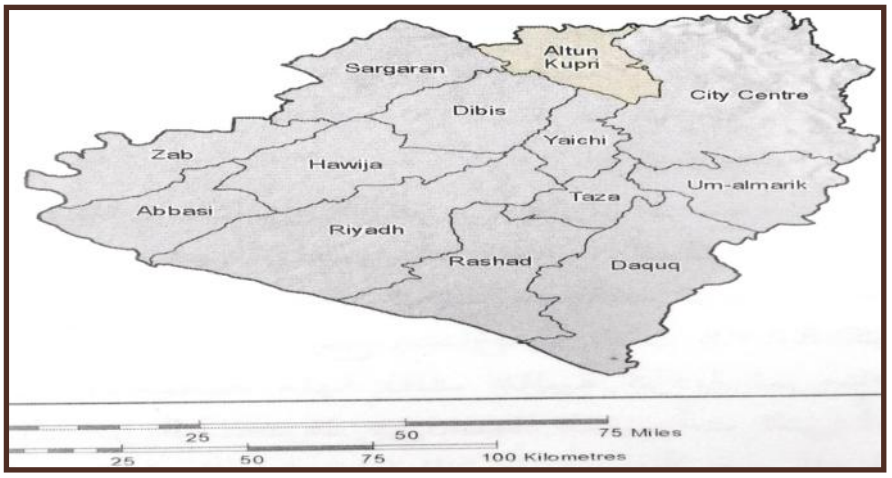

(خارطة رقم -١-) موقع مدينة آلتون كوبري في لواء كركوك والألوية المجاورة لها[١]

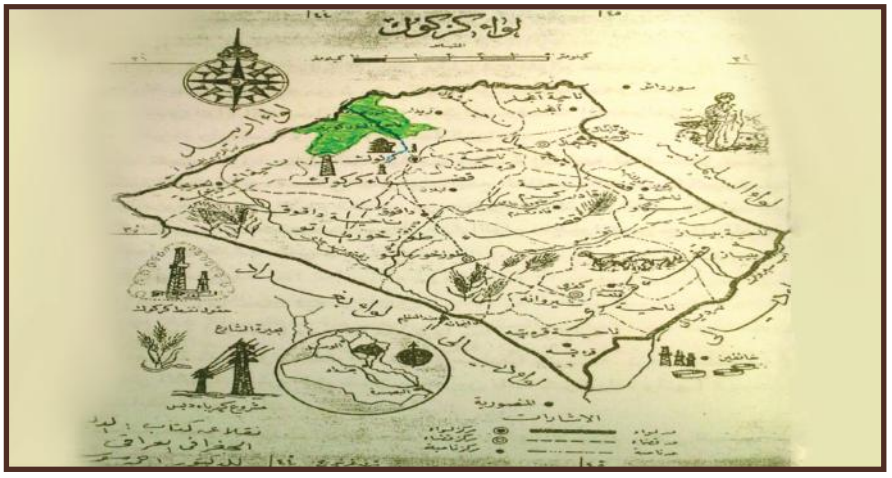

(خارطة رقم -٢-) موقع مدينة آلتون كوبري أقصى شمال محافظة كركوك[٢]

(١) هوية كركوك الثقافية والإدارية: محمّد علي القره داغي: ١٧٥.

(٢) أزمة كركوك السياسة الإثنية في النزاع والحلول التوافقية: ليام اندرسن وغاريث ستانسفيلد: ٥٥.

المصادر والمراجع

١. آلتون كوبري المدينة والمستقبل: عبدالجبار مصطفى باخوان، سلسلة منشورات بلان(٥)، كركوك، ط٢، ٢٠١٣م.

٢. أزمة كركوك السياسة الإثنية في النزاع والحلول التوافقية: ليام اندرسن وغاريث ستانسفيلد، ترجمة: عبدالإله النعيمي، دراسات عراقية، بغداد، ط١، ٢٠٠٩م.

٣. التقرير المقدم من لجنة الموصل إلى عصبة الأمم بتاريخ ١٦ يوليو/ تموز، ١٩٢٥م، نقلاً عن: ويكيبيديا – الموسوعة الحرة- (ألتن كوبري).

٤. العراق قديماً وحديثاً: السيّد عبدالرزاق الحسنيّ، منشورات دار اليقظة العربية، بغداد، ط٧، ١٩٨٢م.

٥. القبائل والعشائر التركمانية في العراق ومناطق سكناهم: صبحي ساعتجي، ترجمة: أرشد الهرمزي، مؤسسة وقف كركوك للثقافة والأبحاث، كركوك، ط١، ٢٠١٠م.

٦. كركوك وهويتها القومية والثقافية: ماهر النقيب، ترجمة: حبيب الهرمزي، مؤسسة وقف كركوك، ط١، ٢٠٠٨م.

٧. هوية كركوك الثقافية والإدارية: محمّد علي القره داغي، دار ئاراس للطباعة والنشر، أربيل، ط٢، ٢٠٠٧م.

٨. واقع كركوك – دراسات تاريخية – قانونية- إحصائية: جمال بابان، مطبعة آراس، أربيل، ط١، ٢٠١٢م.

المخطوطات العربية في المكتبة المركزية لجامعة القاهرة
دراسةٌ في تكوُّن المجموعات وضبطها وخصائصها
(القسم الأول)

Arabic Manuscripts in the Central Library of Cairo University
Study in the formation of collections, its control and properities
(First Section)

الأستاذ المساعد الدكتور محمد حسن عبد العظيم

كلية الآداب/جامعة بني سويف

مصر

Asst. Prof. Dr. Mohamed Hassan Abdel Azim

Faculty of Arts / Beni Suef University

Egypt

الملخّص

تضمّ المكتبة المركزية في جامعة القاهرة مجموعةً ضخمةً من المخطوطات العربية، تكونت خلال السنوات الأولى من نشأة الجامعة، وعلى الرغم من قيمة جامعة القاهرة ومكانتها بوصفها أعرق الجامعات المصرية وأضخمها إلّا أنّ الإفادة من هذه المخطوطات قاصرةٌ ومحدودةٌ وغير ملائمة، كذلك فإنّ مكان هذه المخطوطات على خريطة المخطوطات في الدولة؛ حيث إنّها لم تلقَ العناية الكافية، دراسةً وخزناً وصيانةً وترميماً وضبطاً وإتاحةً وتسعى الدراسة إلى تحقيق الفروض الآتية:

تكونت مجموعة المخطوطات في المكتبة المركزية في جامعة القاهرة خلال السنوات الأولى من عمر الجامعة، لا يوجد ضبط ببليوغرافي كامل ودقيق في المكتبة، السجلات حاصرةٌ لكلّ المخطوطات العربية في المكتبة المركزية، تتسم المجموعة بثرائها الشكلي والموضوعي والزمني، لا تلقى المجموعة العناية اللّازمة فيما يتعلّق بصيانتها وترميمها؛ لعدم وجود ورشة صيانة ملائمة، أماكن الحفظ وتدابيره ملائمة، الحالة المادية العامة للمجموعة جيّدة.

اتبعتْ الدراسة أكثرَ من منهجٍ بحثيّ، كلٌّ منها يخدم قضيةً بحثيةً معينةً، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الميداني الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع البيانات عن الظاهرة المدروسة وتحليلها؛ بغية الخروج بمؤشرات ودلالات معينة، كذلك تمت الاستعانة بالمنهج الببليوغرافي الببليومتري في شقّه الببليوغرافي الخاص برصد الاتجاهات النوعية والعددية في المجموعات المدروسة، وفي سبيل تحليل الأرقام والبيانات المختلفة اعتمدت الدراسة على النسبة المئوية البسيطة بحسب مقتضيات الدراسة وأهدافها.

Abstract

The Central Library of Cairo University contains a large collection of Arabic manuscripts, which were formed during the early years of the university's establishment. Despite the value of Cairo University and its status as one of the oldest and largest Egyptian universities, the manuscripts are limited, and inappropriate. Manuscripts of that value have not received sufficient attention, study, storage, maintenance, design, control or availability.

So, this study aims to achieve the following assumptions:

The collection of manuscripts is in the central Library of Cairo University since the first years of the university. There is no complete bibliography in the library. The records survey all the Arabic manuscripts in the central library. The collection is distinguishable by its formal objective and temporal richness. The collection does not receive the necessary care regarding its maintenance and restoration; because there is no proper maintenance workshop, conservation places and measures. However, the general physical condition of the collection is good.

Moreover, this study followed more than one research approach, each of which serves as a specific research issue. The study relied on descriptive field methodology, which aims to collect and analyze data based on the phenomenon studied in order to produce certain indicators and indications. The bibliographic approach was also used in the bibliography qualitative and quantitative in the studied collections. In order to analyze the various figures and data, the study relied on the simple percentage according to the study's requirements and objectives.

المقدمة

يُعدّ التراثُ دعامةً من دعائم فخار الأمم، فهو فكرها وعقلها ومرآة حضارتها وتاريخها، والاعتزاز به والتوافر عليه يعكس وعيها بماضيها ورغبتها في استلهام دروسه وفوائده. وأمةٌ بلا تراثٍ لا ماضي لها، ومن هنا نرى تلك الحركات المحمومة لدى الأمم والشعوب تجاه البحث عن تراثها القديم، ومحاولة إحيائه وبعثه من جديد، كما حدث في أوربا في عصر النهضة وما بعده، ويأتي التراث العربي المخطوط على قمة التراث العالمي بعمقه الزمني واتساعه الجغرافي وشمولية تغطيته الموضوعية، إضافةً إلى حجمه فالمخطوط العربي أطول المخطوطات عمراً، إذ يمتد على مدى أربعة عشر قرناً من الزمان، وجغرافياً يغطي المخطوط العربي الوطن العربي كلّه، مضافاً إليه تلك الدول التي دخلها الإسلام ومعه اللغة العربية لغةً للعبادة والتأليف، وموضوعياً أظهرت الدراسات والأعمال الببليوجرافية شمولية تغطية المخطوطات العربية للموضوعات كافة ولمختلف النواحي الفكرية[١]، وذلك ما نراه ماثلًا في ذلك الزخم من أسماء العلماء العرب والمسلمين الذين أسهموا وأبدعوا وأسّسوا في مختلف العلوم، أمّا من ناحية حجمه فإنّ المعنيين يقدّرون ما جُمع وفُهرس من المخطوطات العربية حتى الآن بحوالي ثلاثة ملايين مخطوطة في حين أنّ ما هو غير معروف وما لم يُفهرس يتعدّى ذلك الرقم بكثير[٢]، وليس هذا إلاّ لغياب التعريف به والإعلام عنه، والتخلّي عن النظرة المخزنية له، ووضعه في المكانة اللائقة به.

ويذهب بعضهم إلى أبعد من هذا فيرون أنّ الاهتمام بالمخطوط والعناية به «يُعد من باب صيانة حرمة التراث التي تداخل كلّ واحدة من الضروريات الخمس التي بُنيت عليها الملة: فأولى هذه الضروريات: المحافظة على الدين، وهذا التراث من لُبابة الدين، والثانية: المحافظة على النفس وهذا التراث نتاج عقول المسلمين ونسل عقولهم،

(١) انظر: الفهرست لابن النديم، دراسة بيوجرافية ببليوجرافية ببليومترية: وتحقيق ونشر: شعبان خليفة، وليد العوزة: صفحات متفرقة.

(٢) الفهرسة الوصفية للمواد غير المطبوعة في المكتبات ومراكز المعلومات: محمّد أحمد بغدادي: ٨.

والثالثة: المحافظة على العقل وهذا التراث غذاء عقولها، والرابعة: المحافظة على العرض وهذا التراث عرض الأمة، والخامسة: المحافظة على المال وهذا التراث كنزٌ لها»[(١)].

مشكلة الدراسة

تضمّ المكتبة المركزية في جامعة القاهرة مجموعةً ضخمةً من المخطوطات العربية، تكونت خلال السنوات الأولى من نشأة الجامعة، وعلى الرغم من قيمة جامعة القاهرة ومكانتها كأعرق الجامعات المصرية وأضخمها إلّا أنّ الإفادة من هذه المخطوطات قاصرةٌ ومحدودةٌ وغير ملائمة، كذلك فإنّ مكان هذه المخطوطات على خريطة المخطوطات بالدولة غير واضحٍ، حيث إنّها لم تلقَ العناية الكافية، دراسةً وخزناً وصيانةً وترميماً وضبطاً وإتاحةً. ومن ثمّ جاءت هذه الدراسة لتجيب عن الأسئلة الآتية:

١. ما هي مصادر الحصول على المخطوطات العربية في المكتبة المركزية في جامعة القاهرة؟ وما مدى وجود سياسة تزويد مخطّطة وواضحة من عدمه؟
٢. هل يوجد ضبط ببليوجرافي للمخطوطات العربية في المكتبة؟ وما مدى اكتماله ودقته؟
٣. ما هي الاتجاهات العددية والنوعية للمخطوطات العربية في المكتبة؟
٤. ما هي طرائق الحفظ والتخزين المتّبعة؟ وما مدى ملاءمتها؟
٥. كيف تتمّ صيانة المجموعة وترميمها؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية شقّيها ومكانتهما: المخطوط، وجامعة القاهرة، فالمخطوطات مصادر أولية للمعلومات تُستقى منها معلومات قلّ أن تُتاح في غيرها، وهي بطبيعتها موادّ نادرة يصعب الحصول عليها أو إحلالها بغيرها، علاوةً على كونها تساعد على دراسة تاريخ الأمم وحضارتها، ودراسة الحركة الفكرية والنزعة التأليفية لدى

(١) تنمية المجموعات في مجال المخطوطات بالجامعات السعودية والمراكز البحثية، دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات: عبد الرحمن بن عبد الله العبيد، ع٣/ سبتمبر ١٩٩٩م/ ص١٦٧.

سلف الأمم، ولاشك أنّ المجموعة محلّ الدراسة تسهم بدورها في استجلاء تلك النواحي، أمّا جامعة القاهرة فهي تُعدّ أعرق الجامعات وأضخمها في مصر والعالم العربي، فهي تأتي على قمة ترتيب الجامعات المصرية من حيث حجم المستفيدين -كما هو مبيّن في الملحق الثالث - و أنّ مكتبتها تأتي في مرتبةٍ متقدمةٍ للغاية بين المكتبات المصرية التي تضمّ المخطوطات العربية -كما هو موضّح بالدراسة- وعلى الرغم من هذا فإنّ مجموعتها غير معلومةٍ لدى الباحثين بما يكفُل لهم الإفادة القصوى منها.

كلّ ذلك كوَّن دافعاً قوياً لإعداد هذه الدراسة.

فروض الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الفروض الآتية:

١. تكونت مجموعة المخطوطات في المكتبة المركزية في جامعة القاهرة خلال السنوات الأولى من عمر الجامعة.

٢. لا يوجد ضبط ببليوجرافي كامل ودقيق في المكتبة.

٣. السجلات حاصرةٌ لكلّ المخطوطات العربية في المكتبة المركزية.

٤. تتسم المجموعة بثرائها الشكلي والموضوعي والزمني.

٥. لا تلقى المجموعة العناية اللّازمة فيما يتعلّق بصيانتها وترميمها؛ لعدم وجود ورشة صيانة ملائمة.

٦. أماكن الحفظ وتدابيره ملائمة.

٧. الحالة المادية العامة للمجموعة جيّدة.

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة أكثر من منهجٍ بحثيٍّ، كلٌّ منها يخدم قضيةً بحثيةً معينةً، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الميداني الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع البيانات عن الظاهرة المدروسة وتحليلها؛ بغية الخروج بمؤشرات ودلالات معينة، كذلك تمت الاستعانة بالمنهج الببليوجرافي الببليومتري في شقّه الببليوجرافي الخاص

برصد الاتجاهات النوعية والعددية في المجموعات المدروسة[١]. ولكون الدراسة منصبة على المكتبة المركزية في جامعة القاهرة فإنّ لمنهج دراسة الحالة دوره، إذ إنّه يعمد إلى دراسة حالة بعينها بقصد دعم العوامل الإيجابية الموجودة، ومحاولة وضع الحلول للمشكلات والسلبيات الموجودة؛ لتعديل مسار تلك الحالة[٢]. وفي سبيل تحليل الأرقام والبيانات المختلفة اعتمدت الدراسة على النسبة المئوية البسيطة بحسب مقتضيات الدراسة وأهدافها.

حدود الدراسة

- الحدود المكانية: تتناول الدراسةُ المخطوطات العربية الموجودة في المكتبة المركزية في جامعة القاهرة.
- الحدود اللغوية: تتناول الدراسة المخطوطات المكتوبة باللغة العربية؛ لكونها تمثل المجموعة الأساسية للمخطوطات في المكتبة.
- الحدود الموضوعية: لا تتقيد طبيعة الدراسة بأيّ موضوع من الموضوعات، ولكنها تتناول كلّ المخطوطات العربية بصرف النظر عن موضوعها.
- الحدود الزمنية: الدراسة رهينةٌ بالمجموعة ذاتها أياً كان زمنها أوتاريخها، فهي تتناول المخطوطات العربية من أقدم حتى أحدث مخطوطة في المكتبة، وقد انتهت الدراسة في يناير عام ٢٠٠٢م.
- الحدود الشكلية: الدراسة منصبّة على وعاءٍ فريدٍ ومتميّزٍ وهو(المخطوط)، ونعني به كلّ ما كُتب على الورق بخطّ اليد، وكان في شكل كتاب، سواء أكان أصلياً أم مستنسخاً أم مصوراً.

أدوات جمع البيانات

فيما يتعلّق بتجميع بيانات المخطوطات، فقد أُعدت قائمة مراجعة لتجميع البيانات التي تتطلّبها الدراسة، كما سيُذكر في حينه.

(١) المحاورات في منهاج البحث في علم المكتبات والمعلومات: شعبان عبد العزيز خليفة:٣٢٧.

(٢) المحاورات في منهاج البحث في علم المكتبات والمعلومات: ٣٣٠.

و تـمّ الاعتمـاد علـى الملاحظـة المباشـرة، كذلـك تـمّ اسـتعراض الكثيـر مـن الوثائـق والسـجلات وأدبيـات الموضـوع وتحليلهـا عنـد الحاجـة إلـى بعـض الإشـارات النظريـة.

الدراسات السابقة والمثيلة

لـم تحـظَ مجموعـة المخطوطـات العربيـة فـي المكتبـة المركزيـة فـي جامعـة القاهـرة بدراسـةٍ مسـتقلةٍ تختـصّ بها وحدها، بيد أنّ هناك دراسـات تناولت المكتبـة المركزية عامة، وتناثـرت بهـا معلومـات تتعلّـق بالمخطوطـات، لكنها لا تشـكّل وحـدةً فكريةً مميـزةً مثل:

- محمّـد فتحـي عبـد الهـادي، الفهـارس والببليوجرافيـات فـي مكتبـات الجامعـات الثـلاث بالقاهـرة مـن الناحيـة الوصفيـة والموضوعيـة: دراسـة ميدانيـة مقارنـة، القاهرة-جامعـة القاهرة، كلية الآداب، قسـم المكتبـات والوثائق، ١٩٧١. ٥٨٩ص. أطروحـة (دكتوراه).
- نعمـات سـيّد أحمـد مصطفـى، دور المكتبـات الجامعيـة فـي البحـث العلمـي: دراسـة واقعيـة لمكتبـة جامعـة القاهـرة، القاهـرة -جامعـة القاهـرة، كليـة الآداب، قسـم المكتبـات والوثائـق، ١٩٧٦. أطروحـة (دكتـوراه). وقـد أشـارت إلى المخطوطـات الموجـودة فـي المكتبـة في الصفحـات ٢٧٢، ٢٧٣، ثم أشـارت إلى فهـرس مكتبـة الأميـر إبراهيـم حلمـي ص٣٤٥.
- شـريف كامل محمود شـاهين، تحليـل النظام بمكتبات جامعة القاهرة لاسـتنباط النظـام الآلـي المناسـب، القاهرة- جامعة القاهـرة، كلية الآداب، قسـم المكتبات والوثائـق، ١٩٩١. ٦٢٦ص. أطروحة (دكتوراه).
- فيـدان عمـر مسـلم، بنـاء وتنميـة المجموعـات فـي المكتبـة المركزيـة لجامعـة القاهـرة: دراسـة ميدانية، القاهرة- جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسـم المكتبات والوثائـق، ١٩٩٢ أطروحـة (دكتـوراه). وقـد أفـردت هذه الدراسـة جـزءاً كبيراً من المبحـث الخامـس(ص٢٦٨-٢٨٧) لدراسـة المخطوطـات الموجودة فـي المكتبة.
- أميمـة محمّـد طلعـت الخطيـب، فهـارس المكتبـة المركزيـة بجامعـة القاهـرة: دراسـة تحليليـة تقييميـة، القاهرة- جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسـم المكتبات والوثائـق والمعلومات، ١٩٩٩. ٢٣٥ص. رسـالة (ماجسـتير). وقـد تناثرت بها بعض

البيانات المتعلّقة بالمخطوطات خلال استعراضها لفهارس المكتبة.

وبعيداً عن الدراسات المنصبّة على المكتبة المركزية في جامعة القاهرة فقط، نجد دراسة:

السيّد النشّار، الضبط الببليوجرافي للمخطوطات العربية في مصر: دراسة وتخطيط. الإسكندرية- جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات، ١٩٩٤. ٢٧٩ص. أطروحة (دكتوراه). وفيها يشير الباحث في ضبطه للمخطوطات العربية بمصر إلى المخطوطات العربية في المكتبة المركزية في جامعة القاهرة، وقد توافقت البيانات الواردة بتلك الدراسة -فيما يخصّ المخطوطات العربية في المكتبة المركزية في جامعة القاهرة- مع بيانات دراسة فيدان عمر مسلم سالفة الذكر، غير أنها تناولت الفهرس المطبوع الوحيد للمكتبة -وهو فهرس مكتبة الأمير إبراهيم حلمي- بشيء من التركيز والتحليل.

إلى جانب ذلك هناك دراسات تلتقي مع الدراسة الراهنة في طبيعتها ومنهجها وأهدافها، غير أنّها تختلف معها في المكان والمجموعات المدروسة، ومن تلك الدراسات:

- عبد اللطيف بن دهيش. المخطوطات العربية في جامعة ليدز. في: عالم الكتب، مج٣، ع ١ (١٩٨٢). ص٣٧- ٤٠ .
- نسيبة عبد الرحمن محمّد الصوالحي. الضبط الببليوجرافي للمخطوطات في الجزائر: دراسة وتخطيط. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق، ١٩٨٨. أ-ز، ٤٠١ ورقة. رسالة (ماجستير) .
- شمس الأصيل محمّد علي حسن. المخطوطات العربية بدار الكتب القومية بمصر: دراسة في تكوين المجموعات وضبطها وإتاحتها. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، ١٩٩٥. أطروحة (دكتوراه).
- راشد سعد بن راشد القحطاني. خدمات المخطوطات العربية في مدينة الرياض. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٩٩٦. ٢٩٣ص. (مطبوعات مكتبة

الملك فهد الوطنية. السلسلة الأولى ؛ ٣٢) .

- خلفان بن زهران بن حمد الحجي. المخطوطات العربية في المكتبات العمانية: دراسة لتكوينها وتنظيمها وسبل الإفادة منها. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، ١٩٩٧. ٢٦٩ ورقة. رسالة (ماجستير).
- فوزي ميخائيل تادرس. المجموعات العربية والإسلامية في مكتبة الكونجرس: دراسة وتقييم. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، ١٩٩٧ ٢مج. أطروحة (دكتوراه) .
- عبد الرحمن بن عبد الله العبيد. تنمية المجموعات في مجال المخطوطات بالجامعات السعودية والمراكز البحثية. في: دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات. ع٣ (سبتمبر ١٩٩٩). ص١٦٢-١٧٩ .
- هانم عبد الرحيم إبراهيم. المخطوطات العربية في مكتبة الكونجرس الأمريكية: دراسة تقويمية تحليلية. الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات، ٢٠٠٠، ٢ جزء (١٠٢٦ص). أطروحة (دكتوراه).

وحيث لم تدرس أيّ من هذه الدراسات المخطوطات العربية في المكتبة المركزية في جامعة القاهرة دراسة مستقلة شاملة؛ فإنّ هذه الدراسة تعدّ هي الأولى التي أُفردت لدراسة مجموعة المخطوطات العربية بالمكتبة.

١. المكتبة المركزية في جامعة القاهرة وسبل تكوُّن مجموعة المخطوطات العربية بها.

١/١ المكتبة المركزية في جامعة القاهرة، إطلالة تاريخية

ارتبطت المكتبة في نشأتها وصفتها وأولويتها بنشأة الجامعة نفسها، فقد مرّت الجامعة بمراحل عدة وبظروف متباينة بدايةً من نشأتها المبكرة كجامعةٍ أهليةٍ في أوليات القرن العشرين ١٩٠٨م قائمةً على الاكتتاب العام، اشترك فيها أعيان البلد وأمراؤه، بيد أنّها لم تستمر على تسميتها وصفتها الأهلية طويلاً، إذ مرت بعدة تغيرات وتعديلات -حيث أصبحت جامعة حكومية- نرصدها فيما يأتي:

- ١٩٢٥م: صدر مرسوم ملكي بقانون إنشاء الجامعة المصرية، على أن تتكون من كليات الآداب، والعلوم، والطب (وتشمل فرع الصيدلة)، وكلية الحقوق.
- ١٩٣٥م: ضُمت إليها المدارس العليا للهندسة والزراعة والتجارة والطب البيطري
- ١٩٤٠م: صدر مرسوم بتحويل الجامعة المصرية إلى جامعة فؤاد الأول.
- ١٩٤٦م: ضُمت إليها مدرسة دار العلوم باسم كلية دار العلوم.
- ١٩٥٣م: صدر مرسوم بتحويل اسم جامعة فؤاد الأول إلى جامعة القاهرة.

ولم تقف مظاهر التغيير على التسمية والصفة فقط، وإنّما حدث تغيير في الأماكن أيضاً، ففي عام ١٩١٥م انتقلت الجامعة من مكانها «دار جناكليس» -الجامعة الأمريكية حالياً- إلى سراي صدقي باشا في ميدان الأزهار، ثم شغلت المكاتب الإدارية للجامعة المصرية (١٩٢٥م-١٩٢٩م) جناحاً من قصر الزعفران بالعباسيّة، ثم انتقلت بعد ذلك إلى قصر عزت باشا (مقر وزارة التعليم حالياً) ثم القصر المواجه لمحافظة الجيزة[1]، ومنذ عام ١٩٢٩م كانت مباني الجامعة قد بدأت تشيّد بالجيزة في تلك الأراضي التي تبرعت بها الأميرة فاطمة إسماعيل، والتي تقبع بها الجامعة حالياً.

وفي كلّ مراحل تطور الجامعة نالت المكتبة الاهتمام المناسب والمكانة

(1) The Calender of Fouad I University 195. Cairo: Fouad I University Press, 195..p7.

الملائمة، إذ نجد إشارةً تعود إلى الأيام الأولى للجامعة الأهلية تحضّ على إنشاء المكتبةِ بوصفها دعامةً أساسيةً من دعائم الجامعة، فقد أشار الأمير أحمد فؤاد في كلمته لأعضاء مشروع الجامعة: «إنّه لا غِنى لنا عن مكتبة جامعية، هي لنا بمثابة المعامل لكلية العلوم، ولا يخفى أنّ مواردنا لا تزال ضئيلة، فليس لنا إذن إلّا الدعاية لهذا المشروع».

وتنسحب على المكتبة تلك التغيّرات التي صاحبت إنشاء الجامعة وتطوّرها، إذ انتقلت المكتبة من مكان إلى مكان حتى استقرت أخيراً في مكانها الحالي في تلك الأرض التي خصّصتها الأميرة فاطمة إسماعيل، ومبناها يعدّ من المباني التي كانت موجودةً منذ عام١٩٢٩م إلّا أنّها استكملت إنشائياً في أبريل١٩٣١م، وافتتحت رسمياً في فبراير١٩٣٢م[(١)]، ومن ثمّ استقرت المكتبة منذ ذلك التاريخ في مبناها المستقل لتعمل على «تيسير إفادة أعضاء هيأة التدريس والمدرّسين المساعدين والمعيدين وطلاب الدراسات العليا ومرحلة الليسانس والبكالوريوس والعاملين بالجامعة من مقتنياتها، ومن الخدمات المكتبية التي تؤديها وتساعد على تقدّم البحث العلمي، وعلى دعم المناهج الدراسية والعملية التعليمية بالجامعة. وتتعاون ثقافياً مع الهيآت الجامعية والعلمية ومراكز البحوث داخل الوطن وخارجه»[(٢)].

وراهناً[(٣)] تستمر جامعة القاهرة في تميّزها، إذ تعدّ أضخم جامعة مصرية من حيث أعداد الطلاب وهيأة التدريس -كما تشير الإحصائيات الرسمية-[(٤)] ومن ثم حجم مستفيديها. كذلك فيما يتعلّق بمجموعة المخطوطات العربية فيها، فلها مكانة ومرتبة متقدّمة كذلك بين المجموعات الموجودة في المكتبات المصرية، إذ تأتي مكتبة جامعة القاهرة في المرتبة الثالثة من بين خمس مكتبات (دار الكتب، والمكتبة الأزهرية، ومكتبة جامعة القاهرة، ومكتبة محافظة الإسكندرية- نقلت إلى

(1) Ibid

(٢) الإدارة العامة للمكتبات الجامعية، لائحة مكتبات جامعة القاهرة، القاهرة: ٧.

(٣) أنشئت المكتبة المركزية الجديدة لجامعة القاهرة على أحدث النماذج المعمارية الحديثة، غير أن مجموعة المخطوطات استمرت في المكتبة القديمة.

(٤) انظر الجداول الموجودة بالملحق رقم (٣).

مكتبة الإسكندرية الجديدة-، ومكتبة معهد دمياط الديني)، إذ تحتوي هذه المكتبات الخمس على(٨٠٪) من المخطوطات العربية في مصر[١]. وقريباً من هذا الرأي ما ذهب إليه تقرير المخطوطات بمصر الذي رصد أهم تسع مكتبات في مصر تضم المخطوطات[٢]، وكانت المكتبة المركزية في جامعة القاهرة من بينها.

٢/١ بناء مجموعة المخطوطات العربية في المكتبة المركزية وتنميتها

١/٢/١ نظم اقتناء المخطوطات

أصبح التركيز على الكيف مقدّماً على الكم، فقيمة المكتبة وقوتها تكمن في مدى شموليتها وتغطيتها وتوازنها وتمثيلها لكلّ رغبات المستفيدين الحاليين والمتوقعين واحتياجاتهم، وهذا ألقى عبئاً على المكتبات في عملية التزويد والاقتناء، ومن ثم فقد غدت أقسام بناء المجموعات في المكتبات -خاصة الكبيرة- وتنميتها تحتل مكانةً قيِّمةً وبارزةً من حيث الاهتمام وطبيعة العاملين ومؤهلاتهم وتخصصاتهم والأدوات المعينة لهم. وإن كان هذا مُهماً في عالم المطبوعات فهو أكثر أهميةً في عالم المخطوطات -الذي يمثل تراث الأمة وفكرها- إذ إنّ المخطوطات تختلف عن المطبوعات من حيث التزويد وكيفيته ومصادره، فالمخطوطات موادّ نادرة وعزيزة في السوق، وليس لها ناشرون وبائعون معروفون، وليست لها أدلة أو أدوات تُعين في الحصول عليها، و أنّها تمثل بطبيعتها المادية وبما تحويه من معلومات قيمةً خاصةً لدى مالِكِها الذي يظنّ فيها نوعاً من الأثرية أو القداسة أو الفخر أو الاعتزاز. كذلك فإنّه من بين العوامل التي تعُوق عملية التزويد بالمخطوطات واقتنائها خوف البائع (المالك) من المساءلة القانونية بخاصة أولئك الذين يحصلون على المخطوطات بطرق غير شرعية أو غير موثقة، فالمكتبات تشترط أن يسجل مصدر المخطوطة وسعرها، ومن ثمّ فإنّ البائعين ينأون بأنفسهم عن هذا ويبيعونها لأفراد أو هيآت أجنبية لا تشترط تحديد المصدر مما يحرم مكتباتنا من هذا الوعاء الفريد المتميّز. وعليه فإنّ سبل تكوّن مجموعة المخطوطات تتباين وتتنوع بحسب نوعية

(١) الضبط الببليوجرافي للمخطوطات العربية في مصر دراسة وتخطيط: السيّد السيّد النشار: ٣٣ .

(٢) تقرير عن المخطوطات في جمهورية مصر العربية: دار الكتب والوثائق القومية، في: المورد، مج٥/ ع١/ ١٩٧٦م/ ص٧٦.

المقتني، فقد تتكوّن بإحدى السبل الثلاث الآتية:

(١) الاقتناء العشوائي

وهو لا يخضع لمعايير وقواعد يتم عن طريقها تقييم المخطوطة وتقديرها، ومثلما تدلّ التسمية فإنّ هذا الاقتناء يتم لكلّ المخطوطات التي تصل إليها يد المقتني أياً كانت قيّمةً أم نادرةً، مكررةً أم منتفيةَ القيمة، وهذه الطريقة موجودة عادة عند المبتدئين.

(٢) الاقتناء المزاجي

ويكون عادة لنوعية بعينها من المخطوطات تنفرد بسمات خاصة، كأن تكون مكتوبة بخطّ مؤلّفيها أو مصنّفيها مثلاً أو مكتوبة بماء الذهب أو بخطّ مشاهير الخطّاطين والنّسّاخ، و قد تكون مميّزةً موضوعياً. وهذا النوع من اقتناء المخطوطات مع أنّه مقنّن إلّا أنّه يسمح لتجّار المخطوطات بإجراء الكثير من المساومات والمزايدات التي قد ترفع أسعار المخطوطات كثيراً.

(٣) الاقتناء القياسي

وتتميّز هذه الطريقة باعتمادها على قواعد ومحدّدات واضحة تعمل على التكامل بين الكم والكيف، والتناسب والتوازن الموضوعي والزمني بين المجموعات، وهي طريقة تنأى بنفسها عن المزايدات والمساومات، فتضع أسعاراً للمخطوطات لا تتعداها إلّا بنسبٍ محددةٍ.[١]

وتعدّ الطريقة الأخيرة الأفضل والأنسب؛ لكونها مدروسةً ومخطّطةً ومتوازنةً، وهادفةً إلى تلبية احتياجات ملحّة، وسدّ فجوات بمجموعات المكتبة.

وممّا سبق نخلص إلى أنّ تنمية مجموعات المخطوطات يعوقها عدم وجود المخطوطات في السوق بصورة منتظمة لعدم وجود بائعين أو ناشرين محدّدين للمخطوطات، بل إنّ الصعوبة الرئيسة تتمثل في عدم وجود أسعار ثابتة ومقنّنة لما يُعرض من المخطوطات، ومن ثمّ فقد اجتهد بعضهم في سبيل وضع قواعد ومؤشّرات يمكن الاسترشاد بها عند

(١) المخطوط العربي والإسلامي فوائد، قيمة، صيانة: محمّد بن إبراهيم الشيبانيّ: ١١.

تسعير المخطوطات، حتى يتمّ أخذ القرار المناسب المتفق وإمكانات المكتبة وسياستها من ناحية، والمتفق وأهمية المخطوط ومكانته من ناحية أخرى.

ونعرض فيما يأتي أنموذجين من تلك المؤشّرات والمعايير:

١. محمّد بن إبراهيم الشيبانيّ: يذكر أنّه في ضوء متوسط أسعار المخطوطات في المزادات وعند تجّار الأثريات، ومتوسط الأسعار التي توضع من قبل ورثة العلماء، إضافةً إلى بعض الاجتهادات والخبرات الشخصية قد وضعت بعض المعايير الثابتة التي تفيد في تقييم المخطوطات وتسعيرها منها:

- «أهمية الكتاب في موضوعه وجدّة مادته.
- أهمية المؤلّف ومكانته العلمية.
- نسخة فريدة.
- أقرب للفرادة فلا تزيد على ثلاث نسخ.
- مكتوبة بخطّ المؤلّف أو بخطّ ابن المؤلّف أو أحد تلاميذه.
- مكتوبة في عصر المؤلّف.
- تاريخ النّسخ قريب من عصر المؤلّف.
- مقروءة على المؤلّف.
- مقابلة أومصحّحة على نسخة المؤلّف.
- مقابلة أومصحّحة على نسخة منقولة من نسخة المؤلّف.
- مكتوبة بخطّ عالم متخصّص ومعروف في العلم نفسه.
- قرأها وصحّحها أحد العلماء المتخصّصين.
- تحتوي على سماعات وإجازات لعلماء معروفين.
- عليها تمليكات لعلماء معروفين.
- غير مطبوعة.
- مكتوبة برسم خزانة سلطانية.
- مذهّبة.
- تحتوي على رسوم آدمية أوحيوانية.

- تحتوي على أشكال هندسية أوفلكية.
- محفوظة بغلاف من عصرها.
- مكتوبة على الرقّ.
- مكتوبة في مكان جغرافي له دلالات تاريخية مهمة.
- الحالة العامة ممتازة.»[١]

٢. وهو متعلّق بمؤسّسة معنية بالمخطوطات هي دائرة المخطوطات والوثائق بسلطنة عمان، إذ تشكّلت لجنة تحت اسم «لجنة تعويض المخطوطات والوثائق» كان من بين مَهامها تثمين المخطوطات بحسب أهميتها وقيمتها التاريخية والحضارية، وقد وضعت اللجنة المعايير الآتية لاتّباعها

- «المادة الفكرية للمخطوط.
- القِدَم (عمر المخطوط).
- النُّدرة (ويحكمها موضوع المخطوط، وتاريخه، ومادة كتابته، والنّسخ المتوافرة منه لدى الدائرة).
- الناسخ (كأن يكون المخطوط بخطّ المؤلّف أوبخطّ أحد تلاميذه أومعاصريه أونُسخ بعد ذلك بمدة).
- نوع الورق.
- التجليد.
- جمال الخطّ وحسن الكتابة.
- الزخارف والصور والرسوم التوضيحية.
- الحالة المادية للمخطوط (ويقصد بها ما إذا كان به آثار رطوبة أو أرضة أو تلف في بعض صفحاته أو ما شابه ذلك)».[٢]

ومع هذا فإنّ تلك القواعد والمؤشرات ليست محددةً ودقيقةً، وإنما فيها قدر

(١) المخطوط العربي والإسلامي: ١٢-١٣.

(٢) المخطوطات العربية في المكتبات العمانية: دراسة لتكوينها وتنظيمها وسبل الإفادة منها: خلفان بن زهران بن حمد الحجي: ٦٢- ٦٣.

كبير من العمومية والأحكام الفضفاضة؛ وعليه فالأمر متروك لكثيرٍ من السمات والخبرات الشخصية، والظروف المحيطة التي تتحكم في هذا الشأن.

ونظراً لطبيعة نشأة المكتبة المركزية في جامعة القاهرة، فقد كان التزويد غير منتظمٍ لا تحكمه سياسة محدّدة وواضحة، لأنّه كان اقتناءً مبنياً أساساً على الإهداءات والمِنَح التي لم تكن الجامعة آنذاك تخطّط لها أو تمارس نوعاً من التقييم الذي يتيح لها قبول الهدية المقدّمة لها أو رفضها.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ اللائحة الحالية للمكتبة تنصّ في موادّها -بخاصة الموادّ (١٦، ١٨، ١٩)- على مبادئ وأسس واضحة عند القيام بعملية التزويد، كفحص الموادّ، واستبعاد ما لا يتفق مع القيم المجتمعية والحقائق العلمية والآداب العامة، واستبعاد الموادّ المعيبة فنياً أو مادياً، وكذلك فحص الموادّ المهداة وضمّها بعد موافقة لجنة المكتبات[١].

٢/٢/١ نمو مجموعة المخطوطات العربية في المكتبة ومصادرها

لقد مثّل إنشاء الجامعة منذ بداياتها -جامعة أهلية معتمدة على الاكتتاب العام- مرحلةَ وعيٍ وطنيٍّ غمر القلوب وحرّك العواطف وأثار الهمم في سبيل تعبير الكلّ عن وطنيته وحبّه لبلده سواءً كان متبرعاً أم داعياً للتبرع، وعليه أخذت التبرّعات تأتي تترى بكلّ غالٍ ونفيسٍ حتى أُهديت مكتبات بأسرها، ناهيك عن كثيرٍ مما أُهدي من الأفراد، وكذلك من الهيآت والمؤسسات والناشرين الأجانب. وهذه سمة غالبة تميّزت بها المكتبة كمّاً، إلّا أنّها لم تكن تتبع سياسة واضحة مخططة -كما سيبدو في الصفحات التالية- ومن هنا فإنّ مجموعات المكتبة هذه قد بدأت في التكوُّن منذ أيام الجامعة الأهلية ذاتها، ومع التغيّرات التي مرّت بها الجامعة كانت المكتبة تؤول إلى التسمية الأحدث، وفي هذا الصدد نجد إشارة رؤوف عباس إلى ذلك المعنى، إذ يذكر أنه بعد تشييد مبنى المكتبة ورثت مكتبة الجامعة الأهلية، وضمت إليها المكتبات الخاصة المهداة[٢].

(١) الإدارة العامة للمكتبات الجامعية: ١٧- ١٨.

(٢) تاريخ جامعة القاهرة: رؤوف عباس حامد:٦٢.

وإذا نظرنا إلى مصادر التزويد نجد أنّ المكتبة قد اعتمدت على مصدرين أساسيين هما: الإهداء والشّراء، إضافة إلى الإيداع الطوعي.

(أ) الإهداء

بادئ ذي بَدء يُعدّ الإهداء مصدراً قيمّاً من مصادر التزويد، إذ إنّه قد يمدّ المكتبة بموادّ فوق طاقتها المادية أو موادّ نادرة غير متاحة أو موادّ مخطوطة. والناظر إلى القوانين الأولى للجامعة يجد المادة الثالثة من قانون إنشاء الجامعة المصرية الصادر في ١١ مارس ١٩٢٥م تنصّ من بين ما اشتملت عليه: ...ولها أن تقبل التبرّعات التي ترد إليها عن طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها[١]. وقبل هذا -زمنياً- نجد كلمة الأمير أحمد فؤاد سالفة الذكر:... ولا يخفى أنّ مواردنا لا تزال ضئيلة، فليس أمامنا إلّا الدعاية لهذا المشروع[٢].

ونتيجة لهذا الوعي المبكر، فقد انهالت الإهداءات على المكتبة من الداخل والخارج منذ بداياتها، ساعد في ذلك سمو شخصية مدير الجامعة الأمير أحمد فؤاد الذي لم يدّخر وسعاً في الاتصالات والمراسلات والاستهداءات، والذي ينسب إليه الفضل الجزيل في الأخذ بيد الجامعة ومكتبتها في مرحلة النشوء والتكوين وهي مرحلة جدّ خطيرة وصعبة. ولقد كانت الحكومة الإيطالية هي البادئة، إذ أرسل مسيوده مارتينو في ١٤ يوليو١٩٠٨م رسالة مفادها ارتياح حكومة جلالة الملك فيكتور عمانويل الثاني إلى مشروع الجامعة، وقد عُنيت هذه الرسالة بتحديد المؤلّفات والمجلدات المطلوب إهداؤها إلى مكتبة الجامعة، وبعدها أُهدي اثنا عشر صندوقاً محتوياً على أفضل المؤلّفات المقدّمة من مصالح الحكومة والمعاهد العلمية والمجامع العلمية والأدبية، وصحبت هذه الهدية بوعدٍ بهديةٍ لاحقةٍ، علاوةً على كلمات التشجيع والاستحسان من ملك إيطاليا التي دفعت مختلف الهيآت إلى التبرع بأحسن ما لديها.

ولم تتخلّف الحكومات الفرنسية والبلجيكية والروسية والألمانية والرومانية والنمساوية، بل المدارس الأجنبية بالقاهرة كمدرسة العاديات الشرقية عن هذا

(١) تاريخ جامعة القاهرة: ٦٠.

(٢) الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية: أحمد عبد الفتاح بدير:٢٣٩.

الركب، إذ تبرعت بأنفس ما لديها من مؤلّفات أسهب كثيراً في ذكرها أحمد عبد الفتاح بدير[١]، كذلك كان هناك دورٌ بارزٌ للمجالس البلدية والجمعيات العلمية والمكتبات الكبيرة في أوربا، إضافةً إلى الناشرين المشهورين أمثال: ماكميلان وشركائه، والد وشركائه، وبيت هاشيت، الذين أرسلوا موادّ قيّمة.

ولم يقف الإهداء على جانب واحد فقط هو تحديد المُهدي لما سيُهدي، ولكن «عرضت حكومتا ألمانيا وبفاريا وإدارات المتحف البريطاني ومتحف كنجستون ومتحف فيكتوريا ومتحف البرت وغيرها من الجمعيات العلمية والجامعات بأوربا وأمريكا أن تنتخب ما تريد الحصول عليه من مجموعاتها ومطبوعاتها العلمية والمؤلّفات التي تنشرها»[٢]، وانتهجت الطريقة نفسها الحكومة النمساوية والحكومة الإيطالية كما سلفت الإشارة.

وإن تميزت الهبات الخارجية بتوفير الكثير من المطبوعات والوثائق والمسكوكات القيمة والأعمال الأجنبية، إلّا أنّ الهبات الداخلية الوطنية قد فاقتها فيما تحويه من مخطوطات عربية وشرقية، فقلَّ أن نجد مكتبة مهداة إلى مكتبة الجامعة من دون أن تحوي مخطوطات، ولم تكن الإهداءات الداخلية كلّها مكتبات كاملة، ولكن كانت هناك إهداءات فردية كعادة المؤلّفين آنذاك إرسال نسخة أو نسخ من مؤلّفاتهم إلى الجامعة مثل مؤلّف مسيو رو عن (القطن)، ورسالة مسيو بارودي عن (صناعة الزجاج)، ومؤلّفات محمّد رضا المخطوطة، وترجمات ومستنسخات محمود صدقي الطبية، ومؤلّف رزق الله منفريوس أفندي عن (تاريخ العرب والإسلام)، وقد كان هذا يتمّ -أساساً- بوازع من ضمير المؤلّفين لا بحكم القانون؛ لأنه التزامٌ أدبيٌّ وأخلاقيٌّ.

وكانت تخصّص في البداية أماكن وقاعات تُعرف باسم صاحب الهدية إلّا أنّه بسبب ضيق المكان تخلّت المكتبة عن الفكرة وأدمجتها مع باقي المجموعات[٣].

(١) الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية: ٢٤١-٢٤٦.

(٢) الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية: ٢٤٣.

(٣) دور المكتبات الجامعية في البحث العلمي (دراسة واقعية لمكتبة جامعة القاهرة): نعمات سيّد أحمد مصطفى: ٢٤١.

ومن المكتبات المهداة التي نالت اهتماماً خاصاً (مكتبة الأمير إبراهيم حلمي)، إذ أُعدّ لها فهرس محزوم خاص بها مازال قائماً حتى الآن أمام قاعة الفهارس، و أنّ الفهرس المطبوع الوحيد الذي صدر عن مكتبة جامعة القاهرة هو فهرس مكتبة الأمير إبراهيم حلمي الذي تقتني المكتبات الجامعية الكبيرة في أوربا والغرب نسخاً منه، وسيأتي الحديث عن هذين الفهرسين في المبحث القادم.

ومع أنّ المكتبة قد حصلت من خلال الإهداء على مجموعات قيّمة أسهمت في بنائها، إلّا أنه يُؤخذ على هذا المصدر عشوائيته وعدم الالتزام بسياسة واضحة ومحدّدة، وكذلك عدم تحديد موظف مختصّ للقيام بالإشراف على عملية الإهداء ومتابعتها، كذلك يرى بعضهم أنّ المكتبة لم تسع إلى الاستهداء[1]، وإن كان الباحث يرى أنّ جهود مديرها الأمير أحمد فؤاد ونشاطاته ومراسلاته ونداءاته تُعدّ نوعاً من الاستهداء أسفر عن تلك المكتبات المهداة على الرغم من كونها غير مدروسة وغير مخططٍ لها، إذ لم يكن استهداءً لنوعيات معينة من المواد، وإنما كان استهداءً عاماً لأية مجموعات.

(ب) الشّراء

يستمدّ الشراء كمصدر من مصادر التزويد قيمته من أمورٍ منها تمكينه المكتبة من اتّباع خطّة تزويد مدروسة، إلّا أنّه في تنمية المخطوطات تكتنفه صعوبة التخطيط زمنياً ومالياً، إذ إنّ معظمها يعتمد على المزادات، ومن ثمّ لا يوجد سقف سعريّ محدّد للمخطوطات، وقد تظهر في السوق فجأة وتُباع مجموعة من المخطوطات قد تتعدى أسعارها الميزانية المرصودة من المكتبة، وأنّ أسعار المخطوطات غير مضبوطة وغير ثابتة أيضاً، ومن ثمّ تخضع للمفاوضات والمناورات التي تؤدي السمات الشخصية دوراً مهماً فيها.

وقد تأخر هذا المصدر مقارنةً بالإهداء بسبب الظروف المواكبة لنشأة الجامعة وضآلة الموارد التي أشار إليها الأمير أحمد فؤاد، وقد جاءت الإشارة الأولى إلى هذا المصدر عندما أشار بدير إلى (٣٣) ثلاثة وثلاثين كتاباً اشتُريت للمكتبة خلال

(١) الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية: ٢٤٦.

الأعـوام (١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠)[١]. وتـمّ تحديـد أول ميزانية للشّـراء بدايةً من العام الجامعـي (١٩٢٠/١٩٢١)[٢].

ومـن المجموعـات القيّمـة التـي تـمّ شـراؤها مجموعـة المستشـرق الألمانـي زايبولـد (Seybold) التـي وافقـت الحكومـة المصريـة علـى شـرائها عـام ١٩٢٩م، وقـد شـكّلت المجموعة نواة المجموعة الإسـلامية والشـرقية[٣]. كذلك اقتنت المكتبة مكتبة المستشـرق الألماني ماكس مايرهوف عام ١٩٤٥م، وقد اشـترت منها حوالي (٧٥٠) سـبعمائة وخمسـين مجلـداً تضـمّ (٧٣) ثلاثـاً وسـبعين مخطوطـةً طبيةً، سـقط معظمها فـي الجـرد. وبعد ذلك بـدأت المـوادّ تأتـي عن طريق الشّـراء بكثرة تفيـد المكتبة في الحصول علـى مقتنياتها.

وقـد بـدا أنّ هنـاك تعارضاً بين بنـود الميزانية وبين مـوادّ لائحة المكتبـة[٤]، إذ تُقصر ميزانيـة الشـراء علـى الكتـب والدوريات فـي حين أنّ اللائحـة تنصّ في مادتهـا (١٦)على أن «تتكـون مقتنيـات مكتبـات الجامعة مـن الكتـب والمخطوطات والدوريات والرسـائل العلميـة المجـازة لنيـل درجتـي الماجسـتير والدكتوراه وغيـر ذلك من أوعيـة المعلومات غيـر الورقيـة مثـل: الأفـلام، والشـرائح الممغنطـة ...، إلـخ»[٥]، ممّـا يوحي بإهمـال باقي المـوادّ، إلّا أنّـه يُحسـب للقائميـن علـى أمر المكتبة أنّهم اشـتروا المخطوطـات باعتبارها مـوادّ ذات طبيعـة خاصـة سـواء اشـتُريت مـن ضمـن مكتبـات خاصـة كاملة كما سـلفت الإشـارة، أم اشـتُريت بصفـة فرديـة، إضافـةً إلى ذكـر اللائحـة الحديثة في المـادة الرابعة وظائـف المكتبـات الجامعيـة وأولهـا «اقتنـاء الكتـب والمراجـع والدوريـات والرسـائل وغيرهـا مـن أوعيـة المعلومـات التـي تفيـد الباحثيـن والطـلاب»[٦]، وبالطبـع تنـدرج المخطوطـات تحـت مصطلـح أوعيـة المعلومات.

إضافـةً إلـى المصدريـن الأساسـيين السـابقين (الإهداء والشـراء) فقـد كان هناك نوعٌ

(١) الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية: ٢٤٦.

(٢) الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية:٢٤٧.

(3) The Calender…Ibid. pp 79, 80.

(٤) بناء وتنمية المجموعات في المكتبة المركزية في جامعة القاهرة: فيدان عمر مسلم: ٣٧٦.

(٥) الإدارة العامة للمكتبات الجامعية: ١٧

(٦) الإدارة العامة للمكتبات الجامعية: ٧.

مـن الإبـداع لكنـه ليس إيداعـاً قانونياً ملزمـاً للمؤلّفين والناشـرين -بالمعنـى الاصطلاحي المتعـارف عليـه الآن- وإنمـا كان إيداعـاً مبنيـاً علـى ضميـر المؤلّـف، إذ كان المؤلّفـون يودعـون طواعيـةً نسـخاً مـن أعمالهم فـي مكتبـة الجامعة.

كذلـك وردت إشـارات تعـود إلـى عـام ١٩١١م تـدلّ علـى وجود تبـادل بيـن الجامعة وبيـن المعاهـد العلميـة الأجنبيـة، فقد أخـذت المكتبة ترسـل فهارسـها ومطبوعاتها إلى المكاتـب والمعاهـد العلميـة الأجنبية في سـبيل الحصـول على مطبوعات ونشـرات تلك الجامعـات والمعاهـد[١]، ولكـن ما اسـتقر فـي ضمير الباحـث أنّ هذا التبـادل لم يتضمن مخطوطـات؛ لكونهـا مـوادّ لا تصلـح للتبـادل، إذ تختلف النسـخة عن أختهـا وتتميّز عنها.

أمّـا مـا يتعلّـق بالمخطوطـات المصـوّرة بالفوتوسـتات أو علـى الميكروفيلـم فـإنّ لها أهميـةً خاصـةً، إذ إنهـا أيسـر مـن ناحيـة الاقتنـاء، وكذلـك مـن ناحيـة الاسـتخدام؛ لأنّهـا بدايـةً أقـلّ سـعراً وأدعـى للتخطيـط، وأنّـه لا يُخشـى عليها من كثـرة الاسـتخدام -مقارنةً بالأصـول- لإمكانيـة الحصول على نسـخة أخـرى. وخلاصةُ القـول؛ إنّ كثيراً مـن المكتبات تسـعى إلـى المصـوّرات -ورقيـة أوفيلميـة- لتأميـن مخطوطاتهـا للأسـباب الآتية[٢]:

١. ندرة المعروض من المخطوطات الأصلية.
٢. ارتفاع قيمة المخطوطات الأصلية وضعف الميزانيات المخصّصة للشراء.
٣. توافـر نسـخ مصـورة بديلـة للمخطوطـات الأصليـة بأسـعار مغريـة تحـلّ محـلّ النسـخ الأصليـة -مـع الفـارق فـي القيمـة العلميـة والتاريخيـة-.
٤. شـعور المسـؤولين عـن المخطوطـات بإمكانيـة الاسـتغناء عـن أصـل معـروض بصـور مخطوطـات مـن العنـوان نفسـه متوافـرة فـي مكتبـات أخـرى.
٥. إمكانية التبادل بين المكتبات المحلية والعالمية في مجال التصوير.

إضافة إلى احتياجها إلى تدبيرات أقلّ من ناحية الحفظ والصيانة.

وعلـى مسـتوى المكتبـة المركزيـة فـي جامعـة القاهـرة فإنّـه لا توجـد مخطوطـات

(١) الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية.

(٢) خدمات المخطوطات العربية في مكتبات مدينة الرياض: راشد سعد راشد القحطاني: ٩٤.

مصوّرة ميكروفيلمياً كما سنرى، أمّا المصورات الورقية -فوتوستاتياً- فهي موجودة في المكتبة، وقد كانت لها طريقة مميّزة في النمو، إذ إنّ بعضها جاء في ضمن المجموعات العامة المهداة أو المشتراة إلّا أنّ النسبة الأكبر منها قد اعتمدت على مجهودات المكتبة ذاتها في تصوير المخطوطات المهمة.

وقد تنوعت المصادر والأماكن التي صوّرت منها المكتبة مثلما هو متناثر في السجلات، فنجد المصادر الآتية قد ذكرت، وإن كانت بطريقة غير منتظمة:-

- دار الكتب المصرية.
- دار الكتب البروسية ببرلين.
- معهد الشؤون الآسيوية (موسكو).
- كوبريلي أفندي بالآستانة.
- مكتبة جار الله باستانبول.
- مكتبة زاده بالآستانة.
- مكتبة جوتا (Gota) بألمانيا.
- مكتبة الاسكوريال بأسبانيا.
- المكتبة الأهلية بباريس.
- المتحف البريطاني.
- مكتبة جامعة كمبردج.
- استكهولم (هولندا).

كذلك كان للتصوير داخل المكتبة نفسها وجودٌ واضحٌ، فمن تبعات اهتمامها الكبير باستنساخ المخطوطات فوتوغرافياً وجود الأجهزة اللّازمة للتصوير في كامل قوتها العملية قبل خمسينيات القرن العشرين[1].

(1) The Calender…Ibid 84 p.

وفي ذات الموضوع، فإنّ ثمة ملاحظة جديرة بالذكر هي أنّ المصوّرات لم تكن كلّها مصوّرة عن مخطوطات أصلية، وإنّما كثيراً ما نجد مصوّرات قد تمّ تصويرها عن نسخ مصوّرة مثل:

- ابن سينا، رسالة النفس، ٦٣ ورقة، مصوّرة عن الميكروفيلم الموجود في الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية عن الأصل المحفوظ بالاسكوريال.

وبعدُ؛ فمن الملاحظ غياب سياسة تزويد واضحة ومخطّطة ومدروسة، فالمطّلع على المجموعة يجد فيها تبايناً فجّاً سواء كان موضوعياً أم زمنياً كما سنرى في المبحث الثالث المعني برصد الاتجاهات العددية والنوعية للمجموعة.

٢. أدوات الضبط الببليوجرافي للمخطوطات العربية في المكتبة المركزية في جامعة القاهرة.

تتمثل أدوات الضبط في تلك الأدوات التي تحصر وتسجّل وتصف وترتّب أوعية المعلومات أياً كان شكلها أوطريقة ترتيبها، وهي مُهمة وذات قيمة لكونها تحصر كلّ الرصيد وتسجّله وتضبطه ممّا يتيح الإفادة منه وحمايته. وتتنوع تصنيفات تلك الأدوات فقد تكون موضوعيةً تتناول موضوعاً بعينه، أو زمنيةً تخصّ مدة ما، و قد تكون جغرافيةً تحصر الأوعية الموجود بمنطقة ما، وأخيراً قد تتعلّق بمكان (مكتبة) معين تُحصر الأوعية الموجودة فيه بصرف النظر عن موضوعه أو زمنه أولغته أو شكله.

وطبقاً للأخيرة نستعرض في هذا المبحث أدوات الضبط الببليوجرافي للمخطوطات العربية في المكتبة المركزية في جامعة القاهرة المتمثلة في الفهارس والسجلات، ونقدّم لكلّ منهما بتقدمةٍ نظريةٍ، نتناول بعدها الوضع الراهن لهاتين الأداتين بادئين بالفهارس لفرط صلتها بالمستفيد وللتنوع الموجود بها، ولكونها أداةً خصبةً للدراسة والتحليل.

١/٢ فهارس المخطوطات في المكتبة المركزية في جامعة القاهرة

لا قيمة لأوعية المعلومات في المكتبة مَهما بلغ حجمها وقيمتها ما لم يُحسن تنظيمها وترتيبها وإتاحتها للمستفيدين للإفادة منها بطريقة سهلة ميسرة، وهذا ما أولته جامعة القاهرة -منذ بدايتها- عنايتها واهتمامها، إذ نجد أكثر من إشارة بارزة إلى الفهرس خلال السنوات الأولى من الجامعة الأهلية، تأتي أولاها عام١٩١٠م، وقد أشار أحمد عبد الفتاح بدير إلى ذلك قائلاً: «وقد فتحت المكتبة أبوابها بعد تبويب الفهرس اللازم، وعمل الإحصاء العلمي والعملي ليسهل للباحثين الوقوف على محتوياتها والاستفادة منها»[(١)]، ثم يعقبها في عام ١٩١١م ما مفاده أنّ المكتبة كانت ترسل فهارسها إلى المكاتب والمعاهد العلمية الأجنبية حتى يتسنّى لها الحصول على مطبوعاتها من نشرات وغيرها[(٢)]. أمّا الإشارة الثالثة فتأتي عام ١٩١٣م، إذ كلّفت

(١) الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية: ٢٤٢.

(٢) الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية: ٢٤٢.

الجامعة سكرتيرها العام السيّد عبد العزيز فهمي أفندي بترتيب المكتبة على نسق المكتبات العمومية في الدول الخارجية ليسهل على المهتمين الاستفادة منها بسهولةٍ ويسرٍ. وفي نوفمبر ١٩١٤م أتمّ عبد العزيز فهمي أفندي عمله، فدونّ القسمين العربيّ والإفرنجيّ بطريقة عملية ميسرة[١]. كذلك أولت أحدث لوائح المكتبة الفهارس أهمية كبيرة، فقد نصّت الفقرة (ب) من المادة (٤) على«إعداد الفهارس اللّازمة لتيسير الوصول إلى المقتنيات»[٢].

أمّا على مستوى الوضع الراهن، فنجد في المكتبة شكلين من الفهارس الخاصة بالمخطوطات: الفهرس المحزوم، والفهرس المطبوع. ويُعد الفهرس المحزوم هو الفهرس الرئيس للمخطوطات في المكتبة لأنّ الفهرس المطبوع لا يمثّل المخطوطات العربية الموجودة بالمكتبة كافة -كما سنوضح- ولكنه أُعدّ لمكتبةٍ خاصةٍ أُهديت إلى الجامعة، وهي مكتبة الأمير إبراهيم حلمي بما فيها من مطبوعات ومخطوطات عربية وشرقية وأوربية.

وعلى أية حال؛ فسنعرض فيما يلي لهذين الفهرسين من حيث الشكل المادي للبطاقة، ثم نستغرق في تناول جزئيات البطاقة المختلفة مع الإشارة إلى بعض مظاهر المراجعة والتحقيق والترتيب داخل الفهرس، مع ذكر أمثلة لذلك.

١/١/٢ الفهرس المحزوم

كان أول فهرس أعدّته المكتبة منذ بداياتها في الشكل المحزوم -نقلاً عن مكتبة الفاتيكان- الذي أخذ ينمو ويتطور حتى وصل إلى الشكل الموجود عليه الآن، وقد تعرّض الفهرس المحزوم لمحاولات التخلص منه واستبداله بغيره، فتمّ إعداد فهرس بطاقي منذ السبعينيات، وظلّ الفهرس المحزوم هو الفهرس الرئيس للمخطوطات. ويقع الفهرس المحزوم للمخطوطات في قاعة الفهارس في ركن خاص به، وهو يتكون -كنظيره الخاص بالمطبوعات- من جذاذات ضعيفة مهلهلة لا تكاد تمرّ عليها مدة زمنية إلّا وتتمزق أطرافها، وكثيراً ما تنفصل البطاقات من الفهرس كما يبدو للناظر، إذ إنّ القائمين على الفهرس قاموا بترقيم البطاقات داخل كلّ فهرس، وعلى

(١) الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية: ٢٤٢.

(٢) الإدارة العامة للمكتبات الجامعية: ٨ .

الرغم من كون هذا شيئاً محموداً إلّا أنّه يظهر البطاقات المفقودة، فمثلاً البطاقات من (١٩١-١٩٩) في الفهرس رقم (٩) غير موجودة، كذلك البطاقات من (٢٢٠-٢٢٥) في الفهرس (٢٠)، وأمثلة كثيرة غيرها.

ويقع الفهرس في (٢٩) تسعة وعشرين مجلداً -وسنصطلح على استبدال كلمة مجلد بكلمة وحدة خلال الصفحات التالية- تتوزع كالآتي:

- الوحدات من (١-٢٢) فهرس المؤلّف.
- الوحدات من(٢٣-٢٥) فهرس المخطوطات المصوّرة.
- الوحدات من (٢٦-٢٨) فهرس العنوان.
- الوحدة (٢٩) فهرس الموضوع.

قبل الدخول في مناقشة ترتيب الفهرس وتحليل محتويات البطاقة، تجدر الإشارة إلى عدم وجود أدنى توازن أوتناسب بين الفهارس الثلاثة (مؤلّف، عنوان، موضوع) سواءً في عدد المجلدات -كما سلفت الإشارة- أم في عدد البطاقات المحتواه بكلّ منها، ففهرس المؤلّف يضمّ (٢٩٩١) بطاقة بنسبة (٧٤,٧٪) من إجمالي عدد البطاقات البالغ(٤٠٠٤) بطاقات، وفهرس العنوان يضمّ (٨٥٦) بطاقةً بنسبة (٢١,٣٪)، والفهرس الموضوعي يضمّ (١٥٧) بطاقةً بنسبة (٤٪)[1]، ويعود هذا إلى أنّ البدايات الأولى لإعداد فهرس لمخطوطات المكتبة تمثلت في إعداد فهرس المؤلّف فقط، ثمّ تمّ الشروع بعد ذلك في إعداد فهرسي العنوان والموضوع إلّا أنّه لم يكتب لهما الاكتمال. ومن ثم فإنّ الفهرس الرئيس هو فهرس المؤلّف، أمّا فهرسا العنوان والموضوع فهما ممسوخان لا يملكان من خصائص الفهارس إلّا اسمها؛ بسبب صغر حجميهما، كما لا يمكن الاعتداد بهما أو الاعتماد عليهما.

بطاقة فهرسة المخطوطات بالفهرس: شكلها وتصميمها

لا يوجد شكل ثابت ولا نظام (تصميم) محدّد للبطاقة بالفهرس، فهناك ثلاثة أشكال للبطاقة نجدها بالفهرس:

١. بطاقات معدّة خصيصاً للمخطوطات.

(١) هذه الأرقام غير دالة إذ إنها تضم كثيراً من المخطوطات التي سقطت في الجرد، وكذلك كثيراً من البطاقات المكررة سواء داخل الفهرس نفسه أم بين الفهارس المختلفة، كما سنوضح.

٢. وهناك بطاقات كثيرة معدّة للمطبوعات والمخطوطات معاً.

٣. إضافةً إلى بطاقات بيضاء تماماً مكتوب عليها بخطّ اليد.

وهذا كلّه يؤدي إلى عدم التوحيد والسيمترية في البيانات؛ لأنّ حجم البيانات وتتابعها يتباين ويختلف من شكل لآخر. ولم يتوقف الأمر عند اختلاف تصميم البطاقة وتتابع بياناتها فقط، وإنّما تعدّاه إلى غياب علامات الترقيم داخل البطاقة، وعدم الالتزام بأية أبعاد.

المدخل الرئيس بالفهرس

«والمدخل هو مجموعة الألفاظ أو الرموز أو الكلمات التي تُرتّب بطاقات الأوعية طبقاً لها في الفهرس، والتي أيضاً يمكن بمقتضاها استرجاع أو الاستدلال على الأوعية.»[(١)]

ويُعدّ المدخل الرئيس في الفهرس هو اسم المؤلّف، والأساس فيه الاسم الحقيقي، ويحال من اسم الشهرة. وهناك ثمة ملاحظات بدت للباحث على المدخل هي:-

١. عدم الالتزام بالاسم الحقيقي، فكثيراً ما نجد المدخل يكون باسم الشهرة.

٢. عدم ضبط أسماء المؤلّفين، ومن ثم تعدّد أشكال الاسم الواحد وتراكيبه من بطاقة لأخرى، والأمثلة الآتية تظهر لنا الملاحظتين السابقتين اللّتين تنطبقان على كثير من الأسماء:

- في الوحدة رقم (١٦) من الفهرس (٣٢) بطاقة للغزالي تأخذ المداخل الآتية:
  - (الغزاليّ) محمّد بن محمّد.
  - الغزاليّ: محمّد بن محمّد أبوحامد (٤٥١-٥٠٥).
  - الغزاليّ، أبوحامد محمّد بن محمّد الغزاليّ.
  - الغزاليّ، أبي حامد بن محمّد الغزاليّ ت٥٠٥.
  - الغزاليّ، أبي حامد محمّد بن الغزاليّ الطوسيّ.
  - الغزاليّ، أبي حامد محمّد بن محمّد بن محمّد الغزاليّ الطوسيّ.
  - أبوحامد محمّد بن محمّد الغزاليّ.

(١) الفهرست لابن النديم دراسة ببليوغرافية: ٢٣٥.

- (أبي حامد) محمّد بن محمّد الغزاليّ.
- (أبوحامد) محمّد بن محمّد الغزاليّ.
- محمّد بن محمّد الغزاليّ.
- محمّد بن محمّد الغزاليّ (أبوحامد).
- محمّد بن محمّد بن محمّد الغزاليّ (أبوحامد).
- محمّد بن محمّد الغزاليّ الطوسيّ-الإمام أبوحامد-
- محمّد بن محمّد الغزاليّ (الإمام أبوحامد) الطوسيّ.

- في الوحدة رقم (٢١) نجد للتفتازانيّ (٥٧) بطاقة تأخذ المداخل الآتية:
  - مسعود بن عمر التفتازانيّ.
  - مسعود بن عمر بن أبي بكر التفتازانيّ.
  - مسعود بن عمر التفتازانيّ-سعد الدين.
  - مسعود (سعد الدين) بن عمر التفتازانيّ.
  - مسعود بن عمر التفتازانيّ(سعد الدين).
  - مسعود بن عمر بن عبد الله المعروف بالسعد التفتازانيّ.
  - مسعود بن عمر التفتازانيّ المدعو بسعد التفتازانيّ.
  - مسعود (سعد الدين) بن عمر التفتازانيّ-القاضي.
  - (سعد الدين) مسعود بن عمر التفتازانيّ.

وبسبب عدم ضبط المدخل فإنّه توجد للتفتازانيّ نفسه بطاقات في الوحدة رقم (٨):

- التفتازانيّ، سعد الدين مسعود بن عمر (٧٢٢- ٧٩٣).
- التفتازانيّ، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله.

- في الوحدة رقم (٩) توجد (٥٤) بطاقة للشرنبلاليّ نجد فيها المداخل الآتية:
  - حسن الشرنبلاليّ.
  - حسن الشرنبلاليّ الحنفيّ.
  - حسن بن عمار الشرنبلاليّ.
  - حسن بن عمار بن يوسف الشرنبلاليّ.

- حسن بن عمار بن علي الشرنبلاليّ.
- حسن بن عمار بن علي الشرنبلاليّ الحنفيّ المصريّ.

والتخبط نفسه وعدم الضبط للمدخل نجده في حالة مؤلّفَينِ آخَرَينِ مثل:

- محمود (جار الله) بن عمر الزمخشريّ. وحدة رقم (٢٠).
- حسام الدين الكاتي. وحدة رقم (٩).

وبسبب ذلك الاضطراب والتخبّط، ولكون الأسماء العربية القديمة تكتنفها مشاكل عدة فلابدّ من الاستناد على قائمة بالأسماء العربية القديمة؛ ضماناً للدقة والتوحيد[١].

وهذا بطبعه لا ينفي وجود مراجعات وتعديلات على المداخل -كما سنرى في عنصر التحقيق- فقد نجد مدخلاً مشطوباً عليه ومكتوباً أعلاه صوابه، بل يصل الأمر إلى كتابة مدخل مغاير تماماً مثل:

- الشيخ محمّد الطاشكنديّ

إبراهيم بن محمّد بن عربشاه الاسفرائينيّ (عصام الدين)

عجالة البيان في شرح الميزان للعصام[٢]

الإحالات في الفهرس

لا نجد استخداماً للإحالات إلّا في فهرس المؤلّف، ولا يُستخدم إلّا نوعٌ واحدٌ من الإحالة هو إحالة (انظر) التي تحيل من اسم الشهرة ومن الصيغ غير المستخدمة إلى الاسم الحقيقي، وقد قامت الدراسة بحصر تلك الإحالات، فوجدتها (٩٤) أربعاً وتسعين إحالة، وهو عدد متواضع جداً مقارنة بعدد المداخل التي فيها أسماء شهرة، ومن أمثلتها:

- ابن بطوطة

(١) تعد أحدث تلك القوائم: شعبان عبد العزيز خليفة، محمّد عوض العايدي. مداخل الأسماء العربية القديمة: قائمة استناد للمكتبات ومراكز المعلومات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٦. ٢مج.

(٢) وحدة رقم (٩).

انظر

(أبي عبد الله) محمّد بن محمّد بن إبراهيم

- الايديني

انظر

حسن بن مصطفى

- طاشكبرى زاده

انظر

أحمد بن مصطفى بن خليل

- الأخرس

انظر

عبد الغفار

وعن الإحالات نسجّل الملاحظتين الآتيتين:

١. مع أنّ الإحالات تكون أساساً من اسم الشهرة إلى الاسم الحقيقي، إلّا أنه توجد إحالات عدة تحيل من الاسم الحقيقي إلى اسم الشهرة، ومنها:

- إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي بكر الأزرق

انظر

الأزرق

٢. لا يوجد نظام (شكل) ثابت للبيانات المتضمنة في بطاقة الإحالة، فتارةً يؤتى بالاسمين المحال منه والمحال إليه، وتارةً يُلحق المحال منه بالعنوان، وثالثةً يُتبع المحال إليه ببعض البيانات الببليوجرافية مثل:

- الأزموريّ

انظر

سراج الدين محمود

- الحريريّ

  مقامات نسخة خطية

  انظر: القاسم بن علي بن محمّد بن عثمان الحريريّ

- قاضي مير

  شرح الهداية مخطوط

  انظر

  حسن بن معين الدين الميري

- أبوالليث السمرقنديّ

  انظر

  نصر بن محمّد بن إبراهيم رقم ٢١٣٠٥

  ٣٤ ورقة، ١٥ سطراً، بقلم عادي في ضمن مجموعة

وقد يعود هذا التباين في شكل الإحالات وفي البيانات المتضمنة بكلّ منها إلى اختلاف المفهرسين أو اختلاف الوقت الذي أعدت فيه كلّ بطاقة خاصة في ظلّ غياب شكل موحد يحكم العمل.

كيفية الترتيب داخل الفهرس

يتمّ الترتيب في الفهرس الرئيسي بحسب المدخل الرئيس باسم المؤلّف (الاسم الحقيقي) إلّا أنّه يلاحظ وجود خلل بيِّن في الترتيب يتمثل في الأعراض الآتية:

١. وجود بطاقات لمؤلّفين مختلفين تخترق بطاقات مؤلّف واحد مثل:
   - إبراهيم علي الفقيه الشيرازيّ الشافعيّ المتوفّى ٤٧٦هـ(أبوإسحاق)
   - إبراهيم بن علي الطرسوطيّ برهان الدين

   كلّها تأتي بين بطاقات إبراهيم الزنجانيّ.

٢. وجود بطاقات مكررة برقم القيد نفسه، وبكامل بياناتها من دون أدنى

اختلاف مثل:

- الرازيّ، زين الدين محمّد بن أبى بكر بن عبد المحسن٢٠٠٩٧

تحفة الملوك

- جالينوس. كتاب في الطب ينسب إلى جالينوس ٢٦١٠١

٥٣ ورقة

صورة مأخوذة بالفوتوستات عن نسخة خطية كُتبت ١٢٣٢هـ

- محمّد رضا. مشكلة الفاقة في القرآن الكريم ٣١٢٤٦

ورقة

٣. تتفرق أعمال المؤلّف الواحد بين أكثر من وحدة من وحدات الفهرس تبعاً للصيغ المختلفة للاسم الواحد كأعمال التفتازانيّ التي تتوزع بين الوحدتين (٢١,٨)، إذ إنّ الوحدة (٢١) تضمّ أعماله المرتبة بحسب المدخل مسعود بن عمر التفتازانيّ ونظائره، أماّ الوحدة (٨) فتضم الأعمال المرتبة بحسب المدخل التفتازانيّ ونظائره.

٤. لا تتوقف مظاهر سوء الترتيب بالفهرس عند هذا، وإنما نجد في الفهرس بطاقات لا تدخل في ضمن النسيج العام المكوّن للفهرس، إذ نجد مخطوطات فارسية وتركية بفهرس المخطوطات العربي.

- كذلك توجد بطاقات للمخطوطات العربية بالفهرس المحزوم للكتب المطبوعة مثل:

- الغزاليّ: محمّد بن محمّد أبو حامد

كيمياء السعادت (كيمياء السعادة)

مخطوطة باللغة الفارسية[١]

- كلّ مخطوطات محمّد رضا مع كونها موجودة في فهرس المخطوطات إلّا أنها موجودة ومكررة أيضاً في فهرس الكتب العربية القديمة، الوحدة رقم (١٦٨).

(١) وحدة رقم (١٦).

ويبدو أنّ سوء الترتيب في فهارس المكتبة سمةٌ قديمةٌ، فقد أشار بورجميستر إلى الإخلال بالنظام وعدم مراجعة الترتيب بانتظام[١]، وكذلك أشارت أميمة الخطيب في نتائجها إلى وجود اضطراب واضح في المداخل وفي الترتيب[٢]. وفي السياق نفسه نود أن نشير إلى مفارقة بين رأيي بورجميستر وأميمة الخطيب من ناحية، وبين رأي شريف شاهين الذي يذكر أنّ المكتبة تراجع فهارسها لسببين:[٣]

١. استكمال الجديد وإضافته.

٢. مراجعة الترتيب والتأكد من سلامته.

وإن كان الرأي الأخير (شريف شاهين) ينطبق على الكتب إلّا أنّه لا ينطبق على فهارس المخطوطات، ربّما لكونها توقفت منذ مدة عن النمو.

بقي أن نشير إلى ميزة في الفهرس، وهي وجود ترقيم داخل كلّ وحدة من وحدات فهرس المخطوطات مكتوب بالرصاص، ممّا ييسر من مَهمة الحفاظ على ترتيب البطاقات.

أرقام القيد (رقم الطلب)

وهي موجودةٌ أعلى البطاقة ناحية اليسار، وهي الأرقام الموجودة في السجلات نفسها، وهي ذاتها الموجودة في مخازن المخطوطات، ومن ثم تحلّ محلّ أرقام التصنيف، وتستخدم كأرقام استدعاء للمخطوطات، إذ تأخذ كلّ مخطوطة رقماً واحداً فقط يعدّ بمثابة أداة الربط بين الفهرس وبين مخازن المخطوطات.

ومن الحالات الشاذة في الفهرس نرصد الأمثلة الآتية:

١. وجود مخطوطات في الفهرس بدون أرقام قيد، ممّا يعني عدم إمكانية

(١) التقرير المقدم عن مكتبة جامعة القاهرة ١٩٦٣/ ١٩٦٤: بورجيمستر: مجلة المكتبة العربية. مج ٣/ ع ٣-٤/ ١٩٦٥م، ص٤٧

(٢) فهارس المكتبة المركزية في جامعة القاهرة (دراسة تحليلية تقييمية): أميمة محمّد طلعت الخطيب: ٢٢٦.

(٣) تحليل النظام بمكتبات جامعة القاهرة لاستنباط النظام الآلي المناسب: شريف كامل محمود شاهين: ٢٧٢.

استدعائها مثل:

- علي (السيّد الشريف) بن محمّد الجرجانيّ قيد/ التعريفات ١٢٠ورقة

في ضمن مجموعة ٢١ سطراً ٨×١٤سم.

أولها: الحمد لله حقّ حمده، بآخرها نقص

٢. قد نجد بالفهرس أرقام قيد مكررة، فنقبلها تارةً ونرفضها أخرى، فهي مقبولة عندما يشير الفهرس إلى أعمال داخل مجموعة واحدة (المجاميع) تحمل رقماً واحداً، فإنّه يشار إلى كلّ عمل في ترتيبه الهجائي داخل الفهرس، وكلّ الأعمال تأخذ رقم قيد المجموع نفسه، ومن ثم يكرر الرقم بقدر تعددّ الأعمال المحتواة داخل المجموع، وهي مرفوضة البتة عندما تكرر البطاقة تماماً برقم القيد نفسه وبكامل بياناتها مثل مخطوطات الرازيّ، وجالينوس، ومحمّد رضا المذكورة في الصفحات السابقة. وترى الدراسة أنّ هذا راجع إلى الخلل الموجود في ترتيب بطاقات الفهرس، إذ إنّه يتمّ إعداد بطاقات جديدة لمخطوطات يظنّ أنّ بطاقاتها غير موجودة بالفهرس، ومن ثم تتكرر البطاقات بكامل بياناتها وبالأرقام نفسها.

العنوان

تختلف المخطوطات عن المطبوعات إذ لا توجد غالباً صفحة عنوان، وقد تُضاف مؤخراً -كما ذكر- ممّا جعل الاعتماد الأساسي في استقاء العنوان يتمّ من خلال المقدمة أو الخاتمة (حرد المتن). وقد تطول عناوين المخطوطات، و تتعدّد أيضاً ما بين عناوين حقيقية وعناوين شهرة. وهذا كلّه انعكس على بطاقة الفهرسة، فنجد الأمثلة المغايرة الآتية:

- محمّد (شمس الدين) بن قاسم الفزيّ

فتح القريب المجيب في ألفاظ التقريب أوالقول المختار في شرح غاية الاختصار وهو المعروف بشرح أبي القاسم الفزيّ على متن أبي شجاع ١٢٦٦هـ[1]

- مسعود بن حسن الفناريّ الشافعيّ.

(١) الوحدة رقم (١٩).

فتح الرحيم الرحمن في نصيحة الإخوان، وهوشرح قصيدة ابن الورديّ اللامية المسمآة بنصيحة الإخوان[١]

- مسعود(قرة جلبي)

حاشية مسعود على حاشية عماد الدين الكاشيّ على رسالة الآداب للسمرقنديّ (الشهير بقرة حاشية) ١٠٨٨هـ[٢]

- محمّد بن محمّد الجزريّ الشافعيّ المتوفّى ٨٣٣هـ.

تخيير التيسير، وهو تكميل لكتاب في القراءات السبعة لأبي عمر عثمان بن سعيد الدانيّ المتوفّى ٤٤٤هـ بإضافة ثلاث قراءات عليها[٣].

- محمّد الحنفيّ. شرح العضدية

ومعه كتاب شرح عصام الدين بن محمّد في علم الاستعارات[٤]

وهذه الأمثلة توضّح احتواء العنوان على شروحٍ له أو عنوان بديل، بل إنّ المثال الأخير يسلمنا إلى موضوع النقطة التالية وهو(المجاميع).

المجاميع

وهي ظاهر شائعة في التراث العربي، إذ تضمّ المخطوطة الواحدة عدة مؤلّفات جُمعت معاً، قد تكون لمؤلّف واحد أو عدة مؤلّفين، كما قد تكون في موضوع واحد أوفي عدة موضوعات.

وفي الفهرسة تعدّ لها بطاقة رئيسية بالعنوان الجامع -إذا وُجد- ثم تعدّ بطاقات إضافية بالأعمال الأخرى، أو تعدّ بطاقات رئيسية لكلّ عمل من الأعمال طالما لم يوجد عنوان جامع ولم يوجد عمل غالب، وفي كلٍّ لابدّ من أن يُشار مع كلّ عمل إلى أنّه (في ضمن مجموع)، كذلك يُشار في البطاقة الرئيسية بالعنوان الجامع إلى

(١) الوحدة رقم (٢١).

(٢) الوحدة رقم (٢١).

(٣) الوحدة رقم (٢).

(٤) الوحدة رقم (١٨).

أنّه مجموع أو مجاميع بجوار رقم القيد، وقد تقرن كلمة مجموع بما يدلّ على الموضوع فيكتب (مجموع في الفقه) مثلاً، وإذا ضمّ المجموع موضوعات كثيرة فتكتب كلمة (متفرقات)؛ لتدلّ على تنوّع الموضوعات المعالجة داخل المجموع.

وهذه القضية وثيقة الصلة بقضية المحتويات التي قد تذكر مع العنوان، و قد تذكر مع الملاحظات. وفيما يأتي بعض الأمثلة الموجودة في الفهرس والتي تعكس ذلك:

عمر أفندي عطار زاده

متفرقات من الصرف والنحو والتصوف والهيأة والحكمة والتاريخ والهندسة وغيرها، بقلم عادي ١٢٨٨هـ الفن/ متفرقات.[١]

- محمّد صالح الرفاعيّ الحسينيّ
- مجموعة رسائل تشتمل على ...

الفن/ مجاميع[٢]

- محمود (أبي محمّد) بن أحمد العينيّ

فرائد القلائد في شرح الشواهد، وهي: شروح التوضيح، شرح بدر الدين ابن مالك، وشرح المراديّ المعروف بابن أم قاسم، وشرح ابن عقيل على الألفية[٣]

- محمّد علاء الدين بن علي الحنفيّ

الدر المختار شرح تنوير الأبصار

توجد في بداية المخطوط ورقتان فيهما فهرس للمخطوط، وأهم محتوياته: باب شروط الصلاة، باب سجود السهو، باب صلاة الجنازة، باب صلاة المسافر، باب الوصي[٤]

(١) الوحدة رقم (١٥).
(٢) الوحدة رقم (١٩).
(٣) الوحدة رقم (٢).
(٤) الوحدة رقم (١٩).

الفن وصياغته بالفهرس

ويقصد بالفن هنا (الموضوع)، ومن ثم فإنّ هذا العنصر معنيّ بتحديد موضوع المخطوط والتعبير عنه برؤوس موضوعات محدّدة، والواقع أنّ المفهرس لم يلتزم بأيّ قائمة رؤوس موضوعات، وغالباً ما يكتب الفن بقلم رصاص، لأنّه من أكثر العناصر التي تخضع للمراجعة والتعديل، فكثيراً ما يضرب في البطاقات على فنون ويكتب غيرها أعلاها، ومع اجتهاد المفهرسين في هذا الشأن إلّا أننا نلحظ وجود بعض التسرع في تحديد موضوع المخطوط، فقد يتمّ الاعتماد على العنوان ممّا يضلل المفهرس، ويجعله يكتب موضوعاً مغايراً تماماً لموضوع المخطوط، ومن الأمثلة الفجة في هذا الصدد ما ورد في الوحدة (١١)، إذ توجد ثلاث مخطوطات لسعد الدين التفتازانيّ هي:

١. تهذيب المنطق والكلام.

٢. غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام.

٣. شرح تهذيب المنطق لسعد الدين التفتازانيّ/ عبد الله بن فضل الله الجبيصيّ.

وقد كُتب فن هذه المخطوطات الثلاث (منطق) في حين أنّ موضوعها جميعاً في اللغة.

- رسالة في الدعاء للخليفة عبد الحميد خان، وقد كُتب الفن/ رسالة في الدعاء للخليفة عبد الحميد خان.
- الفضل بن عمر الأبهريّ (أثير الدين). ايساغوجي.

الفن/ المنطق وآداب البحث

بيانات النسخ

هي تقابل بيانات النشر في المطبوعات، وهي: مكان النسخ: اسم الناسخ، تاريخ النسخ. ودون الدخول في إشكالياتها نرصد ما هو مدوّن في الفهرس -وإن كانت قضية تاريخ النسخ سيشار إليها في المبحث التالي- وعلى أية حال فإنّ هذه البيانات قليلة الورود في الفهرس فأقلّها مكان النسخ، ثم اسم الناسخ، ثم يأتي تاريخ النسخ ليكون أكثرها ذكراً؛ ويعود هذا إلى طبيعة المخطوط ذاته، إذ إنّ مكان النسخ كان يُذكر نادراً، و أنّ النّساخ المشهورين -غالباً- هم الذين كانوا

يحرصون على ذكر أسمائهم أكثر من غيرهم.

وفيما يأتي الصيغ المختلفة الواردة في الفهرس قرين كلّ بيان:-

- مكان النسخ: كتبت بمدينة...، كتبت في...، ببلدة...، دار سعادت.
- اسم الناسخ: بخطّ، على يد، كتبت على يد، كتبها، تم تحرير هذا الكتاب في خطّ مؤلّفه علاّن الفقير.
- تاريخ النسخ: كتبت في اليوم ...من شهر...لعام...للهجرة، كتبت عام، بآخره تاريخ...، نسخة قديمة، مخطوطة قديمة، لا يوجد بها تاريخ، ولكن يبدو أنّها مخطوطة قديمة.

وهذا يعكس أنّ المفهرس كان رهين المخطوطة التي بين يديه، بحيث لو وجد تاريخ النّسخ كتبه وإلّا حاول استخدام صيغ بديلة للتعبير عن تاريخ المخطوطة.

ومن الأمثلة على ذلك:

- تمت كتابتها لليلتين بقيتا من شهر رجب من شهور سنة ١١١٢هـ.
- وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة يوم الجمعة المبارك في شهر جمادى الأولى الذي هو من شهور سنة ألف ومائة وستين من الهجرة.
- آخره: قد وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة وقت العشاء يوم الأحد من أوائل جمادي الآخر في شهور سنة سبعين وتسعمائة.

وبعد؛ فإنّ بيانات النسخ لا تلتزم بأيّ ترتيب فيما بينها، ولا أية علامات ترقيم، فقد نجد:- كتبت عام ...ببلدة ... على يد...، كتبه فلان ...عام...

الخطّ

ليست هناك سمة أوشكل واحد لهذا البيان، فصوره متعددة وكثيرة جداً: بقلم، بخطّ، باليد، بيد، مكتوب على القاعدة، بأقلام مختلفة، بخطوط متعددة.

وقد يقترن هذا البيان بتوضيحات من قبيل: خطّ رديء، بقلم متقن، مشكولة كلّها، الكتابة محاطة بإطار من الحبر الأحمر، بخطّ غير واضح، ويسهب المفهرس أحياناً في وصف الخطّ بخاصة إذا تغيّر الخطّ داخل المخطوطة الواحدة: «بخطّ

بنت الحاج مصطفى مع ملاحظة أن بعد ١٣ ورقة يختلف الخطّ، ثم يُستأنف الخط الأصلي بالقلم النسخ ».

والخطّ الغالب على المجموعة هو خطّ النسخ، وكثير من المخطوطات مكتوب بخطٍ سلسٍ بسيط اعتيادي، يُسمى غالباً من قبل المفهرس بـ(قلم معتاد)، حتى إنّ خطّ النسخ نفسه أصبح يقرن بهذه الكلمة: بخطّ النسخ المعتاد. والخط المعتاد هذا صورة من صور الخطّ النسخي، غير أنّه لا يتقيد فيه بقواعد خطّ النسخ، ويعدّ من أكثر الخطوط انتشاراً بين المخطوطات العربية.[1]

الوصف الماديّ

وهو من الحقول الواردة بكثرة في الفهرس، ومن البيانات التي تذكر في هذا الحقل:

الحجم: ويُذكر بالورقة، وأحياناً بالصفحات.

المسطرة: ويُقصد بها متوسط عدد الأسطر في الصفحة، ومن الصيغ الواردة (سطورها غير منتظمة، مسطرته غير مطردة، مسطرته ٢٤سم).

عدد كلمات السطر الواحد.

الأبعاد: كثيراً ما نجد في البطاقات أبعاد المخطوط، وكذلك أبعاد الجزء المكتوب من الصفحة، وكلاهما يذكر الطول × العرض، وقد يذكر حجم المخطوط لفظاً مثل: في قطع صغير.

الملاحظات:

يُعدّ هذا الحقل ملجأً لكثير من البيانات التي لا تجد لنفسها مكاناً في الحقول الأخرى، وهذا الحقل من الحقول المكدّسة بالبيانات التي لا تحكمها قاعدة معينة أوترتيب ثابت، وهي تتفاوت في حجمها ووجودها من بطاقة لأخرى حسبما هو متاح في المخطوط، ومن نماذجها: على هوامشها وبين سطورها تقييدات، به شروح،

(١) المخطوطات العربية في مكتبة الكونجرس الأمريكية(دراسة تقويمية تحليلية): هانم عبد الرحيم إبراهيم: ١٣٦.

بـه طيـارات، بـه تعليقـات، عليـه تمليـكات، مجدولـة ومحـلاة بالذهـب، كلمـات ربـط فـي الصفحـات اليمنـى، فـي آخرهـا أرقام ورمـوز فقهيـة، في أولـه لوحة محـلاة بالبرونز واللازورد، مـداد أسـود وأحمـر. وهـذه الديباجـة تختلـف عـن ديباجـة النسـخة الأصلية التـي تبـدأ بقولـه «إن أروى زهـر إلخ».

أوله وآخره:

المقصـود بـه ذكـر بداية المخطوط ونهايته، وهو عنصر مهم فـي معرفة الأجزاء المكملة لنسـخة بعينها، لكون النسـخ كّلها ليسـت واحدة. وهذه لها حالات ثلاث في الفهرس:

١. تكتب البداية والنهاية.

٢. تكتب البداية فقط، وهذه هي الغالبة.

٣. لا تكتب البداية ولا النهاية.

وفـي الحالتيـن الأوليين كثيـراً مـا نجد عدم وضـوح مغزى ذكـر البدايـة والنهاية لدى المفهـرس، إذ نجـده مثـلاً يذكـر أوله ابتداء من البسـملة والحمدلة والسـلام على الرسـول الكريـم، والمتفـق عليـه أنّ كتابـة أول المخطـوط يكون بعـد البسـملة والحمدلة والصلاة والتسـليم، وآخـر المخطـوط يكـون قبـل حـرد المتـن. وتكمـن أهميـة ذلـك فـي تمييـز المخطوطـات بعضهـا عـن بعضها الآخر، فقد تتشـابه معظم المخطوطات فـي افتتاحيتها الدعائيـة (البسـملة والحمدلـة والصلعمـة)، ومن ثم يكـون التمييز بينها على أسـاس أول النصّ نفسـه.

وفيما يأتي نماذج لهذا العنصر:

- الحمدُ لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على محمّد وآله أجمعين...الخ.
- الكلام هو اللفظ المركب المفيد.
- قـال سـيّدنا ومولانا الشـيخ الإمـام العلّامة مسـتخرج الفوايد من بحـار الفوايد ومشـيد مقولات...
- آخـره: مـن أهـل منهـاج الشـرع وختـم لنا بحسـن الختـام وأشـهد أن لا اله إلا اللـه وأنّ محمّـداً عبـده رسـوله شـهادة عبد محتـاج إليه.

- آخره: والحمد لله على التمام، وكان الفراغ من تعليقها يوم الأربعاء المبارك ثالث شهور ربيعي الثاني من شهور سنة إحدى عشرة ومائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.
- بعد المقدمة (الديباجة) اعلم أنّ الفقه علم حسن، وهو أجلّ من سائر العلوم، وهو علم الدين والشريعة...إلخ.

التحقيق الموجود بالفهرس

ونقصد بعملية التحقيق هنا أمرين:

تلك المراجعات والتعديلات التي تُجرى على البطاقة بعد إعدادها.

عملية تحقيق العنوان واسم المؤلّف.

بفحص الفهرس وُجد على كثيرٍ من البطاقات إضافات أو تعديلات لاحقة تكتب بلون مخالف للون المستخدم في البطاقة، أو تكتب بقلم رصاص، وأكثر المواضيع التي تطولها: اسم المؤلّف والعنوان والفن، وفي بعض الأحيان قد تطول أرقام القيد ذاتها، وفي هذا قد يعمد المراجع إلى فحص المخطوط أو التقدير الشخصيّ المبنيّ على الخبرة العملية المكتسبة، أوقد يرجع إلى مصادر خارجية كتلك المصادر التي يرجع إليها المفهرس ذاته لتحقيق العنوان واسم المؤلّف، وكثيراً ما نصادف في الفهرس أمثلة:

- اسم المؤلّف حقّق من معجم سركيس ج١ ص٩١٥
- ورد في المخطوط أنّه السمهوديّ، وفي معجم سركيس السهوديّ
- وقيل هو لشيخ الإسلام أبي الحسن السعديّ - حاجي خليفة
- في كشف الظنون ورد:
- المؤلّف والعنوان غير موجودين بالمخطوط، فاستكملت البيانات من معجم المطبوعات ص١٠١٥
- شهاب الدين - فهرست الكتبخانة

ثمة أمثلة كثيرة جداً لعناوين وأسماء مؤلّفين وفنون مضروب عليها بالقلم، ومكتوب أعلاها الصواب.

ومع هذه الدقة في المراجعة إلّا أنّه أحياناً قد يحدث بعض الخطأ نتيجة السرعة والعجلة، مثل كلمة (مكرر) التي نجدها على بطاقات تحمل رقم القيد نفسه مما يتطلّب نزعها من الفهرس، بيد أنّ هذا غير صحيح، إذ إنّ المجاميع تتطلّب أن يتكرر الرقم بقدر الأعمال المتضمنة.

فهرس المصورات

يقع فهرس المخطوطات المصوّرة في الوحدات من(٢٣-٢٥) من الفهرس المحزوم، ويضمّ (٥٧١) بطاقة بما فيها بطاقات الإحالة، إضافة إلى الكثير من بطاقات المخطوطات الأصلية كما يوضّحه الجدول الآتي:

جدول رقم (٢)

توزيع بطاقات فهرس المخطوطات المصوّرة (الوحدات ٢٣، ٢٤، ٢٥) بحسب الشكل:

رقم الوحدة	المخطوطات المصوّرة	المخطوطات الأصلية	بطاقات الإحالة	الإجمالي
٢٣	٧٩	٦٦	٢٣	١٦٨
٢٤	٩٣	١١٢	٣٤	٢٣٩
٢٥	٦٨	٧٣	٢٣	١٦٤
الإجمالي	٢٤٠	٢٥١	٨٠	٥٧١
النسبة ٪	٪٤٢	٪٤٤	٪١٤	٪١٠٠

ومنه يتضح لنا أنّ بطاقات المخطوطات المصورّة تبلغ (٢٤٠) بنسبة ٤٢٪ من إجمالي بطاقات الوحدات الثلاث، وأنّ بطاقات المخطوطات الأصلية تبلغ (٢٥١) بنسبة ٤٤٪، في حين أنّ هذه الوحدات (٢٣-٢٥) من الفهرس مخصّصة للمخطوطات المصورّة ممّا يوضح ذلك الاضطراب والتداخل والخلط في الفهرس. ومن مظاهر ذلك الاضطراب والتداخل أيضاً وجود بطاقات للمخطوطات المصوّرة بالوحدات المخصّصة للمخطوطات الأصلية[١].

(١) انظر الوحدات (١٣، ١٧، ٢١) على سبيل المثال لا الحصر.

أمّا فيما يتعلّق بالبطاقة ذاتها فهي تستبعد كثيراً من العناصر المتعلّقة بالمخطوطات الأصلية، وتضمّ عناصر لصيقة بالمخطوطات المصوّرة، كذكر ما يفيد كونها نسخة مصوّرة، ومصدر التصوير، إضافةً إلى البيانات المشتركة، كالمؤلّف، والعنوان، وتاريخ نسخ الأصل. ومن هذه الصيغ: نسخة شمسية مأخوذة بالفوتوستات عن الأصل المخطوط المحفوظ بمكتبة..؛ ولذا يشار إلى الجهة التي قامت بالتصوير وتاريخ عملية التصوير.

وبعد؛ إنّ الحالة العامة للفهرس المحزوم سيئة مادياً؛ لأنّها جزازات ضعيفة وقديمة، ولم تُحدّث منذ مدة ممّا جعل الزمن والاستخدام يتركان بصماتهما على البطاقات، فَفُقد ما فُقد منها، وتمزّق وتهرّأ الكثير. وكثيراً ما نجد في الفهرس بطاقات كاملة البيانات إلّا أنّها غير مستقيمة، وبها ثنيات كثيرة ربّما بسبب بلل أصابها أو رطوبة ممّا أثّر في وضوح البيانات[١]، إضافةً إلى هذا فإنّ كتابة البطاقات بخطّ اليد وبقلم حبر ساعد على تدهور حالة البطاقات، حتى اختفت كلمات كثيرة، واستعصت كلمات أكثر على القراءة.

كذلك فإنّ الفهرس المحزوم لا يغطّي مجموعة المخطوطات العربية الموجودة بالمكتبة، إذ إنّه يشتمل على (٣٢٣١) مخطوطة بنسبة ٤٦,٥٪ من إجمالي المخطوطات العربية البالغ (٦٩٤٨) -بحسب الأعمال المتضمنة كما سيأتي في المبحث الثالث- مما يدلّ على أنّ ٥٣,٥٪ من المجموعة غير ممثّلة بالفهرس.

٢/١/٢ الفهرس المطبوع للمخطوطات[٢]

صدر هذا الفهرس عام ١٩٣٦م، وهو لايمثّل مجموعة المخطوطات العربية الموجودة في المكتبة كلهّا، وإنما هو فهرس خاص بمكتبة الأمير إبراهيم حلمي بما

(١) على سبيل المثال: بدر الدين العيني. شواهد العيني. وحدة (١٥).

(٢) مكتبة الجامعة المصرية. فهرس مكتبة صاحب السمو المغفور له الأمير إبراهيم حلمي (القسم الشرقي). القاهرة: مطبعة بول باريه، ١٩٣٦. وهو موجود بالمكتبة في المخزن الأجنبي إذ إنّه قد سجل بالعنوان الأجنبي التالي:

Egyptian University Library. Catalogue Of the Collection Of the Late Prince Ibrahim Hilmy. Cairo: Printing Office Paul barby ,1936. 367 , 181p.

فيها من مطبوعات ومخطوطات سواءً عربية أم تركية أم فارسية أم أوربية.

وهو أداة ببليوجرافية فريدة تقتني نسخة منه المكتبات الجامعية الكبرى في دول أوربا، وكثير من الولايات المتحدة الأمريكية، فهو مفتاح لمصادر تاريخ مصر والسودان، بل تاريخ الشرق أجمع[١].

وينقسم هذا الفهرس إلى قسمين، كلّ منهما يضمّ ثلاثة فهارس فرعية:

١. القسم الشرقي:
   - فهرس الكتب العربية.
   - فهرس الكتب التركية.
   - فهرس الكتب الفارسية.

٢. القسم الأوربي:
   - فهرس الكتب.
   - فهرس الأعمال الموسيقية.
   - فهرس الدوريات.

وما يعني الدراسة هو الفهرس الأول من القسم الأول(فهرس الكتب العربية) الذي قام بإعداده خليل محمود عساكر أفندي، وفيه ترتّب المواد هجائياً بحسب أسماء المؤلّفين مع الإحالة من اسم الشهرة إلى الاسم الأول، وفي حالة الكتب غير معلومة المؤلّف يكون المدخل بالعنوان.

وتبلغ المخطوطات العربية الموجودة في هذا الفهرس (٦٥) خمساً وستين مخطوطة، تأتي في ترتيبها الهجائي مع المطبوعات.

وبفحص الفهرس تبيَّن أنّ المخطوطات تتميّز عن المطبوعات بشيئين:

١. لفظة (مخطوطة) التي تصاحب التسجيلة الببليوجرافية، وتأتي بعد المدخل والعنوان، وفي بداية الوصف المادي.

(١) دور المكتبات الجامعية في البحث العلمي:٣٤٥.

٢. البيانات الببليوجرافية المرتبطة فقط بالمخطوطات، والمميّزة لها عن المطبوعات كالخطّ، واسم المؤلّف، وتاريخ النّسخ، والمسطرة...

وقد أُلحق بفهرس الكتب العربية ثلاثة كشّافات، منها اثنان للمخطوطات فقط، والثالث يضمّ الكتب والمخطوطات معاً:

- كشّاف بأسماء الكتب الواردة في الفهرس العربي، وهو مرتّب هجائياً بحسب عناوين الكتب، وفيه جاءت عناوين المخطوطات في سياقها الهجائي مع المطبوعات، وتتميّز بإضافة كلمة (مخطوط) بين معقوفين بعد العنوان.
- كشّاف بالمخطوطات المعروف تاريخ نسخها، مرتب زمنياً بحسب تاريخ النسخ الهجريّ، ويبلغ (٤٣) مخطوطة، أقدمها عام(٦٩٩هـ)، وأحدثها عام (١٣٢٢هـ).
- كشّاف بالمخطوطات التي ليس عليها تاريخ نسخ، مرتبة هجائياً بحسب العنوان، وعددها (٢٢) مخطوطة.

وبدراسة تلك الكشّافات الثلاثة ظهر أنّها اتفقت في إيراد العنوان ورقم الصفحة، وتفرّد الكشّاف الأول بإضافة كلمة (مخطوط) بين معقوفين بعد العنوان لتمييزه عن المطبوع، في حين تفرّد الكشّاف الثاني بإضافة(تاريخ النّسخ) كسبب جوهري في إنشائه.

وعليه، فلم يورد أيٌّ من الكشّافات الثلاثة أكثر من: العنوان، وتاريخ النسخ، ورقم الصفحة كرابط بين الفهرس نفسه وبين الكشّافات.

أمّا ما يتعلّق بالتسجيلة الببليوجرافية في الفهرس نفسه، فقد جاءت على مستوى عالٍ من الدقة والثبات تفوق بكثير تسجيلات الفهرس المحزوم، إذ التزم المفهرس بتصميم التسجيلة وسار عليه إلى حدٍّ كبير، وغالباً ما تشتمل التسجيلة على: اسم المؤلّف، العنوان، عبارة (نسخة مخطوطة)، الحجم (القطع)، المسطرة، طول السطر، التعداد(عدد الأوراق)، الخطّ، أوله، الناسخ، تاريخ النسخ، ما يفيد تاريخ دخولها ملكية المغفور له الأمير إبراهيم حلمي، وأخيراً رقم القيد وهو ما يمثّل رقم الاستدعاء. وينقص التسجيلة عنصر الفن (الموضوع) الذي لا يوجد ما يبرّر غيابه، إضافة إلى عنصر (آخره).

وقد ضبطت مداخل الفهرس، وتمت الاستعانة بالأدوات اللّازمة المعينة للمفهرس، إذ نجده كثيراً ما يرجع إلى كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون؛ ليقف على تعليقات صاحب كشف الظنون وشروحه على العناوين[١].

وتجدر الإشارة إلى أنّ مخطوطات هذا الفهرس ضمّت إلى رصيد المخطوطات العربية في المكتبة، ومن ثمّ أصبحت ممثّلة في الفهرس المحزوم في ضمن باقي المخطوطات العربية الأخرى.

وعلى الرغم من أهمية هذا الفهرس كما صدّرنا الحديث، إلّا أنّ النسخ الثلاث الموجودة منه في المكتبة المركزية في جامعة القاهرة لا يمكن الوصول إليها إلّا بشقّ الأنفس؛ لوجودها في المخزن الأجنبي، ومن ثمّ لا يعرف عنها الكثيرون شيئاً، وعليه فإنّ الإفادة من هذا الفهرس تكاد تكون منتفيةً ومنعدمةً، ومن ثم ترى الدراسة ضرورة تصويره وتوزيعه لتعميم الإفادة منه.

٣/١/٢ الفهرس المحزوم لمكتبة الأمير إبراهيم حلمي

قد أُعدّ هذا الفهرس فقط لمحتويات مكتبة الأمير إبراهيم حلمي مطبوعات ومخطوطات، وما يدفعنا إلى الإشارة إلى هذا الفهرس كونه يحتوي على (٦٥) خمس وستين مخطوطة عربية، هي مجموع المخطوطات العربية الموجودة في مكتبة الأمير إبراهيم حلمي.

ومع أنّ مجموعة المخطوطات والمطبوعات الموجودة فيه قد أُدمجت في ضمن الرصيد العام للمكتبة، ومن ثَمّ تمّ تمثيلها في الفهرس الرئيس المحزوم للمكتبة إلّا أنّ هذا الفهرس لم يزل قائماً أمام قاعة الفهارس.

ويتكون من قسمين (مؤلّف ومصنّف) في (٥٨) وحدة، وقد جاءت المخطوطات العربية في ترتيبها مع الكتب العربية في الفهرسين الآتيين:

- الأول: فنون نافعة - آداب - تاريخ - جغرافيا ورحلات وتراجم.
- الثاني: عموميات - فلسفة - دين - اجتماع - لغات - علوم بحتة.

(١) انظر مثلًا الصفحات (٩، ١٧).

وقد قامت الدراسة بمقارنة مخطوطات الفهرس المحزوم والفهرس المطبوع، فظهر أنّ هناك تطابقاً في العدد، إلّا أنّ الدقة والضبط والأفضلية كانت لصالح الفهرس المطبوع.

وعلى الرغم من أنّ الفهرس المحزوم يعود إلى أيام جامعة فؤاد الأول كما هو مدوّن على كعبه إلّا أنّه مهجور ونادر الاستخدام؛ ربّما بسبب احتواء الفهرس الرئيس المحزوم -بخاصة فيما يتعلّق بالمخطوطات- على موادّ هذا الفهرس ممّا أغنى عنه.

وبعد استعراض فهرسي مجموعة المخطوطات العربية بالمكتبة -المحزوم والمطبوع- نستطيع الخروج بالمؤشرات الآتية:

١. إنّ الفهرس المحزوم هو الذي يمثّل مجموعة المخطوطات العربية الموجودة في المكتبة إلى حدّ ما، إذ إنّ الفهرس المطبوع يضمّ (٦٥) مخطوطةً بنسبة ٢٪ من مجموع المخطوطات الممثّلة بالفهرس المحزوم، والبالغ عددها (٣٢٣١) مخطوطةً.

٢. قصور تغطية الفهرس المحزوم ذاته للمخطوطات العربية في المكتبة، إذ يضمّ فقط (٣٢٣١) مخطوطةً بنسبة (٤٦,٥ ٪) من إجمالي مخطوطات المكتبة، أي أنّ (٥٣,٥٪) من المخطوطات العربية في المكتبة غير ممثّلة، ومِن ثَمّ غير معلومة لدى المستفيدين.

٣. تكرار بعض البطاقات في فهارس المخطوطات وفي فهارس المطبوعات، وخير مثال على ذلك هي مخطوطات مؤلّف واحد هو (محمّد رضا)، فمع أنّ كلّ أعماله محتواة في فهارس المخطوطات، إلّا أنّها موجودة تماماً وبأرقام القيد نفسها في فهرس الكتب المحزوم وحدة رقم (١٦٨)، ومدوّن في البطاقات الكلمات الدالة على كونها مخطوطات، مثل: مخطوط، النصّ بخطّ اليد...إلخ.

ولا يقف الأمر عند هذا المؤلّف، وإنما يتعداه لغيره من المؤلّفين، مثل: حبيب الله ميرزا جان الشيرازيّ. حاشية ميرزا جان على رسالة في إثبات الواجب لجلال الدين أسعد الدوانيّ، في ضمن مجموعة، ومكتوب عليها أيضاً أنّها مخطوطة.

٤. وجود بطاقات مخطوطات في فهارس المطبوعات لا نظير لها في فهارس المخطوطات مِثل البطاقة الآتية الموجود في فهرس الكتب المطبوعة وحدة

رقم (٧):

ابـن سـينا، الحسـين بـن عبـد الله بن سـينا. رسـالة في قيـام الأرض، وسـط، ألّفها الوزيـر أبـو الحسـن أحمـد بـن محمّـد السـهليّ الـذي كان محبّـاً لهـذه العلـوم. نسـخة مخطوطـة بقلـم معتـاد، كُتبـت بخطّ محمـود صدقـي، وفرغ مـن كتابتها ١٣٤٢ الموافـق ١٩٢٤م نقـلاً عـن نسـخة الأصـل المخطـوط المحفوظـة فـي دار كتـب مصطفـى نـور الدين بـدرب الجماميـز. وقد حـاول الباحث أن يجـد لها أثراً فـي فهـارس المخطوطـات، لكنـه لـم يجدهـا بتاتاً.

٥. وجـود بطاقـات لبعـض المخطوطـات التي لم يُشَـر إلى سـقوطها بالسـجلات، وعند اسـتدعائها مـن المخزن يذكـر أنّها غير موجودة، مثل: مجموع للسـيوطيّ فيه أربعة أعمـال فـي فهـرس (١١) مخطوطـات عربية برقم قيـد (٢٦٠٦٢)، وقـد طلبه الباحث مرتيـن وكانـت الإجابـة (غيـر موجود)، وهناك أمثلـة أخرى كثيرة في ذات السـياق.

٦. نقـص المداخـل ونقـاط الوصـول فـي الفهـرس، ممّـا يحـدّ مـن الإفـادة منـه، إذ إنّ كثيـراً مـن المسـتفيدين يرغبـون فـي مخطوطـات يعرفـون عنوانهـا فقـط أو يطلبـون أيـة مخطوطـات فـي موضـوع بعينه، فـلا يجـدون أمامهـم إلّا المؤلّف ليكـون مدخـلاً للبحث.

٧. لا يتيـح الفهـرس المحـزوم إلّا مدخـلاً واحـداً فقـط باسـم المؤلّـف، أمّـا العنـوان والموضـوع فهمـا بقايـا فهـرس، وليسـا بفهـارس يمكـن أن تتيـح مداخـل للمسـتفيد.

٨. عـدم وجـود نظـام عمـل ثابـت وقواعـد محـدّدة يسـير عليهـا كلّ المفهرسـين جعل الفوضـى تـدبّ فـي الفهـرس نتيجـة للاجتهـادات الشـخصية للمفهرسـين سـواء فـي المـدة الزمنيـة نفسـها أم في الأزمـان المتعاقبة، إذ إنّ كلّ مفهـرس يأتي لا يتبع نظام سـلفه، وإنمـا يُعمـل عقلـه وفكره فـي محتويـات البطاقـة مـن دون مرجعية علمية ثابتـة وموحّـدة، ومـن ثَمّ وجدت تلـك الاختلافات التي أشـرنا إليها في معظم عناصر بيانـات البطاقـة، إضافـةً إلـى اختـلاف حجم البيانات المسـجلة عـن كلّ مخطوطة.

٢/٢ السّجلات

تُعـد السّـجلات مـن أهـم أدوات ضبـط رصيـد المكتبـة، وتطلـق عليهـا تسـميات كثيـرة تحمـل ذات المعنـى، منهـا: سـجلات الرصيـد - سـجلات القيد - سـجلات العهدة –

السجلات اليومية - سجلات اقتناء الكتب.

ومن فوائدها البيّنة للمكتبة أنّها تُعدّ مصدراً موثوقاً به لاستقاء أيّ بيانات عن مجموعة المكتبة، وإعداد الإحصاءات عن الرصيد، كما تفيد في إجراء عمليات الجرد والاستبعاد في المكتبة، إضافةً إلى كونها مصدراً للإعلام الببليوجرافي والإفادة عن معلومات خاصة بالمقتنيات[١].و تُعدّ السجلات شاهد عيان يحمي مجموعات المكتبة من الضياع والفقد؛ لأنّه لا يجوز إجراء أيّة عملية حذف أو تعديل فيها إلّا بتسجيل ذلك، وتدوين المسوغات الكافية لذلك.

وتحتوي هذه السجلات على معلومات ببليوجرافية شاملة وكافية عن أيّ وعاء يدخل المكتبة، وذلك بصورة مقنّنة بحسب تصميم السجل نفسه وعناصره التي توزّع على أنهر راسية، ويخصّص كلّ عمود رأسي لعنصر بيانات، ويخصّص سطر أو أكثر لكلّ تسجيلة ببليوجرافية، وعليه يجب المحافظة على السجلات وصيانتها وترميمها؛ لتفادي تلفها واختفاء البيانات الموجودة فيها أو طمسها

وتوجد في المكتبة المركزية سجلات للكتب العربية وأخرى للكتب الأجنبية، إذ تنصّ المادة (١٧) من اللائحة على أن تسجل المقتنيات في سجلات خاصة مع اتّباع التعليمات المالية الخاصة بالإضافة، وتحرير الاستمارات المخصّصة لذلك[٢]. وقسّم السجل إلى أنهر راسية تكون في السجلات العربية من اليمين إلى اليسار كالآتي:

تاريخ الورود -النمرة العمومية- اسم المؤلّف- عنوان الكتاب- عدد المجلدات- عدد الأجزاء- عدد الصحف- عدد اللوحات والخرائط- لغة الكتاب- قالب الكتاب- الطبع، وهذا مقسّم إلى قسمين قسم للتاريخ والآخر لمحلّ الطباعة (مكان الطباعة)- جهة الورود – الثمن، وينقسم إلى قسمين: (١) الثمن الحقيقيّ للمشتريات (٢) الثمن التقديريّ للهبات- وأخيراً الملاحظات.

والملاحظ عدم وجود سجلات خاصة بالمخطوطات، وإنما تسجّل المخطوطات

(١) بناء وتنمية المجموعات في المكتبات ومراكز المعلومات(دراسة): شعبان عبد العزيز خليفة: ٣٧٥- ٣٧٦.

(٢) الإدارة العامة للمكتبات الجامعية. لائحة مكتبات: ١٧.

مع المطبوعات، ليس هذا فحسب بل تسجل المخطوطات العربية أحياناً في سجلات الكتب الأجنبية. وبعد الاطّلاع على السجلات ظهر أنّ المخطوطات العربية تقع في السجلات (٣، ٥، ٦، ٢١). وثمة ملاحظات على السجلات نوردها فيما يأتي:

١. هناك عناية بالسجلات من حيث التصميم وشمولية العناصر الببليوجرافية.

٢. عدم وجود سجلات خاصة بالمخطوطات جعل عناصر سجلات الكتب تفرض نفسها على القائم بتسجيل المخطوطات.

٣. تتوقف عملية التسجيل على خبرة القائم بالتسجيل ومهارته ودقته، ومن هنا جاء التباين والاختلاف بين التسجيلات المختلفة للمخطوطات اقتضاباً وإسهاباً، مثل:
   - كتاب في الفرائض. ٣٨ صفحة. بقلم فارسي.
   - أحمد بن موسى الشهير بخيالي. حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية. ١٤٢ صفحة. في قطع صغير ١٦/١ مكتوبة على قاعدة النسخ على يد السيّد عثمان بن سليمان سنة ١٢٥٩هـ.

٤. عدم تمييز المخطوطات عن المطبوعات بالسجلات يرهق الدارسين وراغبي الحصر من أمرهم عسراً، ويعوق عمليات الإحصاء، إذ إنّ المخطوطات لا تسجّل متتابعة داخل السجل الواحد تليها المطبوعات أو العكس، ولكنّ هناك تداخلاً واضحاً بينهما، ليس هذا فحسب بل لا توجد إشارات أو علامات واضحة تميّز المخطوطات عن المطبوعات، مثل كلمة (مخطوط) الموجودة أحياناً أمام بعض المخطوطات والغائبة غالباً؛ ممّا دفع المُراجع إلى محاولة كتابتها بصورة لاحقة، وإن كان يمكن -إلى حدّ ما- تبيين المخطوطات من خلال تلك البيانات الخاصة بالمخطوطات فقط، كالخطّ، وبيانات النّسخ، والبداية والنهاية.

٥. هناك تداخل أيضاً بين المخطوطات العربية والتركية والفارسية.

٦. على الرغم من أنّ الترتيب داخل السجلات بحسب أرقام الورود يؤدي إلى تشتت المخطوطات موضوعياً، إلّا أنّنا نلاحظ بين الحين والآخر تسجيلاً لمخطوطات تنتمي إلى موضوع واحد ومعنونة باسم القسم، مثل: قسم اللغة العربية، قسم التصوف.... مع وجود مخطوطات أكثر في ذات الموضوع مبعثرة في باقي السجلات.

٧. هناك بيانات ينصح بعدم كتابتها عند تسجيل المخطوطات مثل جهة الورود؛

حتى لا يؤثر ذلك في اقتناء المخطوطات التي غالباً ما تأتي عن طريق أفراد يخشون المساءلة.

٨. عدم تتابع أرقام التسجيل وغياب أرقام قد تصل إلى الآلاف يشوّش الصورة المعبّرة عن الرصيد، وهذا ما دفع مكارثي إلى وصفها بالتعقيد والازدواجية[1]، وإن كانت هناك إشارات إلى المكان الجديد للأرقام الساقطة، بل يُشار كذلك عند نقل مخطوطة من مكان داخل السجل إلى آخر، من أمثلة ذلك:

- موجود بالسجل رقم (٦): الأرقام من ٢٣٠٠ إلى ٢٣٣٢٢ بمكتبة الأمير إبراهيم حلمي.
- سجل (٢١) إفرنجي: انظر سجل (١٧): إفرنجي من ٢٣٣٧٣-١٤٠٠٨
- المجاميع والمجلدات والنسخ، تارةً تسجّل منفردة، وتارةً تسجّل مجتمعة مثل:
- المجموع رقم ١٥٥٥٨ يضمّ أربعة أعمال مستقلّة، وقد تمّ تسجيل كلّ عمل بصورة مستقلة، ومع كلّ منها كلمة (ضمن مجموعة)، وبالطبع يحمل كلّ عمل منها رقم القيد نفسه.

٩. يضم السجلان الخامس والسادس كثيراً من المجاميع التي تمّت الإشارة إليها جميعاً كمجاميع، مثل المجموع رقم ١٥١٥٧ الذي يضمّ (٩) تسعة أعمال في مجلد واحد، وقد ذكر مجتمعاً تحت هذا الرقم، هكذا: مجموعة بها ٩ أجزاء في مجلد واحد هي...

١٠. عند الإشارة إلى إسقاط معظم المخطوطات لا يتمّ تسويغ ذلك، وإنما يُكتفى بذكر عبارة (أسقط في جرد عام كذا) التي تدوّن في خانة الملاحظات، وهناك مطلب مستقل في المبحث الثالث عن تلك الظاهرة.

١١. تحتاج بعض السجلات إلى ترميم سليم وعناية أكثر، فبعض الأوراق ممزّقة، وبعضها مع كونه مرمّماً إلّا أنّ بياناته غير واضحة وصعبة القراءة، كالصفحة

(1) Mc McCarthy, Stephen. Final Report to the Rector Of Cairo University: A survey of the libraries of Cairo University.Cairo: Cairo university, 1954. p 1

الأولى من السجل رقم (٦) كتب عربية.

وبعد استعراض السجلات الأساسية في المكتبة تجدر الإشارة إلى وجود سجلات للمخطوطات في قاعة الخدمة المكتبية -ثلاثة سجلات- وهي لا تعدّ سجلات رصيد، إذ إنّها لا تضمّ سوى أرقام مبهمة، غير مصحوبة بأية بيانات عن المخطوطات، هدفها فقط مساعدة القائمين على القاعة في معرفة الموجود في القاعة من عدمه. ومما يؤسف له أنّ تلك السجلات لم تعتمد على المخطوطات ذاتها، وإنما تمّ إعدادها اعتماداً على سجلات الرصيد بقسم التزويد ممّا شابها كثير من اللبس المتمثل في وجود أرقام كتب مطبوعة، وعدم اشتمالها على بعض المخطوطات. ومن ثَمّ فهي لا تُعدّ سجلات بالمعنى الاصطلاحي المعروف، غير أنه قد بدأ العمل في إعداد سجلات جديدة بذات القاعة تعتمد على المخطوطات ممّا يجعلها أقرب للدقة، وتضمّ البيانات الثلاثة الآتية عن كلّ مخطوط:

رقم القيد (الطلب) -عنوان المخطوط- اسم المؤلّف. ولم يتمّ الانتهاء من ذلك بعد.

وخلاصة القول؛ إنّ أدوات ضبط المخطوطات العربية الموجودة في المكتبة المركزية في جامعة القاهرة مُفيدة ومُعينة للباحثين، غير أنّه ما هو كامل منها -أي يحصر الرصيد كلّه- كالسجلات يتّسم بعدم الوضوح والدقة والاستقلالية وذلك لتسجيل المخطوطات مع المطبوعات من دون تمييز، وما هو واضح ومميّز للمخطوطات كالفهارس يتّسم بعدم الكمال والشمولية، وبحاجة إلى المراجعة المستمرة؛ لتنقيته وإعادة تجديده.

وَقْفات على تحقيق المخطوطات في الجامعات العراقية؛ الواقع والمأمول

Attentive investigations of the Manuscripts in Iraqi Universities; the Reality and the Desired

الأستاذ المساعد الدكتور يونس قدوري عويد

كلية العلوم الإسلامية/ جامعة بغداد

العراق

Dr.Younis Kadouri Awaid

College of Islamic Sciences, University of Baghdad

Iraq

الملخّص

إنَّ التراث المخطوط هو أمانةٌ عظيمةٌ في أعناقنا، والحفاظ عليه والعمل على إخراجه للنورِ مُحقّقاً بأبهى صورة له هو غايتنا؛ لذا فإني قد عَاينتُ حال هذا التراث من خلال مؤسساتنا الأكاديمية (الجامعات)، التي هي منارات العلم في بلادنا، ومن مُخرجاتها يُرفَدُ البلد بِشريانِ ديمومة البقاء والنهوض والنموّ والتطور والتقدّم والبناء، ولكن وجدتُ فيها من التقصير وعدم المبالاة في موضوع تحقيق المخطوطات ما يحتاج مِنَّا إلى وقفةٍ مع الذات لتصحيح المَسار، والوقوف على نقاط الضعف في هذا الجانب، ومعالجة مواطن الخلل في مراحل مسيرة المخطوط من اختيار العنوانِ إلى مرحلة إخراجه لِمَوطِنِهِ في المكتبة، وقد قسّمته على ستةِ مطالبَ، وسَبَقتُ ذلكَ بمطلب تمهيديّ مُوجزٍ للتعريف بالمخطوطِ والتحقيقِ، وذكرٍ لبعض شروط المُحَقّق، أمَّا المطلبُ **الأولُ** فكان في اختيار المخطوط لغرض تحقيقه، **والثاني** في معالجة لجان الموافقة على عنوان المخطوط وبيان واقعها، **والثالثُ** في اختيارِ المشرف المناسب على المشاريع العلمية المتعلّقة بتحقيق المخطوطات، **والرابعُ** في مرحلة إرسال الرسالة إلى الخبير العلميّ والخبير اللغويّ، **والخامس** في مرحلة تسمية أعضاء لجنة المناقشة وتحويل الرسالة للمناقشة، **والسادس** في إقرار لجنة المناقشة لنتيجة الرسالة أو الأطروحة، وقد وقفت مع كلّ مرحلة من هذه المراحل، وذلك ببيان حالها في واقعنا، وبيان مواطن الخلل والضعف فيها، ثم شفعتها بالحلول والعلاجات التي أراها مُناسِبَةً.

Abstract

The manuscript heritage is a great responsibility that we should care of. Our ultimate aim is to shed some light on the manuscript heritage. Therefore, I have witnessed the condition of this heritage through our academic institutions (universities) which are the beacons of science in our country which its outputs provide the country with the vitality of survival, advancement, growth, development, progress and construction. Unfortunately, I found lack of care and indifference in the subject of the revision of the manuscripts, which requires us to think deeply of the heritage manuscript in order to adjust its direction and to identify its weaknesses, to address the imbalances in the stages of the manuscript process from choosing the title to the stage of putting it in the library which is its original place.

I have divided this study into six demands; preceded by a preliminary request for the definition of the manuscript, the revision, and some of the conditions of the reviewer.

The first requirement was to choose the manuscript for the purpose of revision, the second is the treatment of the committees to approve the title of the manuscript and the statement of its reality, and the third is the selection of the appropriate academic advisor to supervise the scientific projects related to reviewing manuscripts, The fourth is the stage of sending the thesis to the scientific expert and the linguistic expert, the fifth is the stage of naming the members of the discussion committee and converting the thesis for discussion, and the sixth is the approval of the discussion committee for the result of the thesis. For each stage of these stages, I made a statement in reality, and identified the shortcomings and weaknesses in them, and then approved appropriate solutions and treatments.

المقدمة

الحمدُ للهِ رَبّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدِ المرسلين مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ الطيبينَ الطاهرين، وصَحَابته الأخيار، ومَن تَبِعَهُم بإحسانٍ إلى يومِ الدين.

أمَّا بَعدُ؛

فإنَّ تُراثنا المَخطُوط هُوَ هَويتُنا التي نَفخَرُ بِهَا، وهوَ الذاكرةُ الحَيَّةُ التي احتفظت بنتاجِ علمائنا ومفكرينا على مَرِّ العصورِ، وهو الذي عَكسَ الصورةَ التي كانت عليها أمتُنا الإسلامية والعربية على مراحلها وعصورها التليدة، والمَخطوطات هي الموروثُ الحضاريّ الذي فاضت منافعُه على العالم والبشرية جميعاً، وقد انطلقت من مخزون علومها الأممُ، وأُسِّسَت على قواعدها النهضةُ الصناعيةُ في أوربا وغيرها، فليس هناك عِلمٌ أو فَنٌّ إلّا وللموروث الإسلاميّ قدم السبق به، فهكذا هي حضارتنا لا يَخرُج منها سوى الخير والبناء والتقدّم والسلام، فهي شموليةٌ عالميةٌ لا تشبهها حضارة؛ لأنها قد ذابت فيها القوميةُ والعرقيةُ والطبقيةُ، وأُلغيت بها الجغرافية، فلم تقم أو تنهض على أساس لَونٍ أو جِنسٍ، فأيُّ حضارة صفاتها كهذه ؟! ويكفينا فخرًا أنَّ رَبَّ العزّة هُوَ مَن شَهِدَ لنا بذلك، قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [1].

مِن هُنا وَجَبَ علينا أن نُحافظ على هذا التراث الخالد، وأن نَصُونَ مَضَامِينَهُ السامية، فَبِهِ وَصلنا ومِنهُ نَنطَلِقُ، ومن معاني الآية الكريمة المتقدمة نَستلهم الخَيرِيَّة التي بسببها كنّا خير الأمم، أَلا وَهُوَ الأمرُ بالمعروف والنهي عن المنكر، مقرونًا بالإيمان بالله عزَّ وَجَل، ومن أجل هذا وقع اختياري على عنوان بحثي هذا، فإنَّ هذا التراثَ المخطوط هو أمانةٌ عظيمةٌ في أعناقنا، والحفاظ عليه والعمل على إخراجه للنورِ مُحقّقاً بأبهى صورة له هو غايتنا؛ لذا فإني قد عَاينتُ حال هذا التراث من خلال مؤسساتنا الأكاديمية (الجامعات) التي هي منارات العلم في بلادنا ومن مُخرجاتها يُرفَدُ

(١) آل عمران:١١٠

البلد بِشريانِ ديمومة البقاء والنهوض والنموّ والتطور والتقدّم والبناء، فوجدتُ فيها من التقصير وعدم المبالاة في موضوع تحقيق المخطوطات ممّا يحتاج مِنَّا إلى وقفةٍ مع الذات لتصحيح المَسار، والوقوف على نقاط الضعف في هذا الجانب، ومعالجة مواطن الخلل، في مراحل مسيرة المخطوط، من اختيار العنوانِ إلى مرحلة إخراجه لِمَوطِنِهِ في المكتبة، وقد قسّمته على ستةِ مطالبَ، وسَبَقتُ ذلكَ بمطلب تمهيديّ مُوجز للتعريف بالمخطوطِ والتحقيقِ، وذكرٍ لبعض شروط المُحَقّق، أمَّا **المطلبُ الأولُ** فكان في اختيار المخطوط لغرض تحقيقه، **والثاني** في معالجة لجان الموافقة على عنوان المخطوط وبيان واقعها، **والثالثُ** في اختيارِ المشرف المناسب على المشاريع العلمية المتعلّقة بتحقيق المخطوطات، **والرابعُ** في مرحلة إرسال الرسالة إلى الخبير العلميّ والخبير اللغويّ، **والخامس** في مرحلة تسمية أعضاء لجنة المناقشة وتحويل الرسالة للمناقشة، **والسادس** في إقرار لجنة المناقشة لنتيجة الرسالة أو الأطروحة، وقد وقفت مع كلّ مرحلة من هذه المراحل، وذلك ببيان حالها في واقعنا، وبيان مواطن الخلل والضعف فيها، ثم أقرنتهَا بالحلول والعلاجات التي أراها مُناسِبَةً.

وفي الختام أسأل الله العليَّ القدير أن يحفظ عراقنا وبلاد المسلمين، ويَعمُرَ جامعتنا، ويَصُونَ تُراثنا، وهذا جهد المُقِلّ، فما به من صواب فهو من توفيق الله تعالى لي، وما به من زلل أو خطأ فمن نفسي، وأدعو الله أن يغفر لي زلّتي ويغفر لي خطيئتي.

والحمدُ لله ربِّ العالمين.

المطلب التمهيدي:

قبل البَدء في مراحل مرور طالب الدراسات العليا بخطواته مع المخطوط المراد تحقيقه كرسالةٍ أو أطروحةٍ علميّةٍ، لابُدَّ من بيانٍ موجز لتعريفِ المخطوط، والتحقيق، وذكر شروط المحقِّق باختصار؛ بُغيةَ وضُوح مَفاهيم بحثنا هذا:

تعريفُ المخطوط: هو «المكتوبُ بالخَطِّ لا بالمطبعة، جَمعُهُ مَخطوطات»[(١)].

أي: هو كلّ ما خُطَّ باليد، ولم يُطبع بآلةٍ طابعة، فإذا طُبِعَ بآلة طابعة فهو (كتاب

(١) المعجم الوسيط: مجموعة مؤلّفين: ٢٢٤.

مطبـوع)، وإلّا فهو بـاقٍ (كتاب مخطوط).

«والمخطوط أو الكتاب المخطوط: هو المؤلَّف المكتوب باليد»[١].

وعَرَّفَـهُ بعضهـم وقـال: «هـو كتـاب لم يتـمّ طبعُه بعـدُ، أي أنَّـهُ ما زال بخـطّ المؤلّف أو بخـطّ ناسـخ غيره»[٢].

والمخطـوط العربـي: «هـو الكتـابُ المخطـوط بخـطّ عربـي سـواء أكان فـي شـكل لفائـف أم فـي شـكل صُحُـف ضُـمَّ بعضهـا إلـى بعض علـى هيئـة دفاتـر أو كراريـس»[٣].

أمّـا النـصّ المحقّـق فقـد عَرَّفَـهُ الدكتـور مصطفـى جـواد وقـال: «الاجتهاد فـي جعلها ونشـرها مطابقـة لحقيقتهـا كمـا وضعهـا صاحبُهـا ومؤلّفُهـا، مـن حيـث الخـطّ واللفـظ والمعنـى، وذلـك بسـلوك الطريقـة العلميـة الخاصَّـة بالتحقيـق»[٤].

وعَـرَّفَ الأسـتاذ عبـد السـلام هـارون الكتـاب المحقّـق وقـال: «هـو الـذي صَـحَّ عُنوانُهُ، واسـمُ مؤلِّفـه، ونسـبة الكتـاب إليـه، وكان متنـه أقـرب مـا يكـون إلـى الصـورة التـي تركهـا مؤلِّفـه»[٥].

وعَـرَّفَ الدكتـور حسـين محفـوظ التحقيـق بقولـه: «إخـراج الكتـاب مطابقًـا لأصـل المؤلّـف أو الأصـل الصحيـح الموثـوق إذا فقـدت نسـخة المؤلّـف»[٦].

وهنـاك تعاريـف أخـرى لكنّهـا لا تخرج عـن المفاهيم المذكـورة في أعـلاه، وهي إخراج مخطـوط الكتـاب علـى ما أراده مؤلِّفه أو قريباً منه، وفق ضوابط وشـروط خاصّة بالتحقيق.

وسَـنُوجِزُ الآن شُـروطَ التحقيـق أو صفـات المحقِّـق كمـا ذكرهـا الدكتـور عبدالهـادي

(١) تحقيق التراث: عبد الهادي الفضليّ: ٣١.

(٢) تحقيـق المخطوطـات بيـن النظريـة والتطبيق، مـع تحقيق الرسـالة الأولى لأبي دُلَـف الخزرجيّ: فهمي سـعد، طـلال مجذوب١٣.

(٣) المخطوط العربي: عبد الستار الحلوجي:١٥.

(٤) أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص: عبد الوهاب محمّد علي: ١١٩.

(٥) تحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٧، سنة ١٩٩٨م/ ص٤٢.

(٦) تحقيق التراث: ٣٦.

الفضليّ، وقَسَّمَهَا إلى شُروطٍ عامّة وأخرى خاصَّة، أمّا العامّة فهي:

١. أن يكون عارفاً باللغة العربية -ألفاظها وأساليبها- معرفة وافية.

٢. أن يكون ذا ثقافة عامّة.

٣. أن يكون على علم بأنواع الخطوط العربية وأطوارها التاريخية.

٤. أن يكون على دراية كافية بالببليوجرافيا العربية وفهارس وقوائم الكتب العربية.

٥. أن يكون عارفاً بقواعد تحقيق المخطوطات وأصول نشر الكتب.

أمّا الشروط الخاصّة فيجب أن يكون عالماً بموضوع المخطوط أو النصّ الذي يريد تحقيقه... [١] اهـ

وذكر أنّ من الشروط الخاصّة هو ما يتعلّق بموضوع المخطوط المراد تحقيقه.

وعُمومًا فإنَّ صفات المحقِّق تتعدّد على حَسبِ آراء مَن يرى هذا الشرط مُهِماً، والآخر يقول هذا الشرط أولى، ولكنها تشترك في عمومها بالمفاهيم ذاتها.

وقال الدكتور عبد المجيد دياب: «ولا يكفي أبداً أن يجد المرء شغفًا واستمتاعًا لكي ينجح في أعمال التحقيق، بل لا بدّ من خصال لا تغني الإرادة عنها شيئًا، وهي خصال أخلاقيّة أكثر منها عقليّة، وهذه الخصال تتمثل في: الصبر، والدقة، والأمانة على النصّ، فالعجلة والاندفاع قد يكونان مصدرًا لأخطاء لا تُعَدُّ ولا تُحصَى... اعمَل وكأنَّ في الإبطاء فائدة دائماً، وامتنع خير من أن تؤدِّي عملاً ناقصاً، وهذه النصائح سَهلٌ قولها، أمَّا اتِّبَاعُهَا فيحتاج إلى دقة تامّة.. كما ينبغي أن يتحلّى المُحقِّق بالفطنة وقوة انتباهٍ نادرةٍ»[٢].

(١) تحقيق التراث: ٣٧-٣٨.

(٢) تحقيق التراث العربي، منهجه وتطوره: د. عبد المجيد دياب،:٣١٠.

المطلب الأول

اختيارُ عنوان المخطوط

إنَّ مسألة اختيار المخطوط هي المرحلة الأولى الأساس التي يَجبُ أن يُعْنَى بها الطالب أو الباحث الذي ينوي أن يقوم بتحقيق مخطوط ما، وإنَّ مسألة الاختيار هي من الأهمية بمكان ومن أُسُسِهَا (**حُسنُ الاختيار**)، فينبغي أن يكون اختياره للأهمّ قبل المُهِمِّ؛ لأنَّ الكتب (المخطوطات) تتفاضل فيما بينها.

وقد وصف أبو إسحاق القيروانيّ (ت٤٥٣هـ)، كتابه الشهير (زهر الآداب وثمر الألباب) قائلًا: وليس لي في تأليفه من الافتخار أكثرُ من حُسْن الاختيار، واختيارُ المرء قِطعَةٌ من عَقلِهِ، تدلُّ على تخلُّفه أو فَضْلِه»[(١)].

وقال أبو الطيّب المعروف بالوشّاء (ت٣٢٥هـ): «وكان يُقال: اختيار الرجل وافد عقله، فقال: لا، بل مبلغ عقله، وقيل: دَلَّ على عاقل اختياره، وقيل لبعض العلماء: اختيار الرجل قطعة من عقله، وقال الخليل بن أحمد: لا يحسن الاختيار إلّا مَن يعلم ما لا يحتاج إليه من الكلام. وقال الشعبيّ: العلم كثير، والعمر قصير، فخذوا من العلم أرواحه ودعوا ظروفه. وقال ابن عباس: العلم أكثر من أن يُحصى، فخذوا من كلّ شيء أحسنه»[(٢)].

فيجب عليه أن يبحث ويفتش فهارس المخطوطات والمكتبات العالميّة، ويستشير أهل الاختصاص فيما يرغب بالبحث عنه.

ومن هنا ينبغي على الطالب أن يسير وفق خطوات مرسومة واضحة في عمليّة الاختيار، والتي بدورها ترتكز على ركائز أساسية، ومن أهمها (**الرغبة**)، وهي عنصر أساس في عملية التحقيق برمّتها، فهي التي تذلّل للباحث كثيرًا من العقبات، وتختصر له الجهد والوقت، وتجعله يتلذّذ بالعمل في التحقيق، ومن هنا يأتي

(١) زهر الآداب وثمر الألباب: أبو إسحاق القيروانيّ: ١/ ١٥.

(٢) الموشّى (الظرف والظرفاء): محمّد بن أحمد بن إسحاق بن يحيى: ٢.

الإتقان والإبداع في التحقيق، وهي الغاية المطلوبة التي ننشدها.

وأمّا بعكسها فإنَّ الباحث سوف يَثقل عليه العمل بالبحث، ويطول معه الوقت والجهد مع قلّة الإنتاج ورداءة الجودة، وهو ما نراه كثيرًا و يا للأسف بين طلبتنا في الجامعات، إذ إنَّ الطالب يبحث عن موضوع لرسالته أو أطروحته، فلم يجد؛ إمّا لقلّتها، وإمَّا لقلّة معرفته في البحث عن عنوان له، وإمَّا لعدم وجود مَن يساعده على الحصول على عنوان يستحقّ أن يكون رسالةً علميةً، ويبقى الطالب حائرًا متحيّرًا متذبذبًا، يطرق هذا الباب وذاك، فإذا لم يقف على شيء يُسعِفهُ؛ ذهب إلى طريق تحقيق المخطوطات، بل إنَّ الكثير سينصحه بأن يسلك طريق التحقيق؛ لأنه سهل وبسيط ولا يحتاج إلى مجهودٍ علميٍّ، ولا إلى مزيد من البحث والجهد العقلي، هكذا هي نظرة عموم الأساتذة والطلاب إلى قضية تحقيق المخطوطات يا للأسف الشديد، وهذا هو واقعنا ولا يَخفَى على أحدٍ، بل إنَّ سُمعة التحقيق مقرونة مع العمل البسيط المُيَسَّر، الذي لا يرقى لأن يكون بمستوى رسالة علمية، وهذا هو الواقع!!.

ومن هنا فإنَّ هذا الطالب سوف يقبل بهذا الطريق (التحقيق) مُجبرًا، وهوَ الخيار الأخير عند الكثير، ومن هنا يأتي ضعف العمل ورداءته على المخطوط نفسه وعلى مؤلّفه، وعلى الطالب (المحقِّق)، وعلى الكلية وسمعة الجامعة وهَلمَّ جراً...

وهنا تتجلّى أيضًا قضية الرغبة، فينبغي للطالب أن يكون راغبًا بالتحقيق أولًا، أو غير مُكرَهٍ أو مُجبَرٍ على الموضوع على أقلّ تقدير.

والقسم الثاني من مسألة الرغبة يَكْمُنُ في العنوان نفسه، فينبغي أن يكون الطالب (المُحَقِّق) راغبًا بموضوع تخصّصه، مُحِبًا للعمل فيه، سواء كان في علوم القرآن الكريم، أم الحديث النبويّ الشريف، أم الفقه وأصوله، أم العقيدة، أم التاريخ، أم اللغة العربية وعلومها أم الفلسفة... إلى آخره من أقسام العلوم والفنون.

فإنَّ ذلك يعينه على الإتقان في عمله، ويتخطى العقبات، ويختصر لهُ الجهد والوقت.

وليَعلَم الطالب أنَّ جُهده في عمله العلميّ هذا سوف يكون له ثمارٌ نافعةٌ يقدّمها للناس جميعًا، وقد قال الخطيب البغداديّ (ت٤٦٣هـ): «مَن صَنَّفَ فقد جعل

عَقلَهُ على طَبقٍ يَعرضهُ على الناسِ»[1].

المقترح لتسهيل هذا الجانب:

أن يَتَبَنَّى قِسمُ الدراسات العليا تشكيل لجنة متخصّصة من الأساتذة، وممّن هُم على معرفة تامة بتحقيق المخطوطات واختيار العنوانات، وتكون أولويات عمل هذه اللجنة استقبال الطالب الذي يروم تحقيق مخطوط، وتوجيهه إلى الخطوات الأساس في اختيار العنوان، وإيضاح الشروط المُهمة في هذا الاختيار من بيان للأولويات في هذا الاختيار، كتقديم الأصل على المختصر، وتقديم النصّ (المتن) على الشرح، وكذا تقديم الشرح على شرح الشرح، وتقديم الأخير على الحواشي... وهكذا بمعنى أن يكون التوجّه العام في الاختيار على الأهَم قبل المُهِم، وقد يكون التوجّه اللّازم حول تخصّصات معينة من دون غيرها في مرحلة معيّنة، لحاجة المكتبة إليها، وكذا إذا كانت حاجة البلاد والعباد لها أكثر من غيرها، بغضّ الطرف عن الأسباب والمسبّبات، وهذه قضية مُهمة يغفل عنها الكثير، وذلك بأن يركنوا إلى جانب معيّن من دون غيره، ويملؤوا المكتبة به وتكدّس به الرسائل و الأطاريح فوق الإشباع على قلّة من فائدة، بينما تُترك جوانب ضرورية تحتاجها المكتبة والمجتمع والمؤسسات التعليمية وغيرها.

فإنّنا نرى كثيرًا من الجامعات والجهات الرسميّة وغيرها لا تراعي هذا الجانب المُهم، وهو اختيار عنوانات الرسائل والأطاريح العلمية التي ينبغي أن تكون مثمرة لصالح المجتمع والبلاد والإنسانية عمومًا، ولننظر إلى تراثنا الإسلامي الخالد كيف كان علماؤنا فيه يؤسّسون لكلّ مرحلة، وكلّ حقبة من الزمن تتميّز بكتابات ومصنّفات تتلاءم مع واقعهم الذي يعيشون فيه، وهي أدوات حلّ وأفكار يستعينون بها على ما يعوقهم من عقبات في جميع النواحي والاتجاهات.

و يجب أن نعلم أنَّ هؤلاء الطلاب هُم أفضلُ مشروع استثماريّ يجب أن نرعاه، ونستثمره لصالح النفع العام والرقيّ بالمجتمعات والبلاد لما هو أسمَى، وذلك من خلال توجيههم واستنفار طاقاتهم العلميّة والفكريّة وغرسها في نتاجاتهم العلميّة والثقافيّة والسلوكيّة.

(١) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ): ١٠/ ١٧٥.

مـن هنـا يجـب أن تعي هـذه اللجنـة كلّ هذه المعانـي، وتنطلق من خلالها لاحتواء جميـع هـؤلاء الطـلاب وتوجيههـم لاختيـار عنوانـات نافعة وهادفـة لما هـو أفضل لخلق المجتمـع الحضـاريّ السـلمي الآمـن، والابتعـاد عـن كلّ عنـوان يحمل مظهرًا مـن مظاهر التخلّف والتفـكّك والضّعف.

وبعـد أن يختـار الطالـب عنـوانَ المخطـوط مـن فهـارس المخطوطـات، أو من خلال المكتبـات التـي تُعنَـى بالمخطوطـات مباشـرةً، أو مـن خـلال الاستشـارات من لـدن أهل الخبـرة فـي هـذا الفـن، يجـب عليـه أن يسـعى إلـى التأكّـد مِـن أنَّ هـذا العنـوان لـم يُحَقَّـق تحقيقًـا علميًـا مـن قبـل، ويسـتعين بسـؤال أهـل التخصّـص، وكـذا البحـث فـي فهـارس مطبوعـات المكتبـات العامّـة والخاصّـة، والرسـائل و الأطاريـح التـي نُوقشـت أو التـي قـد تمّـت الموافقـة عليها، وفـي هذه الحلقـة خلل كبير فـي عموم جامعاتنـا، فإنَّهُ لا يوجـد تنسـيق معلوماتـيّ بيـن الجامعـات فـي هـذا الجانـب، فينبغـي أن تكـون هناك قاعـدة بيانـات فعّالة ومشـتركة بيـن جميع الجامعـات تُدْخَلُ فيها جميـع العنوانات التي تمّـت الموافقـة عليهـا، وكـذا التي تَمَّ إنجـاز مناقشـتها وإجازتها؛ لكي يتفـادى فيها تكرار الجهـود، وأن لا يُتـرك الطالـب فـي حيـرة وهـو يتجـوّل بيـن الكليـات والجامعـات؛ لكـي يبحـث بنفسـه عـن ذلك.

بـل يجـب أن تشـكّل لجنـة خاصّـة فـي هـذا أيضًا، وتكـون مَهمّتهـا أن تسـتقصي عن حـال هـذا العنـوان ليس بجامعاتنـا فحسـب، وإنَّمَا في الجامعـات والمؤسسـات العلمية العالميـة الأخـرى؛ لكـي تحمـل هذه الرسـالة طابعًـا عالميًا، وهذا هـو الأصل.

والعجيـب فـي الأمـر فـي واقـع جامعاتنـا اليـوم أنـه يُطلـبُ مـن الطالـبِ المتقـدّم بعنـوان مخطـوط لغـرض تحقيقـه كرسـالة أو أطروحـة علميّـة أن يأتي بورقة تُسـمّى: بـ (ورقـة استشـهاد) مـن كليـات معيّنـة قـد لا تتجـاوز الاثنتيـن أو الثـلاث، يثبّـت بهـا مـن مكتبـة تلـك الكليـة أنَّ هـذا العنـوان غيـر موجـود عندهـم أو غيـر مطـروق، ويُختـم له بختـم تلـك المكتبـة علـى ذلـك، ليُقَـدَّم بعـد ذلك إلـى لجنـة الموافقـة علـى العنوانات وينتهـي الأمـر!!! هكـذا وكأنَّ الأمـر محصـورٌ عنـد تلـك الثـلاث كليـات فقط!! وهـذا أمر غيـر منطقـيّ ولا علمـيّ علـى الإطلاق.

وينبغـي علـى القائميـن علـى الدراسـات العليـا أن يَتنبّهـوا لأسـبابِ ضعـف الطـلاب

وكثير من الأساتذة في مسألة تحقيق المخطوطات، وأن يعالجوا تلك الأسباب وذلك من خلال توعيتهم بإضافة مادة تُدَرَّسُ في ضمن المنهج تُعنَى بتحقيق المخطوطات، وكلّ ما يتعلّق بها، حتى لا ينصدم الطالب عندما ينتهي من السَّنةِ التحضيرية (الدراسية) ويأتي لكي يختار عنوانًا له، وهو لا يعلم عن هذا العلم أي شيء، فنراه في حيرة من أمره، فقد يستعين بأيّ شخص ليختار له عنوانَ مخطوطٍ، ثم يشرع به، ويُخَصَّصُ لهُ مُشرفٌ هو الآخر لا يعلم من هذا العلم شيئًا إلّا القليل، فماذا يكون النتاج؟! وهذا هو واقعنا في كثير من جامعاتنا.

المطلب الثاني

لجنة الموافقة على عنوان المخطوط

وبَعدَ أن يختار الطالب ذلك العنوان، يَشرَعُ بتقديمهِ إلى قسم الدراسات العليا لِيُعرَض على اللجنة المتخصّصة لتقييم المشاريع العلميّة (الرسائل و الأطاريح) المقدّمة من لدن طلاب الدراسات العليا، والتي تُسمّى بـ: (السيمنر).

مستوى لجان التقييم في جامعاتنا في موضوع تحقيق المخطوطات:

إنَّ الطابع العام لهذه اللجان عمومًا، هو افتقارها لكفاءات متخصّصة في تحقيق المخطوطات، وهذه عقبة كبيرة في مستوى تحقيق المخطوطات في الجامعات؛ لأنَّ هذه اللجان ضعيفة المستوى في تقييم المخطوطات المقدّمة كمشاريع علمية؛ فلذا نراهم كثيرًا ما يوافقون على مخطوطات لا ترقى للمستوى المطلوب من حيث:

١. هل أنَّ هذا المخطوط قد حُقِّق من قبل؟ وهذا جانب مُهم جدًا، فلا نراهم يبحثون بذلك، بل إنها ليست من أولويات اللجان أن تحكم بذلك!! بل يطلبون استشهادًا من كليتين أو أكثر كما أشرنا سابقًا، فيكتفون بذلك وهذا إجراء غير منطقيّ وغير كافٍ كما أشرنا.

وهنا يجب أن تكون هناك لجنة خاصّة تتقصّى عن هذا الموضوع من خلال قنوات قد ذكرناها، وكذا التحرّي عن طريق الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) وغيرها من طرق التواصل الحديثة العالميّة التي يتمّ بها التأكّد من عدم وجود عمل تحقيق علميّ سابق لهذا المخطوط؛ لكي نتلافى تكرار الجهود في هذا الجانب.

٢. هل أنَّ هذا المخطوط ذو أهمية للمكتبة الإسلامية؟ وما هو مستوى تلك الأهمية ليتسنّى لنا استثمار جهود هؤلاء الطلاب والمشرفين عليهم؛ كي نُسهم في بناء لبنة نافعة في هذه الصروح العلميّة وغاياتها النبيلة، وهذا لا يتأتّى إلّا لِمَن كانت لديه خبرة في تفاضل الكتب والأوعية الثقافيّة والعلميّة،

ولمَـن مَلَـكَ مَعرِفَـةً واطّلاعًـا علـى حاجـة المكتبـة والمجتمـع لعنوانـات نافعـة ومُثمـرة فـي مَجالِها.

٣. هـل أنَّ هـذا المخطـوط صالـح للتحقيـق؟ مـن حيـث وضـوح الخـطّ، وسـهولة قراءتـه، وعـدم السـقط والطمـس، أو تـآكل أوراقه واندثـار حروفه، وكذا تناسـب عـدد أوراقـه، وأسـطره فـي الصفحة الواحـدة، وعدد كلماتـه في السـطر الواحد، كلّ ذلـك يجـب أن يتناسـب مـع شـروط المشـروع المقـدّم كرسـالة ماجسـتير أو أطروحـة دكتوراه.

وكلّ مـا ذكرنـاه فـي أعـلاه يجـب أن يتوافر فـي اللجنـة الخاصّة بالنظر في المشـاريع العلميـة المقدّمـة فيمـا يخصّ تحقيـق المخطوطات؛ لتكـون مؤهّلة لعملها ولتُسـهم في معالجـة هذا الموضـوع من بدايـة انطلاقه.

وهذا ما ندعو إليه ونأمل أن يلقى آذانًا صاغية من القائمين على هذا الأمر.

المطلب الثالث

اختيار المشرف المناسب على المشاريع العلمية المتعلّقة بتحقيق المخطوطات

وهـذه هـي العقبـة الأخـرى التي ينبغـي إعادة النظر فيها فـي جامعاتنا عمومًـا، إذ إنَّ هـذا الموضـوع صار معروفًا عند جميع العاملين في الأوسـاط العلميّـة، فقد أصبح توزيع المشـرفين على عنوانات الرسـائل والأطاريح العلميّة، قائمًا على أسـاس المنافع والمصالح الفئوية والشـخصية، وليس على أسـاس الكفاءة والاسـتحقاق العلميّ الموضوعيّ.

وذلـك لأسـباب عـدة، أولها الحصـول علـى المنافـع الماديّـة الماليّـة وبخاصّـة بعـد القـرارات التـي صـدرت مـن الجهـات العليـا بهـذا الشـأن، فأصبـح التدريسـيّ بمرتبـة أسـتاذ عندمـا يأخـذ أربعـة أو خمسـة طـلاب دكتـوراه أو أكثـر، فإنَّـهُ يتقاضـى عليهـم مبلغًـا ماليًّـا يفـوق راتبـه، وأحيانًـا يكـون أكثر مـن ذلك بكثيـر، وكذلك الحـال مع ممَّن كان بلقـب أسـتاذ مسـاعد، حتـى مَـن كان يلقب مـدرّس، فإنّي قـد عَلمتُ أنَّ تدريسـيًّا يحمـل لقـب (مُـدَرّسٍ) قـد أُعطِـيَ حـقّ الأشـراف علـى تسـعة طـلاب!! وقـد كان قسـمٌ مـن هـؤلاء التسـعة هـم مـن يحملـون عنوانـات تحقيـق مخطوطـات، علمًـا أنَّ هـذا المـدرّس المشـرف لـم يحقّـق مخطوطًـا، ولـم يفقـه مـن تحقيـق المخطوطـات شـيئًا، ومنهـم مَـن أخـذ سـبعة طـلاب وهكـذا، ليـس لمكانـة هـذا الأسـتاذ العلميّـة وكفاءتـه، وإنّمـا لمصالـح شـخصيّة وفئويّـة، وكثير مـن الذين يشـرفون على تحقيـق المخطوطات لـم يفقهـوا مـن تحقيـق المخطوطـات شـيئًا، وهـم يُرسـلون طلّابهـم إلـى مَن لـه دراية فـي التحقيـق؛ لكـي يُوجّهوهـم إلـى الطريـق فـي عَمَلِهـم، وقسـم من الطـلاب يذهب خِفيـةً مِـنْ مُشـرفه ليسـتعين ببعضهم الآخر، ويشـكو ضَعفَ مُشـرفه في هـذا الجانب.

مـن هنـا يجـبُ علـى أصحـاب القرار فـي المؤسسـات الأكاديميـة أن لا يُعطـوا حقّ الإشـراف إلَّا لمَـن يَتَمَتَّـع بالأهليّـة والكفـاءة فـي هذا الموضـوع وإن لم يتوافـر مَنْ هُوَ أهـلٌ لذلـك فَيُسـتَعَان بمُشـرفٍ ملائـمٍ مـن كليـةٍ أخـرى، وإن تَعَـذَّرَ عليهم ذلـك فيجب أن يُسـتبدل عنـوان المشـروع بعنـوانٍ آخـر يتناسـب مع الكفـاءات المتوافـرة والمُتاحة

لتلك الكلية أو المؤسسة العلميّة، ويعملوا بروح الفريق الواحد، ولنعلم أنَّ هذا الأمر أمانة كبيرة في أعناقنا؛ وخيرُ من نَبَّهَنَا ورَسَمَ لنا الطريقَ هو نبيّنا الأمين محمّدﷺ، ورد أنّه:

«بَيْنَمَا النَّبِيُّﷺ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ القَوْمَ، جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ فَمَضَى رَسُولُ اللهﷺ يُحَدِّثُ، فَقَالَ بَعْضُ القَوْمِ: سَمِعَ مَا قَالَ فَكَرِهَ مَا قَالَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَمْ يَسْمَعْ، حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ قَالَ: **أَيْنَ -أُرَاهُ- السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ**، قَالَ: هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: **فَإِذَا ضُيِّعَتِ الأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ**، قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: **إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ**»[1].

ومن قولهﷺ يَجبُ أن ننطلق، فهو خيرُ دستورٍ وأرصنُ قاعدة نَستندُ إليها في جميعِ نَواحي الحياة.

ومن الشروط الواجب توافرها في المشرف على موضوعٍ عنوانهُ يختصّ في تحقيق المخطوطات ما يأتي:

١. أن يكون على دراية تامة بشرائط تحقيق المخطوطات، وذلك بأن يكون قد عمل بتحقيق المخطوطات من قبل، وقد أجاد في عمله بأن نُشرت تلك النصوص المحقَّقة في مجلّات علميّة محكّمة معروفة، وقد أُثني على عمله مِن أهل الصنعة.

٢. أن يكون قد أفاد من دورات سابقة بالتحقيق، أو لازمَ مَنْ هُوَ مِن أهلِ الصنعة وأفادَ مِنهُ.

٣. أن يكون قد اطَّلَعَ على ما كُتِبَ في هذا الفن وأفاد منها.

٤. أن يكون مُطَّلِعًا ومُتابِعًا لما نُشِرَ من فهارس للمخطوطاتِ، وعارفًا لمظان وجودها.

٥. أن يُجيد استخدام الحاسوب والتقنيات الإلكترونيّة، ويُحسن التواصل عن طريق

(١) صحيح البخاري: محمّد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاريّ الجعفيّ (ت٢٥٦هـ): ١/ ٢١.

الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) وما يتعلّق بها من برامج التواصل الأخرى، وهذا من الأهمية بمكان؛ لأنها تُسَهِّل عليه كثيراً من العقبات، وتوفّر له كثيرًا من المعلومات، وتختصر عليه الطرق بشكل كبير، ولكي يواكب بها مستجدات العصر ومخرجاته.

٦. أن يكون أمينًا في أداء رسالته، حريصًا على إتمامها على أحسن وجه، وأن لا يبخل على الطالب بعلمه ولا بوقته ولا بجهده، وليتّقِ الله في ذلك كلّه؛ لأنّهُ مؤتمن عليه وعلى عمله، وهذا مالا نراه في وقت الناس هذا إلّا مَن رَحِمَ اللهُ تعالى.

ومن هنا نلقي بالمسؤولية على الجهات التي تقوم باختيار المشرف وتسميته على الطالب، والتي ينبغي عليها أيضًا أن تراقب عمل المشرفين ومتابعاتهم للطلاب، وتفرضُ عقوبات على مَن يُخِلّ بشي ء من تلكم المَهام الملقاة على عاتق المشرفين بأيٍّ وجه كان.

ولو كانت الأمور تسير على ما طرحناه من النهج بالفعل والتطبيق، لما رأينا كثيرًا من الإهمال وعدم المبالاة من قبل كثير من المشرفين؛ لذا فإنّنا نرى مِنَ الطلاب مَنْ يُقِرّونَ بأنَّ المُشرف عليهم لم يَلقاهم إلّا قليلاً، وقد يصل اللّقاء إلى المرة الواحدة أو المرتين فقط!!، ومِنَ الطلاب مَنْ لم يَلقَ المشرف ولا مرة، ويقولون كلّما اتصلنا به عن طريق الهاتف يقولُ لنا: أنا مشغول وليس لدي وقت!! والقسم الآخر من المشرفين قد يكون صاحب مسؤولية إدارية وما إلى ذلك، فيَصعُب اللّقاء به!! وهذا جزء من الواقع الذي يعيشه فيه قسم من مؤسساتنا الأكاديمية.

وهو ما نستطيع أن نُطلقَ عليه جانبًا من الفسادِ والإفساد العلميّ، وهو أشدُّ ضَرَرًا من غيره على الإطلاق، لأنَّ الفساد الإداري قد لا يترتب عليه غير الجانب المادي، أمّا الجانب العلميّ، فهو يشمل الكثير، وبفساده يفسد الحاضر والمستقبل، بل إنَّهُ يُفسِدُ الماضي معه؛ لذا ينبغي علينا النظر إلى هذا وعلاجه قبل غيره؛ لأنَّ المؤسسات الأكاديميّة هي الركيزة الأساس في تقدّم البلدان ونهوضها، وفي بناء الأجيال وفي الحفاظ على مكتسبات الماضي.

المطلب الرابع

إرسال الرسالة إلى الخبير العلميّ، والخبير اللغويّ

وهـذه هـي الخطـوة الأخـرى التـي تَمُـرُّ مـن خلالهـا الرسـالة إلـى التقييـم العلمـيّ، والتـي ينبغـي أن تُراعـى فيهـا الكفـاءة العلميّـة؛ لأنّهـا تُعَـدُّ قنـاة مُهمـة يُقـوِّمُ بهـا هـذا الخبيـر هـذا العمـل العلمـيّ، هـل هـو صالـح أو مؤهـل للمناقشـة؟ وهذا الحكـم ينبغي أن يكـون فـي غايـة الموضوعيـة والأمانـة العلميـة؛ لأنَّهُ عليـه يتوقف خروج الرسـالة إلى القنـاة الأخيرة (المناقشـة).

مـن هنـا نـرى أنَّ كثيـرًا مـن الرسـائل تُرسَـل إلـى مَـن هـو ليـسَ أهلًا لهـا، وهنـا أيضًا ينبغـي أن يُرجَـع الأمـر إلـى اللجنـة المُقترحـة التـي تُسَـمِّي المُشـرف، والتـي أشـرنا إلى شـروطها مـن قبـل في بحثنـا هذا، وهـذه اللّجنة يجب أن تختـار مَن تتوافر فيـه الكفاءة العلميـة، مُتَجـرِدَةً مـن كلّ الميـول الشـخصية أو النفعيـة أو اتّبـاع الهوى.

وهـذه مـن العقبـات الكبيـرة التي تفاجـئ كثيرًا من المناقشـين في أثناء مناقشـتهم، فيندهشـون عـن كيفيـة مـرور هـذه الرسـالة من تحت يـدي الخبيـر العلمـيّ!! وهنا تبرز مكانـة الخبيـر العلمـيّ، فالواجب عليـه أن يضع جميـع الملاحظات والتعديـلات العلميّة المطلوبـة، كـي يتداركهـا الطالـب قبل ذهاب الرسـالة إلى لجنة المناقشـة.

وهنـا أحبَبْـتُ أن أضـرب مثـالاً عـن أطروحـة دكتـوراه (تحقيق مخطـوط)، وقد طلب منّـي الطالـب بشـكلٍ أخَـويّ أن أنظـر فيهـا؛ لأسـجلّ لـه بعـض الملاحظـات إن وُجـدت، ومـن خـلال قراءتـي لهـا وجـدتُ بيـن ثناياهـا قليـلاً مـن التأشـيرات، قسـم منهـا متعلّـق بحجـم الحـرف فـي بعـض الصفحـات، بمعنـى صفحة عنـوان الفصـل أو المبحـث، حيث كَتَـبَ لـهُ يجـب أن يكـون الحجـم أكبـر قليـلاً!! والقسـم الآخـر مـن التأشـيرات تصحيـح خطـأ مطبعـيّ، وهـي لا تتجـاوز عـدد أصابـع اليـد!! علمـاً أنَّ الأطروحـة فيهـا الكثيـر من الأخطـاء المطبعيـة واللغويـة!! وعندما قُمـتُ بِوَضع الملاحظات لهُ علـى الأطروحة وهي كثيـرة جـداً علميـة ومنهجيـة، شـعرت حينهـا أنَّ هـذه الأطروحة لـم تمرّ على أيِّ شـخصٍ

ما قَبلي ما خلا الطالب نفسه!! وقد سألت الطالب في حينها عن هذه التأشيرات الشكليّة البسيطة التي ذكرتها، فأجابني بأنَّ هذه ملاحظات الخبير العلميّ!!! فصُدمت بجوابه، فهل يُعقل أن يكون خبيرٌ علميٌّ بهذا المستوى!! فضلاً عن أنهم لم يقرأوا، وإذا قرأوا لم يُتقِنُوا أو يُصَوِّبُوا.

هذا فضلاً عن إشكالية رداءة كثير من الرسائل و الأطاريح العلمية من الناحية اللغويّة والطباعيّة، فَقَلَّمَا تجد مَن يُعنَى بهذه المسألة، وهذه المشكلة قائمة وظاهرة وأصبحت معروفة ومألوفة، وهذا عبء آخر يُضاف إلى الناحية العلمية للكتب المحقّقة، وفي الحقيقة يجب أن يُعلَم أنَّ الأصل الذي يقوم عليه التحقيق هو عملية ضَبط النصّ المُحَقَّق؛ وهذا لا يمكن أن يتأتّى إلَّا بالاعتناء اللغويّ والطباعيّ، والتشكيل، وعلامات الترقيم، وما إلى ذلك من لوازم الضّبط اللّغويّ للنّصوص.

وهذا الجانب لا يُمكن تجاهله والتساهل فيه على الإطلاق؛ لأنَّ تَعَثُّر النّصوص من الناحية اللغويّة لم يُبقِ للنصوصِ والكتب المحقّقة قيمة علميّة مهما بذل المحقِّق من جهدٍ علميّ فيها؛ من أجل ذلك ينبغي أن يُضاف هذا الجانب إلى مسؤوليات اللجان التي تُرسل الرسائل و الأطاريح إلى الخبير اللغويّ، كما هو دارج في عُرفِ الجامعات، والمشكلة تكمن في أنَّ كثيرًا من الخبراء اللغويين لا يقرؤون الرسائل بصورة دقيقة، وكثير منهم يقرأ جزءًا يسيرًا ويترك الباقي، ثم يُجيز بعدها الرسالة لغويًا!! وينبغي هنا أن تُلزِمَ اللجنةُ الخبيرَ اللغويّ بقراءة الرسالة بأكملها، وتكليف مَن يتابع هذا الأمر بعد مجيئها من الخبير اللغويّ.

وهناك أيضًا ملحوظة في غاية الأهمية أودُّ الإشارة إليها، وهي متابعة التصحيح من قبل الطالب بعد أن تُعطَى لهُ الرسالة المؤشَّر عليها ملاحظات الخبير اللغويّ، فإذا لم يأخذ الطالب بتلك الملاحظات، فما هي الفائدة من إرسالها إلى الخبير اللغويّ؟ والذي أنوّهُ له هنا هو متابعة الطالب بالأخذ بالملاحظات اللغوية وإلزامه بذلك، وذلك بإعادة الرسالة إلى الخبير اللغويّ مرة أخرى بعد تعديلها من قبل الطالب للتأكّد من أخذه بهذه الملاحظات، قبل إرسال النّسخ إلى لجنة المناقشة، وهذا ما لا يحصل في أيام الناس هذه؛ لذا فإننا نرى أنّ ذلك يُلقِي بعبءٍ آخرَ على لجنة المناقشة، إذا كانت على مستوى المسؤولية.

المطلب الخامس

مرحلة تسمية أعضاء لجنة المناقشة، وتحويل الرسالة للمناقشة

وهـذه هـي المرحلـة الأصعـب فيمـا يتعلّـق بالرسـالة العلميّـة، وهـي المرحلـة التي تُحَـدَّد بهـا النتيجـة النهائيّـة لتلـك الرسـالة العلميـة، وبهـا يُعـرف مصيرهـا، وتبـدأ هـذه المرحلـة بعـد اجتيـاز الرسـالة مـن لَـدُن الخبيـر العلمـيّ والخبيـر اللغـويّ، ومـا نعني به هنـا رسـائل موضوعـات تحقيـق المخطوطـات التـي هـي موضـوع بحثنـا.

تُعـرَضُ هـذه الرسـالة علـى لجنة في الدراسـات العليا، لكي تحدّد أسـماء المناقشـين وتاريـخ المناقشـة، وفـي العـادة تنظر اللجنة فـي التخصّص، بمعنى لو كانت الرسـالة في الفقـه مثـلًا، فإنهـا تختـار المتخصّصيـن بالفقـه، وبغض النظـر عمّا إذا كان هـذا المناقش عنـده خبـرة بالتحقيـق أو لا؟ وهـذا مـا يغفلونـه غالبًـا، وهـو أمـر غيـر صحيـح؛ لأننا هنا نناقـش رسـالة فـي تحقيـق المخطوطـات، وهـذا لا يتقنـه إلّا أصحـاب الصنعة فـي ذلك، فكيـف سـيناقش مَـن ليـس لـه درايـة بتحقيـق المخطوطـات وأصولـه؟! ومـاذا يناقـش؟ حتـى وإن كان متخصّصًـا فـي الفقـه، فإنَّـهُ يجهـل أصـول التحقيـق، ومـن ثـمّ لا يعطينـا تقييمًـا علميًـا سـليمًا لهـذه الرسـالة؛ لأنّهُ سـوف ينظـر إلى مـادة النّص المحقّـق، وأقوال مؤلّـف المخطـوط، ويبـدأ يناقـش آراء المؤلّـف و أفـكاره، وليس هو هـذا المطلوب منه فحسـب، بـل المطلـوب منه أن يناقش منهجيـة المحقِّق في تحقيقـه للمخطوط، وضبط النّـص وتشـكيله، وحـال نُسَـخ المخطـوط، والمقارنات بين النسـخ وإثباتها فـي الهامش، وكـذا التعليقـات والتصحيحـات والتخريجـات وشـرح الغريـب والتراجـم ومـا إلـى ذلـك، وحـال الهوامـش وترتيبهـا، وكـذا النظـر في القسـم الدراسـيّ وأصوله وضوابطـه ومنهجية المؤلّـف فـي المخطـوط، وغيرهـا من لوازم القسـم الدراسـيّ.

مـن هُنَـا يَلـزَمُ أصحـاب القـرار فـي لجنة الدراسـات العليـا أن يَنتقـوا مِنَ المناقشـين مَـنْ يناسـب عنـوان الأطروحـة أو الرسـالة العلميـة، ويختـاروا أصحـاب الكفـاءة في هذا الميـدان، ولا تأخذهـم فـي ذلـك أيُّ مصلحـة شـخصية أو نفعيـة أو أهـواء أخـرى، وهـذا مـا تُعانيـه المؤسسـات الأكاديميـة اليـوم، فنـرى عملية انتقـاء الأعضاء لا تخضـع لمعايير

علميّة أو على أساسِ الكفاءة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، ونأمل أن تكون هناك صحوة لدينا جميعًا في هذا الجانب، لكي نرتقي بمؤسساتنا الأكاديميّة لما هو أفضل.

وبعد تسمية أسماء اللجنة واستئذان المناقشين بالموافقة على هذه المناقشة، وتبليغهم بتاريخ المناقشة ومكانها، يجب أن تُرسَل لهم الرسالة أو الأطروحة قبل وقت يكون مُناسِبًا؛ لكي يتمكّن المناقش من الاطّلاع عليها وقراءتها ووضع الملاحظات التي يراها على تلكم الرسالة.

وممّا يحصل كثيرًا الآن أنّ الرسالة لا تَصِلُ إلى المناقش في وقتها المناسب، فقد يتسلّمها قبل أسبوع أو بضعة أيام، وهذا الأمر ينبغي أن يعالج من قِبَلِ الجهة المُرسِلة؛ وذلك بمتابعتها والتأكد من تَسَلُّم المناقش لها، والتثبّت من ذلك.

وعند عملية المناقشة يجب أن تكون مناقشة علميّة موضوعيّة، يلتزم بها المناقش بكلّ معايير المهنيّة والحياديّة، ويكون مُتجَرِّدًا من جميع الأهواء والميول، وكذا ينبغي للطالب أن يكون متلبّسًا بآداب الاستماع، وحُسن الإصغاء، مدليًا برأيه ووجهة نظره، محترمًا ضوابط الوقت وآداب المناظرة.

المطلب السادس

إقرار لجنة المناقشة لنتيجة الرسالة أو الأطروحة

وبعد مرحلة المناقشة تأتي مرحلة اختلاء لجنة المناقشة لإقرار النتيجة على الرسالة، وهنا تبرز الصفات التي يجب أن تتحلّى بها اللجنة، والتي أشرنا إليها في أعلاه من النزاهة والنظر بكلّ مهنية واحترافية بقرارهم، ناظرين في ذلك روح الحفاظ على تراثهم وإخراجه بأبهى صورة لهُ.

و يجب أن يشتمل قرار اللجنة على إلزام الباحث بالأخذ بالملاحظات والتعديلات التي تراها اللجنة ضرورية إن وُجدت، وفي هذا الموضوع نرى قصورًا واضحًا جدًا، إذ إنَّ اللجنة تلزم الباحث بالتعديلات، ولكن عندما يأتي الباحث بعدها يطلب توقيع أعضاء اللجنة فإنَّ العضو لا يتفحّص التعديلات، ولا يدقّق كثيرًا في البحث ولا يتأكد من قيام الطالب بالتعديلات أم لا!! وإذا أراد أن يدقّق فيكون ذلك سطحيًا، وقسم منهم يُوقّعُ مباشرةً بدون النظر في هذه التعديلات أصلًا، والقسم الآخر ينظر إذا وقّع أحد الأعضاء قبله، فإنَّهُ يوقّع مباشرةً بدون النظر في تلك التعديلات، وغالبًا ما يتساهلون في كثير من التعديلات غير المنجزة تحت ذريعة الظروف الصعبة أو ذريعة الخوف من نفاد الوقت الممنوح للطالب، أو يرضخ العضو المناقش للمحسوبيّات الفئويّة والشخصيّة، وهكذا تتعدّد الأعذار الواهية، وكلّها على حساب الأمانة العلميّة والأكاديميّة والأخلاقيّة، وأدهى من ذلك وأمرّ، هو أنَّ الطالب يطلب التوقيع من أعضاء لجنة المناقشة مباشرةً بعد انتهاء المناقشة، ويترك التعديلات على أمل أن يقوم بإنجازها في وقت لاحق تحت ضغط الحَرج أو المحسوبيّات أو الوعود الجوفاء، وهذا أصبح عُرفًا دارجًا في كثيرٍ من المناقشات و يا للأسف؛ لذا فإنَّ الباحث قد أصبح في حِلٍّ من الالتزام بالتعديلات تمامًا، فهل يتغافل هؤلاء عن أنَّ هذا الأمر أمانة؟! بَلْ إنَّهُ الأمانة كُلّهَا، وهل يتغافلون عن أنَّ هذه الرسالة أو الأطروحة العلمية أُجيزَت علميًا بتوقيعاتهم وإقرارهم؟! وستبقى هكذا بأسمائهم إلى يوم الدين؟! وهل من العقل أو المنطق أن يرتضي المرء بأن يكون عمله ناقصًا أو فيه

خطأ أو أن يكون معيبًا؟! هذا فضلًا عن فقدانه السُمعَة الطيبة في الأوساط العلميّة وغيرها، ولا سيّما أنَّ كثيرًا من هذه الرسائل سَتُطبَعُ و تنشر وتوزّع على المكتبات العالميّة، فكيف سينعكس ذلك على مَن أجاز هذا الكتاب، سلبًا أم إيجابًا؟!، فينبغي أن نتنبّه لذلك كلّه جميعًا.

وتُعَدّ مُوضوعات تحقيق المخطوطات من الأهمية بمكان في جامعاتنا ومؤسساتنا الأكاديميّة، حتى الدينيّة والثقافيّة، لكنها باتت اليوم هي النقطة الأضعف والأدنى؛ لذا نرى الطالب عندما لا يجد عنوانًا لرسالته، يتّجه للنقطة الأدنى والأضعف والأسهل في نظرهِ ونظر مَنْ حَولهِ، وهي اختيار مخطوط لكي يجتاز به مرحلته الدراسيّة، ليس حُبًّا في ذلك فقد يكون مجبرًا، والسبب في الضعف، هو عدم تطبيق أصول التحقيق الحقيقيّة وعدم الأخذ بمعاييرها الأصيلة، وكذا الجهل الكبير في تلك الأصول من لَدُن الأكاديميين والطلاب، وكذا شحّة المناهج الدراسيّة من هذه العلوم المهمة.

والحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيّه الأمين محمّد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الأخيار، ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

المصادر والمراجع

١. أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص: أعدّها للنشر وعلّق عليها: د. عبد الوهاب محمّد علي، نشرت في مجلة المورد، تصدرها وزارة الإعلام – جمهورية العراق، مج ٦/ ع١/ ١٩٧٧م.

٢. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: شمس الدين أبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبيّ (المتوفّى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

٣. تحقيق التراث: د. عبد الهادي الفضليّ، مكتبة العلم، جدة، ط١، ١٩٨٢م.

٤. تحقيق التراث العربي، منهجه وتطوره: عبد المجيد دياب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

٥. تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، مع تحقيق الرسالة الأولى لأبي دُلَف الخزرجيّ: فهمي سعد، و طلال مجذوب، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٦. تحقيق النصوص ونشرها: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٩٩٨م.

٧. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللهﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاريّ): محمّد ابن إسماعيل أبي عبدالله البخاريّ الجعفيّ (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصوّرة عن السلطانية بإضافة ترقيم، ترقيم: محمّد فؤاد عبد الباقي)، ط١، ١٤٢٢هـ.

٨. زهر الآداب وثمر الألباب: إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبي إسحاق الحصريّ القيروانيّ(ت٤٥٣هـ)، تحقيق: د. يوسف على طويل، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٩. المخطوط العربي: د. عبد الستار الحلوجي، مكتبة الصباح، جدة، ط٢، ١٩٩٨م.

١٠. المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى و آخرون، دار الدعوة، (د.ط)، (د.ت).

١١. الموشى (الظرف والظرفاء): محمّد بن أحمد بن إسحاق بن يحيى، أبي الطيّب، المعروف بالوشّاء (ت٣٢٥هـ)، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، مطبعة الاعتماد، مصر، ط٢، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٣م.